منهج ابن هشام الأنصاري

في كتابه " شرح شذور الذهب "

إعداد

هارون (محمد بدر الدين) أحمد الربابعة

المشرف

الدكتور

محمود الحديد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في

اللغة العربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

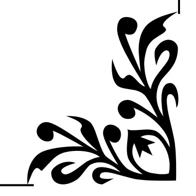
كانون الثاني : 2002م

ذو القعدة : 1422 هـ




نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ....

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور محمود الحديد ، رئيساً	**......................**
أستاذ مشارك في فقه اللغة	
الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة	**......................**
أستاذ في اللغويات	
الدكتور جعفر عبابنة	**......................**
أستاذ مشارك في اللغويات	
الدكتور كمال جبري عبهري	**......................**
أستاذ مساعد في النحو	




الإهداء

أولاً :

إلى روح أستاذي وجدي العالم الفاضل والشيخ الجليل:

أحمد الحاج يوسف الرباعي

الذي وافته المنية بعد إكمال طباعة هذه الرسالة، في :
يوم الأربعاء : (26/ 12 / 2001 م) الموافق: (11/ شوال / 1422هـ) .
رحمه الله رحمة واسعة وجعل مثواه الجنة .

ثانياً :

إلى مَنْ تَرَقْرَقُ فيّ الدّموعُ إذا ما ذَكَرْتُ نداهُمْ عليّ ،،،،

إلى مَنْ تَقَرّ بِرُؤيايي عَيْناهُما إنْ تَدَافَعَ خيرٌ إليّ،،،،،

إلى مَنْ رَأَوْا فَرْحَةَ الكَوْنِ فيّ ،،،،،

إلى مَنْ أُحِبّ ،،،،،،

إلى والِدَيّ ،،،،،،

هارون

26 / 12 / 2001 م – 11 / شوال / 1422هـ





الشكر

يقول رسول الله ﷺ » لا يشكر الله من لا يشكر الناس « ؛

فالشكر لله تعالى أولاً وآخراً على ما أنعم به وتفضل في إتمام هذا البحث فله الحمد والمنة (ربِّ إني لما أنزلت إلي من خير فقير). ثم الشكر للأستاذ المشرف الفاضل الدكتور محمود الحديد على توجيهاته وإرشاداته في أثناء الرسالة .

كما أشكر لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل الذين كان لي شرف التلمذة على أيديهم قبل أن يكونوا مناقشين لهذه الرسالة ، وهم :

- الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة .
- الدكتور جعفر عبابنة .
- الدكتور كمال جبري عبهري .

أشكرهم جميعاً على ما أبدوه من ملاحظات قيمة أثرت هذا البحث .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشكر	د
فهرس قائمة المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	1
التمهيد	5
الفصل الأول : موقف ابن هشام من أصول النحو	8
المبحث الأول : القرآن الكريم وقراءاته في (شرح شذور الذهب)	9
المبحث الثاني : موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث الشريف	32
المبحث الثالث : موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً	43
المبحث الرابع:الإجماع عند ابن هشام	55
المبحث الخامس:القياس عند ابن هشام	64
الفصل الثاني: منهج ابن هشام في (شرح شذور الذهب)	74
المبحث الأول:منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية	75
المبحث الثاني:منهج ابن هشام في ترتيب المصطلحات النحوية	81
المبحث الثالث:منهج ابن هشام في مناقشة النحاة ونقدهم	88
المبحث الرابع:التأويل النحوي عند ابن هشام	101
المبحث الخامس:منهج ابن هشام في الإعراب	107
المبحث السادس توافر الأمثلة المتعددة في البيت الواحد عند ابن هشام	111
المبحث السابع:المناقشة العقلية للمسائل النحوية عند ابن هشام	113
المبحث الثامن:ذكر الأقسام المختلفة لحروف المعاني	115
المبحث التاسع:الاستطراد عند ابن هشام	118
المبحث العاشر:المسائل غير النحوية في(شروح شذور الذهب)	121
الفصل الثالث:منهج ابن هشام في الميزان	125
الخاتمة:	133
قائمة المصادر	136
قائمة المراجع	137
الملخص باللغة الإنجليزية	139

الملخص باللغة العربية

تناولت هذه الرسالة موضوع (منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه شرح شذور الذهب)، وهي تهدف إلى التعرف إلى أبرز القضايا المنهجية في (شرح شذور الذهب) ؛ علها تفيد في تيسير النحو وتقريبه إلى النفوس ،و تكشف شيئا من عبقرية علمائنا الأجلاء ،وهي كذلك محاولة لفهم شرح شذور الذهب فهما دقيقا.

وقد جاءت الرسالة في تمهيد وفصلين وخاتمة ؛ وقد تضمن التمهيد ترجمة موجزة لابن هشام ، أما الفصل الأول فقد اهتم بالحديث عن موقف ابن هشام من أصول النحو المختلفة وقد ضم تحته خمسة مباحث: تضمنت الحديث عن موقف ابن هشام من القرآن الكريم ، والقراءات،والحديث،وكلام العرب شعراً ونثراً ،والإجماع ، والقياس .

أما الفصل الثاني فقد عرض أبرز القضايا المنهجية في (شرح شذور الذهب)، وقد ضم تحته عشرة مباحث:اهتمت بالحديث عن منهج ابن هشام في ترتيب المفردات النحوية ،وفي مناقشة النحاة ونقدهم ،وفي تفسير المصطلحات النحوية ،وفي التأويل، وفي الإعراب.كما عرضت قضايا منهجية أخرى هي :تكثيف الأمثلة في الشاهد الواحد ،والمناقشة العقلية ،وذكر الأقسام المختلفة لحروف المعاني والاستطراد،وعرض القضايا غير النحوية .

أما الخاتمة فقد قسمت إلى ثلاثة أقسام هي (أبرز القضايا المنهجية في شرح شذور الذهب)و(منهج ابن هشام في الميزان) و(الإفادة من منهج ابن هشام في تيسير النحو .

Abstract

IBN HISHAM'S METHOD IN SHARH SHUTHUR AL-THAHAB
BY
Haroon M. B. Al – Rababi'ah

Supervisor
Dr. Mahmood Al – Hadid

This thesis tackles Ibn Hisham's method in his well-known book on Arabic grammar (SHARH SHUTHUR AL-THAHAB).

This thesis also aims at investigating Ibn Hisham's grammatical style in handling the various cases of Arabic grammar, which indeed based upon simplifying such cases.

Many modern scholars notice that this book aims at teaching students Arabic grammar in understandable way.

This study consists of: an introduction, three chapters, and a conclusion.

The introduction aims at identifying the life and certain works of Ibn Hisham.

The first chapter tackles the sources of grammatical evidences: the holy Qur'an, the sayings of the prophet (i. e. al-Hadith al-Sharif), and Arab poetry and prose. In addition to these, chapter one investigates the (Agreements) of Arab grammarian on certain grammatical issues (Ijma'), and the Analogy used by grammarians to establish their grammatical rules (Qyias).

Second chapter tackles certain grammatical cases such as: grammatical terms, interpretation of grammar (ta'wil), inflection (I'rab), and investigating other grammarians ideas.

Chapter three evaluates grammatical method of Ibn Hisham.

The conclusion summarizes the ideas of the researcher as it appears inside the thesis.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على رسول الله وخاتم النبيين ، والمرسل رحمة للعالمين ، وعى آله وأصحابه أجمعين، وبعد :

فهذا بحث في(منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه (شرح شذور الذهب)[1] وهو بهذا يتناول القضايا المنهجية لديه سواءٌ أَسُبِقَ إليها أم كانت تمثل خصوصية منهجية ولا يخفى ما لدراسة منهج ابن هشام في (شرح شذور الذهب) من فوائد ، فهو أولاً محاولة لتقريب (شرح شذور الذهب) إلى الطلاب حتى يتمكنوا من فهمه فهماً دقيقاً من خلال لفتهم إلى جملة من القضايا المنهجية في الكتاب التي تعد غاية في الأهمية . كما آمل أن يستفاد من هذا البحث في مجال تسهيل النحو وعرضه بأسلوب قريب إلى النفوس.كما آمل أن يكشف هذا البحث عن شيء من عبقرية علمائنا الأجلاء الذين أحرزوا قصب السبق في مختلف الميادين . فابن هشام كما سيتضح في البحث قد ادخّر في (شرح شذور الذهب) عدداً من القضايا المنهجية التي تدل على عمق فهمه ، وسعة اطلاعه ، ولا ننس أنّ البحث في (منهج ابن هشام) يكشف لنا عن قضايا هامة ما زالت بحاجة إلى البحث ، فقد كان ابن هشام يشير إلى قضايا هامة في كتابه ويوليها شيئاً من الاهتمام غير أنها تبقى بحاجة إلى من يتابعها ويبحثها بشكل وافٍ . ولا أدلّ على ما أقول من كتاب (صور تأليف الكلام عند ابن هشام) للدكتور محمود أحمد نحلة الذي يتكئ على قضية واحدة أوردها ابن هشام عن الصور التي يأتي عليها الكلام فقام الدكتور نحلة باستقصاء بقية الصور ثم رتب القضايا النحوية بناءً على الصور التي وضعها .يقول الدكتور

---

[1] – إذا لم أصرّح في البحث باسم المحقق فإنني أقصد تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، أما ما عداه من التحقيقات فأصرح فيه باسم المحقق .

نحلة:" فلقــد حرصت على أن يكون عنوان البحث(صور تأليف الكلام عند ابن هشام) على الرغم من أني خالفت الرجل منهجاً وطريقة وصف أحياناً ، وعلى الرغم من أنً تحليل الصور استمدّ من التراث النحوي كله من قبل ابن هشام ومن بعده اعترافاً بحق الرجل في الكشف عن هذه الظاهرة الأساسية في اللغة العربية."

وهدف الدكتور نحلة من كل هذا هو : " الالتفات إلى ما في التراث النحوي من كنوز لا تزال في حاجة إلى الكشف عنها والإفادة منها ووضعها في مكانها اللائق بها في تاريخ الدرس اللغوي بعامة "[1] فإذا كانت فكرة واحدة لابن هشام قد ألهمت الدكتور نحلة فكرة تأليف كتابه ، فإن هنالك العديد من الأفكار الأخرى المختبئة بين ثنايا الكتب التي لا تزال بحاجة إلى من يظهرها ويبحثها وأرجو أن أكون قد كشفت عن بعضها في هذا البحث .

وجميع الأهداف السابقة للبحث كانت من أسباب استمراري في هذا البحث على الرغم من وعورة مسالكه ، أما السبب الرئيس لاختياري له فيعود إلى مرحلة البكالوريوس التي كنت أريد فيها أن أبحث في الشواهد القرآنية في شرح شذور الذهب وقد أحببت حينذاك أن امهد للموضوع بكلمة مختصرة عن (منهج ابن هشام في الكتاب) . وما إن شرعت في استخراج النقاط المنهجية حتى وجدتها تصلح أن تكون بحثاً مستقلاً بذاته فاستخرت الله تعالى وتوجهت النية إلى البحث في هذا الموضوع- والحمد لله أولاً وآخراً.

وعندما بدأت البحث في هذا الموضوع وجدتني أنحت في صخر حتى أعبد مسالك هذا البحث بغية الوصول إلى نتائج مرضية ، ذاك انه لم يكن بين يدي فيما أعلم بحث يختص

---

[1] – المرجع السابق ،ص2.

بالحديث عن منهج ابن هشام في (شرح شذور الذهب) بالذات وعامة الكتب التي تكلمت عن منهج ابن هشام كانت تهتم بكتاب (مغنى اللبيب) كما في كتاب (منهج ابن هشام من خلال كتاب المغني)[1]،وكتاب (ابن هشام النحوي "[2] الذي أنصبّ جلّ اهتمامه على " مغنى اللبيب " وإن لم يصرح بذلك . مع أن " شرح شذور الذهب " جدير بالبحث و الدراسة خاصة أنه كتاب تعليمي راعى فيه مؤلفه حشد العديد من طاقاته في سبيل توضيح النحو ، فهو بهذا خير معين نستقي منه القضايا المنهجية المفيدة في الدرس النحوي.

وقد منّ الله علي بإكمال هذا البحث فجاء في تمهيد وثلاثة فصول أما التمهيد فقد عرفت فيه بابن هشام تعريفاً موجزاً ، ولم أطل في هذا الموضوع لأن هناك عدداً كبيراً من الكتب التي ترجمت لابن هشام قديماً وحديثاً ، أما الفصل الأول فقد خصصته للحديث عن موقف ابن هشام من مصادر النحو:القرآن الكريم ،والحديث الشريف ،وكلام العرب شعراً ونثراً ، والإجماع، والقياس ، وقد جمعت ما أمكنني جمعه من القراءات المتواترة والشاذة لأن دراسة القراءات بمعزل عن معرفة تواترها وشذوذها تكون دراسة ليس فيها كبير قيمة .

أما الفصل الثاني فقد خصصته للحديث عن (منهج ابن هشام في شرح شذور الذهب) وقد ضم تحته عشرة مباحث هي : منهج ابن هشام في ترتيب المفردات النحوية،ومنهجه في تفسير المصطلحات النحوية ،ومنهج ابن هشام في مناقشة النحاة ونقدهم والتأويل النحوي عند ابن هشام ، ومنهج ابن هشام في الإعراب ، وتكثيف الأمثلة في الشاهد الواحد ،والمناقشة العقلية، وذكر أقسام بعض حروف المعاني ، والاستطراد ، والتعرض للقضايا غير النحوية .

---

[1] – عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغنى ،ط1، الدار الجماهيرية ، ليبيا ، 1986م.

[2] – سامي عوض ، ابن هشام النحوي ، ط1، دار طلاس ، دمشق ، 1987م.

أما الفصل الثالث فقد تضمن الحديث عن (منهج ابن هشام في الميزان).

وأخيراً ، فإنني لا أملك في هذه المقدمة إلا أن أرفع صوتي بالدعاء إلى العلي القدير ، لي ولكل من سلك طريقاً يلتمس به علماً -سهل الله به طريقاً إلى الجنة - لأقول :

" اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا علماً ، وذكرنا منه ما نسينا ، واجعله حجة لنا ولا تجعله حجة علينا يا ربّ العالمين ".

والله در الشاعر إذ يقول :

وما من كاتبٍ إلا سيــبلى ويبقى الدهر ما كتبت يداه

فلا تكتب بخطك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه

التعريف بابن هشام وأشهر مؤلفاته

لقد أشبع الباحثون قديماً وحديثاً ابن هشام بحثاً ودراسة ،غير أن هذا الأمر لا يعفينا من أن نطل إطلالة سريعة على ترجمة لابن هشام تفي بالغرض ،ومن أراد التوسع فليراجع الكتب المختصة بهذا الشأن*.

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(1) الأنصاري، ولقبه : (جمال الدين). ولد في القاهرة في ذي القعدة عام (708هـــ - 1309م)(2).

" لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السرّاج، [الشيخ شمس الدين المتوفى سنة 749 هــ] ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره . حضر دروس التاريخ التبريزي وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة. تفقه للشافعي ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي(3) في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية". (4)

---

*لعل أحدث ترجمة لابن هشام هي تلك التي كتبها الدكتور إميل يعقوب في مقدمة تحقيقه ل(شرح شذور الذهب)،وقد ذكر الدكتور ميل أن من ميزات تحقيقه ((هذه المقدمة المسهبة في حياة ابن هشام ومؤلفاته ومنهجه النحوي))–ص21–ومن أراد التعرف إلى أبرز الكتب القديمة والحديثة التي ترجمت لابن هشام فليراجعها في الكتاب السابق.

(1)– ممن اشتهر بـــ (ابن هشام) عبد الملك بن هشام صاحب السيرة، المتوفى في الفسطاط سنة 218هـــ.(عبد السلام هارون: تهذيب سيرة ابن هشام، ط5، دار البحوث العلمية ، الكويت، 1397هـــ – 1977م، ص11) وهكذا فإن بين صاحبنا وصاحب السيرة (490) عاماً تقريباً.

(2) – عبد العال مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1410هـــ، ص359.

(3) –مختصر الخرقي: أقدم مختصر وأشهره عند الحنابلة. (الزحيلي، مرجع العلوم الإسلامية، ص 531).

(4) –– السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط2، دار الفكر ، 1399هـــ– 1979م، ج2،ص68.

ومن تلامذة ابن هشام [1] : إبراهيم بن محمد اللخمي (ت:790هـ)، وإبراهيم بن محمد الدجوي (ت:830هـ)، وجمال الدين النويري (ت:786هـ)، و ابن الفرات (ت:794).

وتوفي ابن هشام ليلة الجمعة (5/ذو القعدة/ 761هـ)، ودفن في مقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة [2] .

***مِن أشهر مؤلفات ابن هشام النحوية [1]:**

1- الإعراب عن قواعد الإعراب (طبع في مكتبة الآداب في القاهرة).وهو شرح لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام.وقد قام بشرح قواعد الإعراب خلاف ابن هشام : محيي الدين الكافيجي (ت :879هـ) ،ومحمد بن مُظفر القوجوي. وكلا الشرحين مطبوع ومحقق.

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

3- رسالة (المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَنْ) الشرطية) .

4- الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.

5- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب .

6- شرح قطر الندى وبل الصدى .

تعريف موجز بـ (شرح شذور الذهب):-

---

(1) – عبد العال مكرم ، المرجع السابق ، ص 359

(2) – المرجع السابق ، ص 353 .

لمعرفة المزيد من مؤلفات ابن هشام المخطوط منها والمطبوع ينظر : ((ابن هشام الأنصاري:آثاره ومذهبه النحوي)لعلي فوده نيل،ص607-ص608،و(شرح شذور الذهب) بتحقيق إميل يعقوب ،ص11-ص18.

ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تحقيق محي الدين ،ص7-ص9.

وضع ابن هشام كتاباً مختصراً في النحو سماه (شذور الذهب) ثم قام بشرحه في هذا الكتاب (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب).فما معنى عنوان الكتاب الشذور لغة : " ما يلقط من الذهب والمعدن من غير إذابة الحجارة [1]" . ويطلق أيضاً على الخرز " الذي يفصل بين حبات العقد ونحوه" ، كما يطلق على " اللؤلؤ الصغير"[1]. ويلاحظ أن المعاني اللغوية جميعها تشترك في الدلالة على الشيء النفيس.

أما (**كلام العرب**) – في العنوان– فلعل المراد به النحو والصرف فقــد كانا يسميان سابقاً (**علم العربية**) ، ومن هذا قول الأشموني في شرح الألفية :" المراد هنا بالنحو " علم العربية " لا قسيم الصرف[2] ". وسوف يتضح للقارئ أن ابن هشام قد دمج بين قضايا النحو و الصرف .

ويُفهم من الكلام السابق أن ابن هشام قد قصد من عنوان كتابه أنه جاء نفيساً في النحو والصرف مثل الذهب – والله أعلم – وهو بحق كما وصفه مؤلفه.

---

* مختار الصحاح للرازي ، دار عمار ، عمان ، 1471هـــ –1996م ، ص 196.

[1] – المعجم الوسيط ، دار المعارف ،مصر ،ط2 ، 1980،ص477.

[2] – شرح الأشموني ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت (1375هـــ–1955م) ، ص5.

الفصل الأَّول

شرح شذور الذهب : موقف ابن هشام من أصول النحو

المبحث الأول : القرآن الكريم وقراءاته في " شرح شذور الذهب " .

المبحث الثاني: موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث الشريف.

المبحث الثالث: موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً.

المبحث الرابع : الإجماع عند ابن هشام .

المبحث الخامس : القياس عند ابن هشام.

المبحث الأول:

القرآن الكريم وقراءاته

في"شرح شذور الذهب"

المبحث الأول: القرآن الكريم وقراءاته عند ابن هشام :

أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالآيات القرآنية والقراءات، وقد بلغ عدد الآيات القرآنية سبعمائة آية قرآنية– فيها خمسون قراءة قرآنية– وعندما أُطلق لفظ(الآية) فإنني أقصد الآية حقيقة أو الجزء منها مجازاً من باب ذكر الكل وإرادة الجزء – وهذا الإكثار من الشواهد القرآنية دليل على اهتمامه بها وعده لها المصدر الأول في الاحتجاج.

وينبغي أن يعلم أن النحاة لم يختلفوا في أن آيات القرآن كلها حجة،ولكن اختلفوا في مسألتين:الأولى:تعدد الأوجه الإعرابية في الآية الواحدة،والثانية:القراءات القرآنية.

أما تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد القرآني فمن أمثلته قوله تعالى :﴿ **إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة**﴾ [ص :23]، فقد ذكر ابن هشام أن كلمة (أخي) تحتمل الرفع على أنها خبر (إن) وتحتمل النصب على البدلية من (هذا)[1]. وفي قوله تعالى:﴿**ربِّ إني لا أملك إلا نفسي وأخي**﴾[المائدة :35] ذكر ابن هشام أن كلمة (أخي) تحتمل ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر أما الرفع فعلى ثلاثة أوجه، أحدها: عدّ (أخي) اسماً معطوفاً على الضمير المستتر في (أملك) وهو ضعيف، والثاني بالعطف على محل (إنّ) واسمها ، والثالث: عد (أخي) مبتدأ محذوف الخبر، أما النصب فبالعطف على اسم (إنّ) أو بالعطف على (نفسي)، وأما الجر فبالعطف على الياء في نفسي. وذكر ابن هشام أن وجه الجر مرفوض عند جمهور البصريين [2].

---

(1) – شذور الذهب ، ص 41.

(2) – المصدر السابق ، ص41–42.

أما قضية القراءات فسوف يكون لها مطلب مستقل لما لها من الأهمية التي تستحقها.

المطلب الأول: (القراءات) في أصول النحو :

إن القراءات العشر – على التحقيق الذي سيأتي بيانه فيما بعد– قراءات متواترة فهي قرآن كما سيتضح ،فتجوز القراءة بها في الصلاة و لا يجوز الطعن بها، وقد تسرّع عدد من النحاة المتقدمين فعابوا"على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية[1]" وخطؤوهم فيها، مع أن أولئك النحاة هم المخطئون فقد تصدّى لقضية القراءات عدد من النحاة الأعلام وأثبتوا أن القراءات المتواترة لا تتعارض مع العربية بأي وجه فكانوا يخرجون بعض القراءات تخريجاً نحوياً، ويبنون على قراءات أخرى أحكاماً نحوية، وابن هشام واحد من الذين دافعوا عن القراءات واعتنوا بتخريجها تخريجاً يتناسب مع قواعد النحو، وقد ذكر في (شرح شذور الذهب) بعض الروايات التي قد يفهم منها الطعن في القراءات، وذكر أمثلة لبعض الآيات التي يبدو ظاهرياً أنها تخالف قواعد النحو،[2]وقام بتوجيهها بما يتناسب مع قواعد النحو،ومن هذه القراءات قراءة﴿**إنّ هذان لساحران**﴾ [طه :63]، وقراءة ﴿**والمقيمين الصلاة**﴾[النساء :162] بعد قوله ﴿**لكن الراسخون** ﴾،وقراءة﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون**﴾ [المائدة :69] و قد خرج جميع ذلك بما يتناسب مع قواعد النحو، ولعل من المفيد استعراض ما ذكره عن الاستشهاد بالقراءات لأهميته البالغة:

فقد ذكر ما يروى عن عثمان–رضي الله عنه– بأنه قال :" إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها" وقد نقل عن ابن تيمية أن هذا الخبر لا يصح لعدة أسباب :

---

(1) – الاقتراح للسيوطي ،ص52

(2) – شذور الذهب ، ص50–ص51.

" أحدها : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟والثاني : أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون اللحن بقاءه في المصحف؟ و الثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم، لأن المصحف الكريم يقع عليه العربي والعجمي"[1] .والرابع:ما ثبت في الصحيـــح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك، وأن ابن مسعود قرأ :(عتى حين) على لغة هذيل فأنكر عليه عمر ذلك وقال: " أقرئ الناس بلغة قريش فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم ، ولم ينزله بلغة هذيل [2]" . ويضاف إلى الأسباب السابقة أن الله تعالى تحدى الثقلين أن يأتوا بمثل هذا القرآن فلم يستطيعوا.ولو وجدوا فيه لحناً-في أي أحرفه السبعة- لما تورعوا عن ذكره ونشره على الملأ، فلما لم يُنْقَلْ عنهم شيء من ذلك علم أن العرب سلمت بفصاحته.

كما نقل عن المهدوي في شرح الهداية قوله: "ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية .."[3]. وذكر الأثر المروي عن عائشة أنها خطّأت بعض الآيات والقراءات (وهي الآيات الثلاث التي ذكرتها سابقاً من السور (طه، و النساء، والمائدة) وقال : "وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها ، فإن هذه القراءات كلها موجهة كما مر في هذه الآية [يقصد آية ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾ وكما سيأتي إن شاء الله تعـــالى فـــي

---

[1] – المصدر نفسه ، ص50 .

[2] – المصدر نفسه ، ص 51

[3] – شذور الذهب ،ص51.

الآيتين الأخيرتين .. وهي قراءة جميع السبعة في (المقيمين) و(الصابئون) فلا يتجه القول بأنها خطأ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل[1]" .

أما ما قالته عائشة نصاً فهو " هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتاب " ، وقد ذكر السيوطي أن المقصود (بأخطأوا) أي " في اختيار الأولى من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم وذلك لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز"[3] .

ويُرد على هذه الروايات أيضاَ من جهة أخرى بأن النحاة قد قعدوا قواعدهم بالاستئناس بما تمليه عليهم مصادر الاحتجاج المختلفة كالقرآن الكريم والشعر والنثر والحديث الشريف – على خلاف فيه– وغيرها فليس من المنطق أن يُطْعَنَ في القراءات إذا تعارضت مع قواعد النحو، بل علينا أن نصحح القواعد حتى تنطبق مع القراءات وليس العكس، وإليك ما قاله أبو عمر الداني: " وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبت عندهم لا يردها قياس عربية و لا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها[3]". وقد قال ابن الجزري عن القراءات في كتابه (منجد المقرئين) : " وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً يوجهونها ويستدلون بها ،وأنى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ إلا نويس لا اعتبار بهم لامعرفة لهم

---

(1) – المصدر نفسه ، ص51.

(3) – السيوطي – الاقتراح ، ص 53 .

(3) – مناهل العرفان للزرقاني ، ج1، ص 415.

بالقراءات والآثار،جمدوا على ما علموا من القياسات و ظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها و فصيحها"[1] .

وقد قال السيوطي في الاقتراح : " أما القرآن فكل ما ورد انه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في اللغة العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه" [2] .

وسوف يتضح في هذا المبحث أن ابن هشام يحتج بالقراءات الشاذة. وقبل الحديث عن القراءات في شرح شذور الذهب أشير إلى نقطتين:

1-أن القراءات العشر متواترة " يقول السيوطي في الإتقان :" القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر و يعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل [3] ".

وقد أيد هذا الرأي العلامة الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان)وقد ذكر فيها تحقيقاً نفيساً فليُرجَع إليه.

2-أن ابن هشام لم يكن يعتمد على ما يوافق رواية حفص بن سليمان لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي،بل على قراءة أخرى بدليل ما ورد في شرح شذور الذهب: وهو قوله: "

---

(1) – المرجع نفسه، :ج1،ص441

(2) – الاقتراح للسيوطي،ص51.

(3) – الإتقان ، ج1،ص82.

ومنه قوله تعالى:﴿**وما هو على الغيب بظنين**﴾[التكوير :24] أي ما هو بمتهم على الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: (ما هو ببخيل)"[1]. ومعلوم أن قراءة (ضنين) هي قراءة حفص، أما من قرأ بالظاء فابن كثير و أبو عمرو بن العلاء والكسائي من القراء السبعة[2] فلعله يعتمد على قراءة أحدهم .

المطلب الثاني: القراءات في (شرح شذور الذهب) :

لقد احتج ابن هشام بالقراءات القرآنية، وقد كان نصيب القراءات الصحيحة عنده أكثر من القراءات الشاذة رغم أنه كان يحتج بها أيضاً، و الغريب أن نجد في (شرح شذور الذهب) قراءات ليست من المتواترة و لا الشاذة (حسب بحثي)،ومن هذا:

1- قراءة (خســر الدنيا والآخرةِ) بجر الآخرة ،وقد وجهها ابن هشام على أن (خَسِرَ) ليس فعلاً ماضياً بل هو صفه مشبهة، والدنيا مضاف إليه، والآخرة معطوفة على الدنيا[3].

2- قراءة (ونحن عصبةً) -يوسف (14)- التي استدل بها ابن هشام على حذف الخبر وسد الحال مسده و التقدير (ونحن نُرَى عصبة)[4]، وقد ورد في (مختصر شواذ القرآن) لابن خالويه بعد أن ذكر أن هذه القراءة مروية عن علي بن أبي طالب:" وسمعت ابن مجاهد يقول : ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي رضي الله عنه تفسير العصبة (ونحن عصبة) العصبة من عشرة إلى أربعين"**.

---

[1] – شذور الذهب ،ص364.

[2] – معجم القراءات القرآنية ،ج5/ص325-326.

[3] – شذور الذهب ،ص15.

[4] – نفسه ، ص220.

** مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه،ص62.

3-قراءة : ﴿**ولا تمش في الأرضِ مرِحا** ﴾[1][الإسراء:37] .

4-قراءة : ﴿**سنستدرجهم من حيثِ لا يعلمون**﴾[2] [الأعراف :182].

5-قراءة : ﴿ **ليخْرُجَنّ الأعزٌ منها الأذلَ**﴾ [المنافقون :8] وقد وجهها بأن الأذل منصوبة على الحال ، أو أن تكون على تقدير (خروج الأذل) فتعرب نائباً عن المفعول المطلق[3] .

6-قراءة : ﴿ **قل يا أيها الكافرين** ﴾ [الكافرون :1] وذكر أنها منقولة عن المازني وقال:" وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان"[4].

فجميع ما ذُكِر سابقاً لم ينسبه أحد إلى قارئ ما سواءً أكانت قراءته متواترة أم شاذة .

وسوف يكون الحديث عن القراءات في بندين هما:القراءات الشاذة،والقراءات الصحيحة.

البند الأول:القراءات الشاذة في (شرح شذور الذهب) :

---

(1) – شذور الذهب ،ص67.

(2) – المصدر نفسه ، ص130.

(3) – المصدر نفسه ، ص150.

(4) – نفسه ، ص450.

لقد تبين من تتبع القراءات الشاذة عند ابن هشام أنه كان يوردها لغرضين ،

الأول:الاستدلال بها على قضايا نحوية:ويقصد بالاستدلال: أن يذكرالقراءة ليحتج بها على مسألة نحوية.

الثاني:تخريج القراءة بما يتناسب مع قواعد النحو.ويقصد بالتخريج :أن يذكر قراءة ما يبدو ظاهرياً أنها تتعارض مع قواعد النحو فيوجهها توجيهاً يتناسب مع قواعد النحو.

واستناداً إلى ما سبق فسوف يكون الحديث عن القراءات الشاذة في شقين ، هما:ما ذُكر استدلالاً،وما ذُكر تخريجاً.

أولاً:ما ذكر استدلالاً:

كان ابن هشام يستدل ببعض القراءات الشاذة على قضايا نحوية ، واستدلاله قد يكون على قضايا متفق عليها كما في قراءة﴿**إن الذين آمنوا و الذين هادوا والصابئين**﴾[1][المائدة :69] وقد ذكر ابن هشام أنها مروية عن ابن كثير[2]،وقراءة : ﴿ **لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمون الصلاة** ﴾ [النساء :162][3].

وقد يكون استدلاله بالقراءات الشاذة على قضايا مختلف فيها مثل قراءة الحسن:" لا مَساسِ"[1]–طه (97)– فــ (مساس) اسم فعل أمر دخلت عليه (لا) ، ويرى الزمخشري أنها من باب (قطامِ) وأنها معدولة عن المصدر وهو (المس)[2]، وذكر في قراءة﴿**ولما جاءهم كتاب**

---

(1) – قراءة ابن محيصن الميسر في القرآن ،ص119.

(2) – شذور الذهب،ص55.

(3) – قراءة الحسن ، (الميسر في القراءات ، ص102).

(1) – قراءة الحسن (معجم القراءات، ج2،ص231).

(2) – شذور الذهب،ص 94.

من عند الله مصدقاً﴾[3][البقرة :89] أن الزمخشري يستدل بها على جواز مجيء صاحب الحال نكرة، ثم قال: " وليس ما ذكره بلازم لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف"[4].

ثانياً:ما ذكر تخريجاً:

كان ابـــن هشام يخرِّج بعض القراءات الشاذة تخريجاً نحوياً مثل قراءة : ﴿ **خاسرَ الدنيا والآخرةِ**﴾ [5][الحج : 11] فالآخرة معطوفة على (الدنيا) التي هي مضاف إليه مجرور[6]، وقراءة :﴿**ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشدُّ على الرحمن عتيا**﴾[7][مريم :69] ونقل عن سيبويه أن نصب (أيّ) – (لغة جيدة)[8]،وأما قراءة:﴿**فمن يؤمن بربه فلا يخف بخساً ولا رهقاً** ﴾[9] [الجن :13] فقد ذكر ابن هشام أن جواب الشرط قد اقترن بالفاء مع عدم وجود ما يوجب الاقتران ووجّهها بأن أصلها " فهو لا يخافُ"[01].

البند الثاني: القراءات الصحيحة في (شرح شذور الذهب) :

كان ابن هشام يذكر القراءات الصحيحة ويخرجها، أو يذكرها ويستدل بها على قضايا نحوية متفق عليها أو مختلف فيها، وعلى هذا فسوف يكون الحديث عن القراءات الصحيحة في شقين هما: القراءات التي أوردها تخريجاً، والقراءات التي أوردها استدلالاً.

---

[3] – قراءة أبي (معجم القراءات، ج1،ص230).

[4] – شذور الذهب،253.

[5] – قراءة ابن محيصن (معجم القراءات، ص 333.

[6] – شذور الذهب ،ص 15.

[7] – قراءة هارون ومعاذ العرّاء وغيرهما، (معجم القراءات /ج1،ص176.

[8] – شذور الذهب ،ص 109.

[9] – قراءة يحيى بن وثاب وغيره (معجم القراءات ج5،ص219).

[01] – شذور الذهب ، ص 341.

أولاً: ما ذكر استدلالاً من القراءات الصحيحة :

من أمثلة ما أورده استدلالاً من القراءات الصحيحة ما يلي :

1–آية:﴿**ومن خزي يومئذٍ**﴾[هود:66] ذكر أن فيها قراءتين،إحداهما:فتح (يوم) والأخرى كسر (يوم)[1]،ووجه قراءة الفتح بأن(يوماً) مبني على الفتح لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو (إذ)،وأما على قراءة الكسر فإن (يوم)مجرورة بالكسرة الظاهرة[2].وكذلك الحال في نصب(بين) في قوله تعالى :﴿**لقد تقطع بينكم** ﴾[3]– [الأنعام :94] [4] ونصب (مثل)في قراءة حفص﴿**إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾[5] [الذريات :23] [6]–.

2–ذكر أن الفاعل ونائب الفاعل المؤنثين إذا كان أيّ منهما مفصولاً عن فعله بـــ (إلا) جاز التذكير والتأنيث والتأنيث أرجح، واستدل على جواز التأنيث[7] بقراءة:﴿**إن كانت إلا صيحةٌ واحدة** ﴾[1] [يس :29]،فـــ(كان) في هذه الآية تامة فاعلها هو (صيحة)، وقراءة : ﴿**فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم**﴾ [الأحقاف : 25] فـــ(مساكن) نائب فاعل[2].

---

(1) – نافع و الكسائي و أبو جعفر الشنبوذي بالفتح، والباقون بالكسر، الميسر في القراءات،ص229.

(2) – شذور الذهب،ص81.

(3) – قراءة نافع وحفص والكسائي وغيرهم (الميسر في القراءات ،ص139.

(4) – شذور الذهب ، ص82.

(5) – قراءة حفص وغيره.

(6) – شذور الذهب، ص82.

(7) – شذور الذهب،ص.

(1) – قراءة أبي جعفر (الميسر في القراءات ،ص442.

(2) – قراءة عاصم وحمزة وغيرهما (الميسر في القراءات ،ص505)

3–استدل على جواز فتح همزة(أن)وكسرها إذا وقعت بعد الفاء الجزائية بقوله تعالى :[3] ﴿ **إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم**﴾ [الأنعام :54] فقد قرئت بكسر (إن) وفتحها[4] .

4– استدل على جواز إعمال (إنّ) إذا خففت بقراءة : [5] ﴿**وإنْ كلاً لما ليوفينهم** ﴾ [هود:111][6].

5–ذكر أن (أنّ) إذا خففت وليتها الجمل الاسمية، أو الفعلية بشرط أن تكون دعائية[7] واستدل بقراءة:﴿**والخامسةَ أنْ غَضِبَ الله عليها إن كان من الصادقين**﴾[8] [النور :9] أو أن يفصلها عن (أنْ) أحد أمور منها (لا) النافية واستدل بقراءة :﴿**وحسبوا أنْ لا تكون فتنة**﴾ [1] [المائدة :71] .

6–استدل على نصب المضارع بعد (أو) بقوله تعالى:﴿**وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً**﴾ [الشورى :51] وقال : "يقرأ في السبعة برفع يرسل ونصبه... وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ – رحمه الله– قرئ:﴿**لو أنّ لي بكم قوةً أو آويَ**﴾[1] [هود :80] بنصب (آوي) ولا وجه له، ورد عليه ابن جني في محتسبه وغيره ،

---

[3] – (انه...فأنه) :نافع وأبو جعفر ،(إنه..فإنه) :ابن عامر وعاصم ويعقوب ، (إنه..فإنه) باقي العشرة (الميسر في القراءات،ص34).

[4] – شذور الذهب،ص 208.

[5] – قراءة نافع وابن كثير وعاصم وغيرهم (معجم القراءات، ج1،ص412).

[6] – شذور الذهب ،ص283.

[7] – المصدر نفسه،ص 283.

[8] – قراءة أبي جعفر وغيره (معجم القراءات، ج2،ص 403).

[1] – قراءة أبي جعفر وغيره (معجم القراءات، ج2،ص408).

وقالوا: وجهها كوجه قراءة أكثر السبعة (أو يرسلَ رسولاً) بالنصب، وذلك لتقدم الاسم الصريح ، وهو (قوة) فكأنه قيل : لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد"[2].

7-استدل بقراءة حمزة[3]:﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾ [النساء:1]على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض خلافاً لأكثر البصريين[4].

8-استدل بقراءة ابن عامر[5]﴿**ما فعلوه إلا قليلاً منهم**﴾ [النساء :66] على جواز النصب على الاستثناء بعد الكلام التام المنفي[6].

أما ما ذكره استدلالاً على قضايا لغوية فمثاله قراءة﴿**وما هو على الغيب بظنين**﴾[7] فقد استدل بها على أن (ظنّ) تأتي بمعنى اتهم فـــ(ظنين) هنا بمعنى متهم[8].

بقي أن نقول إن ابن هشام لم يكن دائماً يستشهد بالقراءات ، فقد ذكر أن الكوفيين ومن شابههم يحتجون على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به بقراءة أبي

جعفر﴿**ليُجْزى قوماً بما كانوا يكسبون**﴾[1][الجاثية :14]وابن هشام لا يؤيد هذا الرأي .

---

[2] – شذور الذهب ،ص314.

[3] – ينظر (معجم القراءات : ج1،ص480).

[4] – شذور الذهب،ص449.

[5] – ينظر (معجم القراءات، ج1،ص519).

[6] – شذور الذهب،ص265.

[7] – قراءة ابن كثير وأبو عمرو و الكسائي (ينظر التيسير في القراءات السبع، ص179"

[8] – شذور الذهب،ص364.

[1] – قراءة أبس جعفر (الميسر في القراءات ،ص500).

وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن البصريين يردون على هذه القراءة بوجهين [2] :

1-أن نائب الفاعل في الآية ضمير مستتر يعود إلى مصدر (يجزي) وهو الجزاء.

2-" هذه القراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا تصلح للاحتجاج بها ،لأنها لا تزيد عما يكون من ضرورات الشعر"[3].

أما الوجه الأول: ففيه ما فيه من التمحّل في التأويل والتسليم به يقودنا إلى وضع تراكيب لا يقول بها أحد من النحاة، فلو قلنا: (ضُرِبَ عليّا) فظاهر أن هناك خطأ وهو نصب (علياً) والصواب:(ضُرِب عليٌّ)، ولكن لو سلمنا بالقول الأول لجاز (ضُرِبَ علياً) على أنّ نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مصدر (ضُرِبَ) وهو الضرب وهذا غير جائز بداهة.

أما الرأي الثاني : فلا يُسلّم به لأن قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع هي إحدى القراءات العشر التي وضحنا في بداية حديثنا عنها تواترها فهي ليست بشاذة كما زعم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، بـــل أوردها ابن الجرزي في كتابه (النشر في القراءات العشر) وقال: " وهذه القراءة حجة علي إقامة الجار والمجرور وهو (بما) مع وجود المفعول به الصريح وهو (قوماً) مقام الفاعل كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم"[1].

---

[2] – شذور الذهب / هامش ص 364 .

[3] – هئت : هشام بخلف عنه (هيئتُ) هشام بوجهه الثاني ، (هيتَ) الباقون أي باقي العشرة ينظر الميسر في القراءات ص 238 اما القراءة الشاذة فيها فهي"هَيتِ،هيْتُ، هئتِ" .

[1] – ابن الجزري / النشر ، ج2 ، ص 372.

وأرى أن الحق في هذه المسألة مع الكوفيين، غير أننا نوسع القاعدة لتصبح على النحو التالي: " يجوز أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، غير أن نيابة المفعول به عنه أكثر"،وعليه فلا نقيس على هذه القراءة بل نقيس على الأكثر.

ثانياً:ما ذكر تخريجاً من القراءات الصحيحة :

إن جميع ما سبق ذكره من القراءات الصحيحة مختص بما أورده ابن هشام استدلالاً، أما توضيح ما ذكره تخريجا فتمثله الأمثلة التالية:- مع تأجيل ذكر بعض القراءات التي سوف ترد لاحقاً في مبحث (التأويل)-.

1-في قوله تعالى:﴿ **وقالت هيت لك**﴾ [يوسف :23] ذكر عدة قراءات وقام بتخريجها.

2- قراءة:﴿**إنْ كُلٌّ نفسٍ لمَا عليها حافظ**﴾ [22] بقراءة من خفف (لما) على عد (إن) مخففة لا عمل لها.

3-قوله تعالى:﴿**وامرأته حمالة الحطب**﴾ وذكر أنها تقرأ في السبع بالنصب

بإضمار(أذم) ، وبالرفع إما على الإتباع ، أو بإضمار(هي) :أي بأن تكون صفة لــ"امرأته" أو خبراً لمبتدأ محذوف* .

4- قراءة الكسائي :﴿**ألا يا اسجدوا الله**﴾ [النمل :25] ووجهها بأحد احتمالين :

1-أن المنادى محذوف أي: يا هؤلاء اسجدوا لله .

---

(2) – قراءة من القراءات السبع قرأ بها أكثر من واحد منهم ينظر (الميسر في القراءات) ص 591، [2] شذور الذهب،ص282.

* – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 183

2–أن (يا) للتنبيه لا للنداء [1].

غير أن الرأي الثاني فيه نظر إذ إن (ألا) هي أداة استفتاح وتنبيه، فما الحاجة إلى المجيء بأداة تنبيه أخرى وهي (يا) وقد يرد على هذا بأنه من قبيل التوكد اللفظي باللفظين المختلفين خطاً المتفقين معنى .

5– قراءة قنبل :﴿**إنه من يتقي ويصبرْ**﴾[2][سورة يوسف:90]بإثبات الياء في (يتقي)، وإسكان الراء في (يصبرْ) وأوّلها بأن (مَنْ) موصولة لا شرطية وسكنت الراء (إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وصل بنية الوقف، أو على العطف على المعنى،لأن (من) الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها)[3]. وأرى أن التوجيهين الأولين ليسا سديدين ، أما توالي الحركات فليس سبباً للتسكين، وإلا لكان الأولى سكون الفاء في (يقف) في قولنا : (يقفُ عمر حائراً)، فالفاء سبقت بمتحركين وأتبعت بأربعة متحركات. وأما التوجيه الثاني فيلزم منه ضم راء(يصبر) عند الوصل،وأما التوجيه الثالث فأراه سديداً ولا أراه تأويلاً بل هو توسيع للقاعدة الأصلية.

6–كما ذكر القراءات في قوله تعالى:﴿**وقالت: هَيْتُ لك**﴾[سورة يوسف:23] فقال(وقرئ : ﴿ **هئت لك**﴾ ... وهو على هذا فعل ماضٍ وفاعل) [1] .

المطلب الثالث: منهج ابن هشام في إيراد الشواهد القرآنية :

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 18 .

(2) – الآية بتمامها:" انه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين " وقد ذكر ابن هشام جزءاً منها ولم يكملها مع أن ذكرها ضروري في هذا المقام.

(3) – المصدر نفسه ، ص 63 .

(1) – المصدر نفسه ، ص 121

لقد كان ابن هشام يراعي –أحياناً–في شاهده الذي يختاره أن تتوافر فيه عدة أمثلة على المسألة التي يريدها، ومن هذا : استدلاله على أن علامة فعل الأمر قبول ياء المخاطبة بقوله تعالى:﴿ **فكلي واشربي وقري عيناً**﴾ [مريم :29] ففي هذا الشاهد وحده ثلاثة أمثلة على قبول فعل الأمر لياء المخاطبة[32] .

ومثل للمضارع بقوله تعالى:﴿**لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد**﴾[الصمد : 3–4] ففي هاتين الآيتين ثلاثة أفعال مضارعة (يلد) و (يولد) و (يكن)[3].

وبعد اختياره للشاهد القرآني الذي يريده كان يوضح المعنى فيه إن لم يكن واضحاً، ومن هذه التفسيرات تفسيره قوله تعالى:﴿**ومن الناس من يعبد الله على حرف**﴾ [الحج:11] " أي على طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه على ثبات وتمكن ، فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن به وإن أصابته فتنة (أي شر من مرض أو فقر أو نحوهما) انقلب على وجهه عنه"[1]. وفسّر (الضغث) في قوله تعالى:﴿**وخذ بيدك ضغثاً**﴾[ص :44] بأنه :" قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس"[2].وفي قوله تعالى:﴿**أنشأناهن إنشاءً**﴾فسرها بـــ " أوجدناهن إيجاداً "[3]. وفسر ﴿**امتازوا**﴾ [يس :59] بـــ (ابتعدوا عن المؤمنين) ، وفسر (عزين) في قوله تعالى:﴿ **عن اليمين وعن الشمال عزين**﴾[المعارج:37]بأنها فرق

---

(2) – شذور الذهب،ص22.

(3) – المصدر نفسه، ص24.

(1) – المصدر نفسه ،ص14.

(2) – المصدر نفسه ، ص44.

(3) – المصدر نفسه ،ص254.

شتى[4]،وفسر:(عضين) في قوله تعالى:﴿**الذين جعلوا القرآن عضين**﴾ بأنها جمع عضة من قولهم عضيته تعضيةً إذا فرقته[5].

ولا يدل ما سبق على أن ابن هشام قد أتى بتفسيرات جديدة لم يسبق إليها، بل يبيِّن أنه كان يوضح المعنى في بعض الآيات قبل الإعراب لأن الإعراب فرع المعنى.

وبعد تفسير الشاهد كان يعرب –أحياناً– ما يحتاج إلى إعراب منه، ومن هذه الآيات﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾[البقرة :251]فقد أفاض في إعرابها[6]. وقوله تعالى:﴿ **قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما**﴾ [المائدة :35][7] ، وقوله تعالى:﴿**ومنا دون ذلك** ﴾[الجن :11] وقوله : ﴿**فستبصر ويبصرون بأيكم**﴾ [8][القلم :5–6] وغير ذلك كثير[9].وسوف يكون لمنهجية الإعراب لديه مبحث خاص.

ومما يؤخذ على ابن هشام في توضيح معاني الشواهد القرآنية وإعرابها أنه قد يورد آية ما – مثلاً – غير كاملة ويوضح معاني لم يوردها فيما اقتبسه من الآية، أو يعرب كلمات ليست في النص، ولعله اعتمد في هذا على ثقافة القارئ في عصره.

ويظهر أن لابن هشام معرفة واسعة بالآيات القرآنية والقراءات ، ويشهد لهذا عدة أمثلة، منها قوله عن كلمة (سنين) بأنها: " لم تقع في القرآن مرفوعة"[1] ، وقوله:" لم يقع في

---

[4] – المصدر نفسه،ص59.

[5] – المصدر نفسه ، ص60.

[6] – المصدر نفسه،ص36.

[7] – المصدر نفسه ،ص 44.

[8] – المصدر نفسه ،ص125.

[9] – وينظر للإستزادة الصفحات التالية "13،14،15،24،36،43،53،56،109".

[1] – شذور الذهب،ص58.

التنزيل (فَعالِ) أمراً إلا في قراءة الحسن (لا مساسِ)..."[2] وقوله عن رفع اسم التفضيل اسما ظاهراً : " ولم يقع هذا التركيب في التنزيل "[3] .

ونظراً لهذه المعرفة الواسعة بالقرآن الكريم وقراءاته فقد كان يراعي أن يستشهد على ما يريد بالقرآن الكريم فإن لم يجد لجأ إلى الشعر وغيره، ومن هذا استشهاده على أن كلمة (امرئ) إذا كانت مرفوعة ضمت الراء، وإن كانت منصوبة فتحت الراء،وإن كانت مجرورة كسرت الراء، بالآيات التالية[4] – على الترتيب ــ: ﴿**إن امرؤ هلك**﴾ [النساء :176]،﴿**ما كان أبوك امرأ سوء**﴾ [مريم :28]،﴿**لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه**﴾ [عبس :37].واستدل على رفع كلمة (أب) بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء إذا كانت مضافة لغير ياء المتكلم[5] بالآيات التالية ﴿**وأبونا شيخ كبير** ﴾[القصص :23] ،﴿**إن أبانا لفي ضلال مبين**﴾ [يوسف :8]،﴿**ارجعوا إلى أبيكم**﴾ [يوسف :81] .

وكان ابن هشام إذا ساق آية ما دليلاً على مسألة نحوية، ووجد في تلك الآية شواهد أخرى أشار إليها ، فقد استدل بقوله تعالى عن السموات والأرض:﴿**قالتا أتينا طائعين**﴾[فصلت :11] لتوضيح طبيعة هذا الكلام ثم ذكر في هذه الآية شاهدين آخرين هما: (إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقــل ، والآخر هو تأويل"ركضاً" بــ "راكضاً " في نحو " جاء علي

---

(2) – المصدر نفسه ،ص94.

(3) – المصدر نفسه ،ص416.

(4) – المصدر نفسه ،ص 34.

(5) – المصدر نفسه، ص 41.

ركضاً " ووجه الدليل أن طائعين حال وهو في مقابلة " طوعاً أو كرهاً ؛ فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين" [1].

وابن هشام لم يكن يورد الآيات للاستشهاد بها على مسائل نحوية دائماً، بل كان يستدل بها على قضايا لغوية أحياناً، فقد استدل بقوله تعالى:﴿**كلا إنـها كلمة هو قائلـها**﴾[المؤمنون : 100]على أن الكلمة تطلق لغة على (الجمل المفيدة)[2][3] ، واستدل بقوله تعالى:﴿**آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً**﴾[آل عمران:41] على أن الكلام قد يقصد به الإشارة التي تحصل بها الفائدة ، فقال :" فاستثنى الرمز من الكلام والأصل في الاستثناء الاتصال"[3]. واستدل بقوله تعالى:﴿ **وامتازوا اليوم أيها المجرمون**﴾[يس :59]، على أن التمييز يطلق على (فصل الشيء عن غيره)[4].

المطلب الرابع : خلاصة ورأي :

تلك أبرز السمائل في الاستشهاد بالآيات القرآنية و القراءات، وسوف تكون للحديث بقية في مبحثي (الإعراب) و (التأويل)، تبين قصد ابن هشام في الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ، وقد قال في مقدمة(شرح شذور الذهب): " وكلما أنهيت مسألة ختمتها

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 31.

(2) (شذور الذهب،ص12.

(3) – المصدر نفسه ، ص29.

(4) – المصدر نفسه ، ص 254.

بآية تتعلق بها من آي التنزيل، واتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب"[1]. ويبدو من الكلام السابق أن ابن هشام قد وعد بأن يعرب كل الآيات التي يوردها دليلاً على مسألة ما غير أن الواقع انه لم يعرب جميع الآيات بل التزم ببعض هذا في الصفحات الأولى من الكتاب، وبعض الصفحات المتفرقة في الكتاب،ولكنّ المنهج الذي أشار إليه منهج جدير بالأخذ به.

وهنا يظهر سؤال، هو : هل ذِكْرُ الآيات القرآنية يتناسب مع الأسلوب التعليمي ؟ الواقع أن الأمثلة في نحو (جاء زيدٌ) و (طار العصفور) قد يفهمها الطالب أكثر من بعض الآيات نظراً لأسلوب الآيات القرآنية؛ فقد يكون فيها تقديم أو تأخير، أو فصل بين الفعل والفاعل، أو قد تكون الحركة مقدرة، فيشعر الطالب بصعوبة في فهم القاعدة وهنا تظهر مقدرة النحوي الناجح على اختيار الآية التي تمثل ما يريد خير تمثيل وأوضحه،ويقدمها بأسلوب تعليمي سهل، لأنه لا غنى عن الاستشهاد بالآيات القرآنية، فإن الاستشهاد بالأمثلة المصنوعة كما تقدّم يفيد بلا شك غير أنه ينطوي على خطر كبير، وهو تدني المستوى الأسلوبي لدى الطالب فتعلمه النطق الصحيح دون أن ترتقي به إلى محاكاة أسلوب فصيح،و ما دام أننا بحاجة إلى أسلوب نحاكيه فليكن هذا الأسلوب هو أسلوب القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. و لا بد كذلك من سلوك أسلوب تعليمي منهجي في عرض الآية كما في أسلوب ابن هشام، الذي يبدأ من اختيار الشاهد، فتوضيح معناه، فإعرابه، فتوضيح شواهده ، فبيان قراءاته و الأوجه النحوية المحتملة فيها، وغير ذلك مما سبق عرضه.

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 10.

على أن ثمة سؤالاً جديداً جديراً بالإجابة هو : هل (شرح شذور الذهب) كتاب تعليمي أم كتاب أقامه مؤلفه لتخريج الآيات القرآنية والقراءات تخريجاً نحوياً؟ إنه بلا شك كتابٌ ذو أسلوب تعليمي، يدل على هذا إعراب الكلمات الواضحة، والتعرض لبعض المبادئ الأولية في النحو بالشرح والتحليل، ويدلك على هذا أيضاً قوله عن تركيب(**حيص بيص**):"هو شاذ فلذلك لم أتعرض لذكره في هذا المختصر"[1] ، وقال في باب النعت عن إحدى المسائل :" ويحتاج شرح ذلك إلى بسط طويل "[2] غير أن هذا إن ثبت فلا يعني أنه لم يقصد من كتابه خدمة الآيات القرآنية و القراءات فقد بسط القول في وجوه قراءة الآية:﴿**إن هذان لساحران**﴾ [طه:63] ووجوه إعرابها التي بلغت خمسة أوجه ، ومثل هذا لا يناسب المبتدئين[3]،والتوسع في بعض المباحث كما في مبحث (المبنيات)، وغير ذلك كثير. فهو إذن قد أقام كتابه – إضافة إلى ما سبق – لخدمة الآيات القرآنية و القراءات، يدلك ذلــك على كثرة الشواهــد القرآنية و القراءات في مثل هذا الكتاب الذي وصفه بأنه (مختصر).

وهذا الأمر يدعونا إلى التفريق بين أسلوبين لعرض النحو،الأول :عرض النحو بأسلوب يستطيع من خلاله الدارس معرفة الحركة الصحيحة و التركيب الصحيح وفهم المعنى الصحيح، والثاني: عرض النحو من خلال تخريج الآيات القرآنية–وكذلك الشواهد النحوية الأخرى– تخريجاً يتناسب مع قواعد النحو، ولنصطلح–مجازاً على تسمية النوع الثاني (نحو الشواهد)،وتسمية النوع الأول(نحو القواعد)، ونلاحظ أنه قد فات الكثير ممن كتب عن النحو في العصر الحديث الاهتمام بنحو الشواهد، فانصب جل اهتمامهم على (نحو القواعد) ، مع أن

---

[1] – شرح شذور الذهب ،ص77.

[2] – المصدر السابق،ص 432.

[3] – المصدر السابق ،ص46.

(نحو الشواهد) قد يعد إعراباً للقرآن وتفسيراً له، كما يعد شرحاً للشواهد الشعرية وعرضاً للأسلوب العربي الفصيح ، ولعل كتاب (دراسات لأسلوب القرآن العظيم) للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة هو خير ما يمثل (نحو الشواهد القرآنية)، فقد راعى فيه مؤلفه الاستدلال على كل مسألة نحوية بما ورد في كتاب الله تعالى من أمثلة ، وقد استغرق هذا العمل (الذي استغرقت كتابته ثلاثة وثلاثين عاماً) أحد عشر مجلداً ، وينبغي أن يكون هذا الجهد الضخم محوراً تدور حوله الكثير من الدراسات والأبحاث الجادّة .

المبحث الثاني :

موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحـــديث الشريف




المبحث الثاني :موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث الشريف:

لم يكثر ابن هشام في كتابه " شرح شذور الذهب " من الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد بلغت عدة الشواهد الحديثية لديه(29) شاهداً حديثياً،وهذا العدد قليل بالنسبة إلى الشواهد القرآنية فهو يعادل * (4%) من مجموع الشواهد القرآنية [1].

ولم تأت هذه الشواهد الحديثية للاستدلال على مسائل نحوية ، بل جاء بعضها استدلالاً على معان لغوية، حتى إن ما أورده ابن هشام للاستدلال على مسائل نحوية كان في معظم الأحيان معززاً بشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي ،وهذا ليس فيه دلالة على الاحتجاج بالحديث بل قد يكون القصد هو الاحتجاج بالآية القرآنية أو الشاهد الشعري .

المطلب الأول : ما ورد من الحديث استدلالاً على معانٍ لغوية :-

1.استدل ابن هشام على أن المعنى اللغوي للإعراب (الإبانة) ، لقول الرسولﷺ : » **البكر تستأذن وإذنها صماتُها ، والأيّمُ تَعربُ عن نفسها** « [2]: » **أي تبيّن بصريح النطق** « .

2.في قوله تعالى :﴿ **الذين جعلوا القرآن عضين** ﴾ [الحجر : 91] _ ذكر أن من الآراء في معنى عضين أنها من(العَضَه)وهو الكذب والبهتان واستدل بالحديث :» **لا يعضهْ بعضُكم بعضاً** «.[3]

---

* بما أن عدد الشواهد القرآنية في (شرح شذور الذهب) سبعمائة شاهد ، والشواهد الحديثة (29) شاهداً فتكون نسبة الشواهد الحديثية إلى الشواهد القرآنية = 29/700 ويقارب 4%.

(1) – شرح شذور الذهب ، تحقيق إميل يعقوب ، ص50.

(2) _ شرح شذور الذهب ، ص 50 .

(3) – المصدر السابق ، ص 75

3.في قول العرب :" تساقطوا أخول أخول " ذكر أن من الآراء في معنى أخول أخول شيئاً بعد شيء واستدل بالحديث :**»كان يتخولنا بالموعظة «** [1]"أي يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً " .

4.في قوله تعالى:**﴿فالمغيرات صبحاً ۞ فأثرْنَ به نقعاً ﴾** [العاديات :3-4] ذكر أن النقع :" الغبار ، أو الصوت ،من قوله صلى الله عليه وسلم :**» ما لم يكن نقعٌ ولا لقلقةٌ «** أي :فهيجْنَ بالمغار عليهم صياحاً وجلبة " [3].

المطلب الثاني : ما أورده ابن هشام استدلالاً على مسائل نحوية :-

إن ما أورده ابن هشام من الحديث ليستدل به على مسائل نحوية لم يكن على وتيرة واحدة ــ فأحياناً يورد الحديث معزّزاً بآية قرآنية ، أو ببيت من الشعر، وفي هذين النوعين لا تكون هنالك دلالة صريحة على الاستدلال بالحديث لاحتمال أن تكون الآية أو البيت الشعري هي الدليل أوغيرُه مما يورده مع الحديث من الشواهد المعتبرة عند علماء أصول النحو , وقليلاً ما كان ابن هشام يورد الحديث منفرداً ليستدل به على مسألة نحوية.

أ.ما ورد من الحديث الشريف معزّزاً بالشواهد القرآنية :-

قد يورد ابن هشام الحديث بعد الآيات القرآنية وليس في هذا دلالة على استشهاده بالحديث الشريف ، والأحاديث التي جاءت عقب آيات قرآنية هي :-

---

[1] – المصدر السابق ، ص 90

[3] – المصدر السابق ، ص 147

1.حديث :» **أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله** «،وقد سبقه قوله تعالى :

﴿ **دعواهم فيها سبحانك اللهمّ** ﴾[1] ، وقد استدل بهذا الحديث على أن خبر المبتدأ جاء جملة ولم يعد منها ضمير على المبتدأ لأن الخبر هو المبتدأ نفسه في المعنى .

2.الحديثان :» **إن في الصلاة لشغلاً** « و» **إن في الصلاة لحُكْماً** « استدل بهما على جواز توسط خبر (إنّ) بينها وبين اسمها وقد سبق هذين الحديثين آيتان هما :﴿ **إن لدينا أنكالاً** ﴾ [المزمل : 12].و﴿**إن في ذلك لعبرة لمن يخشى** ﴾ [النازعات:26] .

3.حديث :» **إن لله تسعة وتسعين اسماً** « استدل به على العدد الصريح وقد سبقه ثماني آيات مشتملة على أعداد صريحة [2] .

ونلاحظ على هذه الأحاديث أنها جاءت شواهد على مسائل نحوية اتفاقية لا خلافية.

ب. ما ورد من الحديث الشريف معززاً بكلام العرب :

أولاً : ما ورد معززاً بالشعر العربي :

الأحاديث التي وردت معززة بالشعر على نوعين :

1.ما كان فيه الشعر أولاً .

2.ما كان فيه الشعر تالياً .

1- * ما كان الشعر فيه أولاً :

---

(1) – المصدر السابق ، ص 194

(2) – المصدر السابق ، ص 231

ما كان الشعر فيه أولاً تمثله الأحاديث التالية :

1.حديث:»**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**«استدل به على لغة "أكلوني البراغيث " وقد سبقه بيت شعر ، و ولَيه بيتا شعر وقولٌ لبعض العرب وأورد بعده آية :﴿ **وأسرّوا النجوى الذين ظلموا** ﴾ [الأنبياء : 3] ورجح أنها ليست من هذا الباب [1] .

2. حديث :» **نحن آل محمد لا تحل لنا الصدقة** «،وحديث :» **نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة** « وقد استدل بهما على أن المنصوب على الاختصاص قد يأتي معرّفاً بالإضافة وقد سبِقَ هذان الحديثان ببيت شعر [2]وهو قول الشاعر :

نحن بني ضبة أصحاب الجملْ   ننعى ابن عفان بأطرافِ الأسلْ

3.حديث:» **صلى رسول الله ﷺ – جالساً وصلى وراءه رجالٌ قياماً** « وقد استدل به ابن هشام على جواز مجيء صاحب الحال نكرة (على قلة) وقد سبقه قول بعض العرب " عليه مائة بيضاً " وقول عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً   سوداً كخافية الغراب الأسحمِ

غير أن دلالة الحديث أقوى من دلالة بيت عنترة لاحتمال كون "سوداً " صفة لِـــ "حلوبة " أو حالاً منها مع أن ابن هشام ذكر هذين الرأيين وأضاف إليهما جواز عدّ "سوداً" حالاً من العدد

---

[1] ــ المصدر نفسه ، ص 168 .

[2] ــ المصدر نفسه ، ص 204 .

وذكر أن هذا الوجه أحسن من عدِّها حالاً من " حلوبةً " ، أو صفة لها على حمْل حلوبةً على معنى " حلائب " [1].

2. ما كان فيه الشعر تالياً :

ويمثله الحديثان التاليان :-

1.قوله ﷺ :» **مَنْ توضأ يوم الجمعة فبها ونعمتْ** « وقد استــدل به على أن (نعْمَ) فعل بدليل قبولها تاء التأنيث ، وقد ذكر بعد الحديث قول الشاعر :

نعمتْ جزاء المؤمنين الجنةْ .... دارُ الأماني والمنى والمنةْ [2] .

2.حديث:» **ما مِنْ أيامٍ أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة**« وقد استدل به على إعمال اسم التفضيل في مسألة الكُحْلُ " وقد جاء بعد هذا الحديث قول العرب : "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ ومنه في عين زيد) وقول الشاعر :

ما رأيتُ امرأً أحبّ إليه   البذل منه إليك يا ابن سنان

ثانياً : ما ورد من الحديث الشريف معززاً بكلام العرب نثراً :

---

(1) _ المصدر نفسه ، ص 229

(2) _ المصدر نفسه ، ص 39

ويمكن تقسيمه إلى قسمين :ما ورد فيه الحديث أولاً ،وما ورد فيه تالياً ؛أما ما ورد فيه أولاً فيمثله الحديث : » **إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون**« الذي استدل به على جواز حذف ضمير الشأن على قلة _ وذكر بعده قول بعض العرب " إن بك زيدٌ مأخوذٌ " [1] .

أما ما ورد فيه الحديث تالياً مع كلام العرب نثراً فيمثله حديث : »**لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة** « الذي استدل به على جواز مجيء المبتدأ جملة إذا كان من قبيل الإسناد اللفظي.وقد ذكر قبل هذا الحديث قول العرب: "زعموا مطيةُ الكذب " [2]وقد ذكر الحديث السابق وقول العرب تأييداً لما ذكره من أن قوله تعالى : ﴿ **وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض** ﴾ [البقرة : 11] ليس الإسناد فيها إسناداً معنوياً رداً على من استدل بها على ذلك بل الإسناد فيها لفظي .

ج _ ما ورد من الأحاديث منفرداً :

وهذا هو أهم أمرٍ في مبحث الاستدلال بالحديث وانبه هنا إلى أن إيراد الحديث، منفرداً عند ابن هشام لا يعني عدم وجود ما يعضده من الشواهد الأخرى المعتبرة ، بل قد يوجد شواهد من القرآن الكريم أو الشعر تعضد ما ذكره وإن لم يصرِّح بها في كتابه ، ولكن إيراد الحديث منفرداً فيه دلالة على استشهاد ابن هشام بالحديث وإلا فلِمَ أورد الحديث وحده ، لا سيما إذا كانت المسألة المستشهد عليها خلافية .

---

[1] _ المصدر نفسه ، ص 66 – ص 67

[2] _ المصدر نفسه ، ص 163

والأحاديث التي استدل بها ابن هشام منفردة هي :-

1.حديث : » **خمس صلوات كتبهن الله على العباد** « استدل به على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت مضافة [1] .

2.حديث » **أمر بمعروف صدقة ، ونهيٌ عن منكر صدقة** « استدل به على جواز الابتداء بالنكرة إذا تعلق بها معمول [2] _ وفي هذا الحديث مثالان :

أولهما: تعلُّق (بمعروف) بالمبتدأ النكرة (أمر) .

والثاني : تعلق الجار والمجرور (عن منكر) بالمبتدأ النكرة (نهي) ويلاحظ في هذا الحديث توافر الأمثلة في الشاهد الواحد على مسألة نحوية ما وهذه مسألة منهجية عند ابن هشام سنفصل القول فيها فيما بعد إن شاء الله .

3.حديث: » **من غَصَبَ قِيْدَ شبر من أرضٍ طُوِّقه من سبع أرضين يوم القيامة**« استدل به على أن كلمة"أرضين"تلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه [3].

4.الحديثان :» **الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ ، وإنْ شراً فشرٌ**« و»**التمس ولو خاتماً من حديد**« وقد استدل بهما على حذف (كان) واسمها وإبقاء خبرها إذا تقدّمها " إنْ " أو " لو " الشرطيتان [4] .

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 173

[2] – المصدر نفسه ، ص 173

[3] – المصدر نفسه ، ص 77

[4] – المصدر نفسه ، ص 177 – 178

5.حديث : »**إن يكنه فلن تسلّط عليه وإلا يكنْه فلا خير لك فيْ قَتْله**« استدل به على عدم جواز حذف نون (يكنْ) لوقوع الضمير المتصل بعدها [1] . مع أنها جاءت على صيغة المضارع ، وسبقها نفي ، ولم يعقبها ساكن ، ولكن وَلِيَها ضمير متصل .

6.حديث :» **ما أَنْهَرَ الدّمَ وذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه فكلوا ، ليس السِنّ والظفرَ**« استدل به على أن (ليس) هنا للاستثناء وهي بمنزلة (إلا) والمستثنى بها واجب النصب بالإجماع [2]٠ .

7.حديث : »**تسبّحون وتُحَمّدون وتَكَبّرون دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين**« استدل به على تنازع أكثر من عاملين على أكثر من معمول واحد [3] .

8.حديث : »**إن الرجلُ لَيُصَلّي الصلاةَ ما كُتِبَ له نصفُها ثُلُثُها رُبُعُها إلى العُشر** « استدل به على بدل الإضراب [4] .

9.حديث : »كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ « استدل به على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل« [5] .

ويُلاحَظ أن الأحاديث المنفردة السابقة جاء ذكر بعضها أقرب إلى التمثيل منه إلى الاستشهاد كما في الأحاديث ذوات الأرقام (1 ، 2 ، 4 ، 7) ، وهذا يعني أنه لم يكثر من الاستشهاد بالحديث ؛ فالأحاديث التي استشهد بها دون العشرة والذي يُعَدُّ استشهاداً بحق يقارب الأربعة وهي الأحاديث ذوات الأرقام (3 ، 5 ، 6 ، 9) .

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 178

(2)٠ – المصدر نفسه ، ص 236

(3) – المصدر نفسه ، ص 367

(4) – المصدر نفسه ، ص 384

(5) – المصدر نفسه ، ص 391

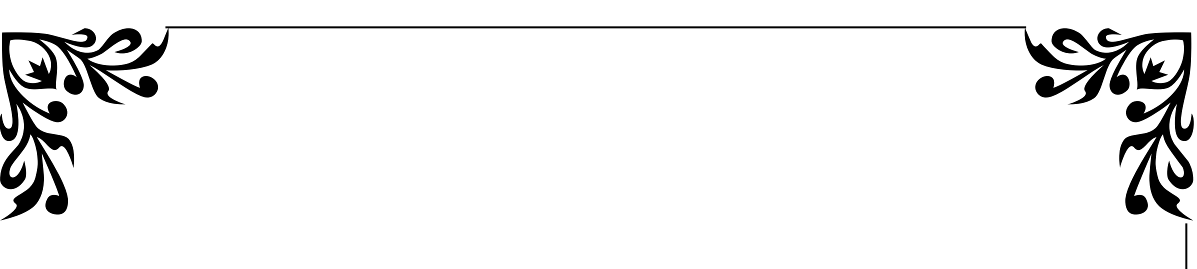
أما الحديث الثامن فيظهر من السياق أنه ذكره تمثيلاً _ والله أعلم _

وابن هشام الموصوف بأنه من أنصار الاستشهاد بالحديث لا يحتج ببعض الأحاديث، فقد قال عن حديث عائشة:»**ما صام رسول الله ﷺ شهراً كلّه إلا رمضان**«و»**وشذّ قولُ عائشة** .... « لأن الحديث السابق جاء فيه المؤكّد "شهراً " نكرة .

المطلب الثالث : تأويل بعض الأحاديث عند ابن هشام :

مما يؤخذ على ابن هشام في بعض الأحاديث تأويلها بما ينسجم مع مذهبه النحوي، فقد أورد قوله عليه الصلاة والسلام : **» لا يزني الزاني حيث يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن«** ، ويـــرى الكسائي في هذا الحديث أن فاعل (يشرب) محذوف تقديره (ولا يشرب الشارب) ، وقد خالفه ابن هشام في هذا ، فقال : " فاعل (يشرب) ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدّم ذكره وهو الزاني _ لأن ذلك خلاف المقصود ، ولا الأصل (ولا يشرب الشارب) فحذف الشارب لأن الفاعل عمدة فلا يحذف وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه (يشرب) " [1] ويظهر في هذا التأويل أن اعتماد ابن هشام (فيما يرويه على الكسائي) على ما قرره نحاة البصرة من أنّ الفاعل عمدة لا يحذف . والذي يظهر أن هذا الحديث يشهد للكسائي ويؤيد مذهبه في جواز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل وسبب حذف الفاعل _ في نظري _ (والله أعلم) أن الذي يزني يسمّى "زانياً"،لكن الذي يشرب الخمر لم تَشعْ تسميته بأنه " شارب" بل " شارب خمر " ولو قيل : (ولا يشربُ شارب الخمر الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن) لما كانت فيه تلك البلاغة المتمثلة في حذف الفاعل خاصة أنه معلوم ضمناً من السياق .

[1] – المصدر نفسه ، ص 161



المبحث الثالث :

موقف ابن هشام من

الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثرا.



المبحث الثالث : موقف ابن هشام من الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثرا :

أولاً : موقف ابن هشام من الاستشهاد بالشعر العربي :

إن المطالع لشرح شذور الذهب يجد أن ابن هشام قد أكثر من الاستشهاد بالشعر العربي، حتى بلغت عدة الشواهد الشعرية لديه (239) شاهداً شعرياً، ولكن هل كان ابن هشام يورد كل الأبيات للاستشهاد؟ وهل كان أسلوبه في إيرادها واحداً ؟.

إن أكثر الأبيات التي أوردها ابن هشام كان الغرض منها الاستشهاد بها، ولا يعني هذا أن كل الأبيات قد أوردها للاستشهاد بها، بل إن ثمة أبياتاً أوردها لاستطراف معناها، وأبياتاً أخرى كان يوردها للتمثيل فقط لا للاستشهاد ، وأبياتاً كان يوجه إليها النقد النحوي، وغير ذلك. وتوضيح هذه المسألة فيما يلي:

أ- ما أورده استطرافاً لمعناه:

لقد أورد ابن هشام بعض الأبيات استطرافاً لمعناها،ومن هذه الأبيات: قول ابن الرّعاد [محمد بن رضوان ابن إبراهيم المتوفى سنة 658 هـ] .

سلم على المولى البهاء وصف له　　　شوقي إليه وأنني مملوكـــه

أبداً يحركني إليــــــــه تشوقي　　　جسمي به مشطوره منهوكه

لكـــــــــن نحلتُ لبعده فكأنني　　　ألف وليس بممكن تحريكـــه[1]

[1] – ومن الأبيات المستطرفة قول الشاعر : (كأني تنوين وأنت إضافةٌ　　متى ما تراني لا تحل مكانيا) وهي شبيهه بهذا.

ومن الأبيات التي أوردها ابن هشام استطرافاً لمعناها، قول الشيخ شرف الدين بن عُنَيْن [توفى 630هـ] :

كأني من أخبار (إنّ) ولم يُجــز له أحدٌ في النحو أن يتقدمــــا

عسى حرف جر من نداك يجرني إليك، فإنّي من وصالك معدما[2]

ويلاحظ في البيت الثاني أن الشاعر قد نصب (مُعدماً) على لغة من ينصب بإنّ الاسم والخبر جميعاً[3] .

ومثل هذا مفيد جداً للمبتدئين لأنه يؤنسهم ويخفف عنهم شيئاً من عبء المادة العلمية كما أنه يكون أكثر وقعاً في النفس فتترسخ القاعدة في ذهن الطالب ولا يجد النسيان إليها سبيلاً.

ب_ ما أورده تمثيلاً:

ويقصد بالتمثيل أن يُذكر بيت من الشعر لشاعر لا يحتج بشعره،-ومعلوم أن إبراهيم ابن هرمة (ت 152 هـ) هو آخر الحجج ، وأن بشار بن برد هو أول الشعراء المحدثين الذين لا يُحتج بشعرهم -،وفي هذه الحالة لا يكون القصد هو الاستدلال أو (الاحتجاج) أو (الاستشهاد) على مسألة نحوية،بل يكون القصد ذكر البيت تمثيلاً .

ومن الأبيات التي أوردها للتمثيل لا للاستشهاد قول المتنبي [1]:

---

[2] – ابن هشام ، شرح شذور الهب ، ص 203

[3] – المصدر نفسه ، ص 204

[1] – لمعرفة المزيد من الأبيات التي وردت تمثيلاً يُنْظر الصفحات التالية من شرح شذور الذهب بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 15 / 23/36/91/119/120/178/198/406

الخيل والليل و البيداء تعرفني   والسيف و الرمح و القرطاس والقلم [2]

وقد مثل به على أن (ال) التعريف علامةٌ من علامات الاسم ، ومعلوم أن المتنبي ليس ممن يستشهد بشعره، ومع هذا فقد مثل به ابن هشام على قاعدة نحوية. ولا يخفى علينا ما في هذا البيت من تعديد للأمثلة في البيت الواحد؛ ففي هذا البيت وحده سبعة أسماء دخلت عليها (ال) التعريف، ففي بيت واحد استطاع ابن هشام أن يستغني عن إيراد سبعة أبيات متفرقة، وكان أحياناً يورد بعض الأبيات لمن لا يحتج بهم ثم يوجه إليها النقد النحوي الذي يراه، من هذا اعتراضه على قول أبي فراس الحمداني : (تعالِي أقاسمك الهموم تعالِي) [3]

فقال: " الصواب الفتح كما قال : أَخشَيْ واسعَيْ " [4].

ج- ما ذكر استشهاداً:

يقصد بالاستشهاد :إيراد بيت من الشعر لشاعر يحتج بشعره ليكون دليلاً على مسألة ما.ولا داعي لاستقراء جميع هذه الشواهد فهي تشكّل معظم شواهد الكتاب،وسوف يكون عرضها على النحو التالي:

1-منهج ابن هشام في ذكر الشاهد.

2-منهج ابن هشام في ذكر صاحب الشاهد.

3-الاستشهاد بالشاهد في أكثر من موضع.

1- منهج ابن هشام في ذكر الشاهد الشعري:

---

(2) – المصدر نفسه ، ص 15

(3) – المصدر نفسه ، ص 23

(4) – المصدر نفسه ، ص 23

سوف يكون الحديث هنا عن كيفية إيراده الشاهد الشعري، هل كان يورد البيت بأكمله ؟ أم يكتفي بالشطر؟ أم يذكر مجموعة أبيات؟.

نجد أن ابن هشام كان يذكر أحياناً شطر بيت الشاهد لا البيت كله ، ومن أمثلة هذا :

1- " تزوّد منا بين أذناه طعنة" [1].

2- قول الآخر: " إيهٍ أحاديث نعمان وساكنه " [2].

3-قول الآخر : " وقفنا وقلنا إيهِ عن أم سالم " [3].

وفي معظم الأحيان كان يذكر البيت كاملاً ولا حاجة للتمثيل لذلك لكثرته.

وفي بعض الأحيان كان يذكر مجموعة من الأبيات يكون الشاهد واحداً منها ؛ فقد استشهد بقول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله　　　عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ [4]

على أن (تأتيَ) ليس مفعولاً معه وإن كانت الواو بمعنى (مع) لأنه فعل. ونجده عند ايراده هذا البيت يورد قبله ثلاثة أبيات لا شاهد فيها و السبب في هذا هو ترابط الأبيات بعضها مع بعض.

واستشهد بقول عمرو بن الإطنابة :

وقولي كلما جشأت وجاشت　　　مكانك تحمدي أو تستريحي [2]

على أن الطلب قد يكون بالاسم كما يكون بالفعل، وقد أورد بيتين قبل هذا الشاهد وبيتاً بعده.

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 47

(2) – المصدر نفسه ، ص 118

(3) – المصدر نفسه ، ص 118

(4) – المصدر نفسه ، ص 238

(2) – المصدر نفسه ، ص 345

وقد يُظَنُّ أن في هذا إطالةً لا داعي لها غير أن الحق خلاف ذلك، فإن ذكر الأبيات المرتبطة بالشاهد تثبت الشاهد في ذهن القارئ وتجعله أكثر فهماً له، وقد يكون في هذا إطالة بالنسبة إلى المؤلفين في كتبهم ، غير أن من الممكن أن يستثمر هذه المسألة الأساتذة في أثناء إلقاء الدروس على التلاميذ، فقبل أن يذكر الشاهد يذكر الأبيات المرتبطة به، وهذه مسألة غاية في الأهمية فهي تبعد الملل أولاً، وتعمق فهم الطالب للشاهد ثانياً.

منهج ابن هشام في عزو الشاهد:

إن الشواهد التي ذكرها ابن هشام كان أحياناً يصرح فيها باسم القائل إذا كان هنالك شك في نسبته إليه، ومن هذا قوله: " ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا ، وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة–و غلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة :

(أبت لي عفتي وأبى بلائي ...)" [2]

ولكن معظم الشواهد لم يكن يصرح بها باسم القائل،مع أن قائليها مشهورون [1]، ومن هذا:

1–قول الأعشى :(يا جارتا ما أنت جارةً) [2].

2–قول الكميت :

(ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلاّ مذهب الحق مذهب) [3].

---

[2] – المصدر نفسه ، ص 345

[1] – من الشعراء الذين استشهدوا بشعرهم النابغة ص28/جميل بثينة 289،300/ كثير عزة 290،372/ الأعشى 257، 268،302 ، الحطيئة : 312 / قطري:345/جرير:402/ 407 أوس بن حجر 415.

[2] – المصدر نفسه ، ص 257

[3] – المصدر نفسه ، ص 263

وقد كان هنالك عدد من الأبيات لم يصرح فيها باسم القائل،وهي أيضاً غير معروفة القائل ، ومثاله قول الشاعر:

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت　　　　نفوسهم قبل الإماتة تزهق [4]

وقول الآخر :

بني غدانة ما إن أنتم ذهبٌ　　　　ولا صريفٌ ولكن انتم الخزف [5]

و قول الآخر :

تملّ الندامى ما عداني فإنني　　　　بكل الذي يهوى نديمي مولعُ [6]

وهنالك أبيات كثيرة من هذا النوع ،وقد وجدت –حسب استقصائي –أن ابن هشام قد استشهد بـــ(35) شاهداً مجهولة القائل[1] .

ومن الطريف في بعض الشواهد أن تنسب إلى جنّي، كما في الشاهد [رقم 113]الذي يقول:

جزى الله رب الناس خير جزائه　　　　رفيقين قالا خَيمتَيْ أمِّ معبد

فإن هذا الشاهد منسوب إلى رجل من الجن سمعوا صوته بمكة ولم يروا شخصه.

---

(4) – المصدر نفسه ، ص 191

(5) – المصدر نفسه ، ص 194

(6) – المصدر نفسه ، ص 262

(1) – سوف أكتفي بإيراد أرقام الصفحات التي وردت فيها ،هي :
(21/27/72/73/81/84/99/100/130/133/142/154/176/194/197/207/258/270/275/278/285/286/298/306/336/337/360/370/371/374/380/388/413/416/443)

الاستشهاد بالشاهد في أكثر من موضع:

لقد كان ابن هشام يستشهد –أحياناً– بالشاهد الواحد في اكثر من موضع، فقد استشهد بقول الشاعر :

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي

على حذف أداة الشرط وفعل الشرط ، واستشهد به في باب اسم الفعل.

ونلاحظ فيما سبق أن ابن هشام لم يول الشواهد الشعرية تلك العناية التي أولاها للشواهد القرآنية؛ فلم يكن يعربها أو يوضح معناها إلا نادراً . واهتماماته بالآيات القرآنية بالدرجة الأولى مسألةهامة ينبغي أن ننتبه إليها جيداً .

ومن العجيب أن نجد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقاته العديدة : على(شرح ابن عقيل)،و(مغنى اللبيب)،و(أوضح المسالك)،و(شرح شذور الذهب) ، و(شرح قطر الندى)، وغيرها، يولي الشاهد الشعري اهتماماً خاصاً؛ فيوضح معناه، ويعربه مفردات وجملاً ، ويبين الشاهد فيه فضلاً عن الاستطراد أحياناً في تحقيقه في نسبته إلى قائله. ولكننا نجده لا يولي الآيات القرآنية مثل هذا الاهتمام، ولعله اعتمد في هذا على اعتناء التفاسير المختلفة بها[1].

2- كلام العرب نثراً عند ابن هشام:

كان ابن هشام يستشهد بكلام العرب نثراً ، ولكنه لم يكن يكثر من ذكره، وهذه الظاهرة ملاحظة عند معظم النحاة ، يقول الأفغاني :" نحن إن قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك

---

[1] – وقد يّسر الله في هذه الأيام باحثاً فذاً وهو بركات يوسف هبود ، حقق عدداً من كتب النحو (مثل : ملحة الإعراب للحريري، وشرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب) وقد اهتم بالآيات والأحاديث و الشواهد الشعرية اهتماماً بالغاً من حيث الإعراب وغيره.

بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جداً [2]" و لذا فإنني سأذكر جملة من الأمثلة على استشهاد ابن هشام بكلام العرب نثراً، وسأقسم كلام العرب نثراً إلى قسمين : المثل وما يشبه المثل، والنثر العادي [3].

أولاً:المثل :ومن الأمثلة التي أوردها ابن هشام :" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" وهذا المثل كما هو واضح جاء فيه المسند إليه فعلاً وهو (تسمعُ) ،والجواب عن هذا أن (تسمع) على إضمار (أن) فعندما حذفت وقع الفعل المضارع بعدها، والذي حسن حذف (أن) ثبوت (أنْ) الثانية.

كما كان يذكر بعض الأمثال ليستدل بها على لغة معينة، فقد استدل بالمثل :"مكرهٌ أخاك لا بطل" [1]على أنه جاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف على كل حال وتسمى لغة القصر.

ثانياً:النثر العادي : وقد كان يستدل به أحياناً على لغة من لغات العرب، وأحياناً أخرى على مسائل نحوية معينة. وهو في كل هذا إما أن يصرح باسم القائل أو أن ينسب القول إلى العرب بشكل عام،وإليك التفصيل:

الاستدلال بالنثر على لغات العرب:[2]

فقد استدل ابن هشام على لحوق الفعل علامة الجمع وهو مقدم على فاعله بقول بعضهم :" أكلوني البراغيث" [3] ، واستدل على بعض لغات العرب بما رواه الفرّاء من أنه سمع بعض السؤّال في المسجد الجامع يقول :" بالفضل ذو فضلكم الله به،والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَهْ" فقد جاءت (ذات)

---

(2) – في أصول النحو ص60.

(3) – المرجع السابق،ص123.

(1) – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 225

(2) – يقصد بلغات العرب اللهجات في المصطلح الحديث،وليس اللغة المقصود بها الأصوات التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.

(3) – ينظر المصدر نفسه ، ص 177

مضمومة مع أن حقها الكسر لأنها صفة للكرامة ، وجاء بـــ(به) بدلاً من بها فكأن الألف قد حذفت ونقلت فتحتها إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها [4].

الاستدلال بكلام العرب دون التصريح باسم القائل:

ومن أقوال العرب التي استدل بها قولهم :" إنه لمنحارٌ بوائكها" أي سمانها، فقد استدل به على أن صيغة (مفعال) تعمل عمل الفعل، وإعمالها كثير. واستدل بقول العرب: "إن الله سميع دعاء من دعاه" على أن صيغة فعيل قد تعمل عمل الفعل وذكر أن إعمالها قليل [1] .

واستدل على أن اسم التفضيل قد يعمل عمل الفعل بمسألة الكحل:وهي قول العرب: " ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحلُ منه في عين زيد"[2] فالكحل فاعل لاسم التفضيل (أحسن) واستدل على أن الحال قد تأتي وصفاً ثابتاً بقول العرب :" خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها [3].

التصريح بأسماء من يأخذ عنهم عند الاستدلال:

---

[4] – المصدر نفسه ، ص 123

(1) – المصدر نفسه ، ص 393

(2) – المصدر نفسه ، ص 415

[3] – المصدر نفسه ، ص 249

كان ابن هشام أحياناً يصرح بأسماء من ينقل عنهم ،وإن كان هذا أقل من عدم التصريح،فقد استدل بقول عمر :" مسألةولا أبا حسن لها" على أن (لا) قد عملت مع أن اسمها معرفة وذلك على تقدير ولا مثل أبي حسن لها [4].

واستدل كذلك بقول أبي سفيان بعد فتح مكة "لا قريش بعد اليوم" على تقدير لا مثل قريش [5].

واستدل على أن المثنى في الأصل هو عطف اسم على مثله بالواو بقول الحجاج: " إنا لله محمدٌ ،ومحمد في يوم" ولم يقل : المحمدان "والناس قد عدلوا عن قول الحجاج كراهية للتطويل والتكرار" [1].

وهكذا فإننا نجد أن كلام العرب نثراً قليل في مجموعه وإن كان حجة،وأنه لم يلقَ عند ابن هشام الاهتمام الذي لقيه الشعر،ولعل مرد هذا –والله أعلم – إلى اهتمام الرواة برواية الشعر،نظراً لطبيعة الوزن الشعري .

---

(4) – المصدر نفسه ، ص 210 – ص 211

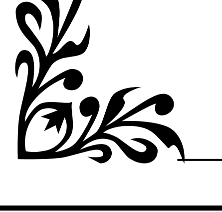
(5) – المصدر نفسه ، ص 211

(1) – المصدر نفسه ، ص 44

المبحث الـــرابع :

موقف ابن هشام

من الإجماع




المبحث الرابع : الإجماع

المطلب الأول :* تعريف الإجماع :

يقصد بالإجماع : إجماع نحاة أهل البصرة والكوفة على مسألة ما ، ما لم يخالف إجماعهم نصاً أو قياساً [1] .

ونقل السيوطي عن ابن جني تجويزه مخالفة الإجماع ، يقول ابن جني :

"فكل مَنْ فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريقة نهجة،كان (خليل) نفسه ،(أبا عمرو) فكره ، إلا أننا لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتَقَدّم نظرها ، إلا بعد إتقان وإمعان " [2] .

ويجب أن نفهم أن مخالفة عالم أو اثنين لا يقدح في (الإجماع) ، وإنما العبرة بالكثرة الكاثرة ، والذي يدل على هذا أن ابن هشام قد اعتَدّ بالإجماع على مسألة انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف؛ فقال:"أجمع على ذلك من يُعْتَدُّ بقوله".وقد أشار الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد إلى أن جعفر بن صابر قد خالف في هذا فأضاف نوعاً رابعاً أسماه (الخالفه) ولعلّ ابن هشام يعده ممن لا يعتد بقوله .

المطلب الثاني : الإجماع في (شرح شذور الذهب) :

(1)– الاقتراح ، للسيوطي ، ص 55 ؛ و (ارتقاء السيادة) ص 55

(2) _ الاقتراح ، للسيوطي ، ص 55 ؛ نقلاً عن الخصائص ، لابن جني ، ج 1 ، ص 189 – ص 190

إن (الإجماع) في واقع الأمر ليس مجرد توافق أقوال النجاة في مسألة معينة ، بل هو توافق نظرة كل منهم إلى المسألة النحوية على الرغم من اختلاف مذاهبهم، ومناهج البحث لديهم،وأصول الاحتجاج عندهم، والأدلة التي يعتمدون عليها؛ لذا فإنه ليس من السهل أن نتسرع في تخطئة أمر مُجْمَعٍ عليه ، فتخطئة رأى لعالم اعتمد فيه على دليل ما أهون من تخطئة الإجماع ؛ لأن الإجماع حصيلة أدلة مختلفة ، لهذا دعا ابن جني إلى عدم التسرٌّع في مخالفة الإجماع إلا بعد إتقان وإمعان .

وقد ذكر ابن جني أنه استدرك على النحاة في قضية:"هذا جحرُ ضبّ خربٍ"، وذكر أن جر (خرب) على أنه نعت سببي لــ (ضبٍ) أي خرب جحرُه ، وذكر أدلة على النعت السببي تؤيد موقفه . ولا يسلم الباحث لابن جني بهذا ؛ فإن الأدلة المذكورة على النعت السببي لم يرد فيها حذف معمولها بل جاءت بذكر المعمول ، وإذا فرعنا على تخريجه ارتكبنا محظورات لغوية، في نحو : " هذا رجلٌ طيبةٌ " على تقدير (طيبةٌ أرومته) ، ولا نظنه يقول بهذا بل يقصر الكلام على مثل :" هذا جحرُ ضّبٍ خرب " وتخريجها على الجر على المجاورة أولى ، لعدم ذكر دليل صريح يؤيد أنها من باب النعت السببي .

ولما كان الإجماع بالمنزلة التي ذكرت ، وكانت مخالفته ليست بالأمر الهيّن ، كان الإجماع في ذاته ليس مصدراً من مصادر النحو ، لأن إجماع العلماء – مثلاً – يعني اجتماع أدلتهم التي قد تكون من القرآن الكريم ، أو الحديث الشريف أو كلام العرب ، فَمَرَدٌّ المسألة إذاً إلى الأصول التي ذكرتُها ، فالإجماع إذاً مجموعة من الأدلة المختلفة .

ومما ينبغي التنبيه عليه أنه ينبغي ألا نتسرع بموافقة قول أي عالم _ مهما بلغت منزلته على الإٌجماع في أي مسألة ، فالأمر بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء والتتبع،فكم من مسألة أثيرت وقيل إن الحجة فيها (الإجماع) مع أن فيها خلافاً مشهوراً؟ وجْمعُ مسائل(الإجماع) أمرٌ هامٌ لا مندوحة عنه في البحث العلمي وهو بحاجة إلى تضافر الجهود ، وتكاتف العلماء لحصر القضايا المتفق عليها ؛ فإننا نجد كتب النحو تحوي بينها الكثيــر من مسائل الخلاف ، لكننا بحاجة إلى كتاب في المسائل المتفق عليها أو شبه المتفق عليها ، لأن مخالفة عالم أو عالمين قد لا تخلو منه مسألة نحوية ، لكنّ مخالفة عالِمِينْ في مقابل موافقة مائة أمرٌ يدعو إلى الاطمئنان . ولعلّ قضية البحث هذه :" المسائل المتفق عليها عند النحاة " تكون ثمرة طيبة من ثمار هذا البحث .

ومما يجب التنبيه عليه في مسألة(الإجماع) المراد بالإجماع ؛ فقد يقول نحوي (أجمع العلماء على كذا وكذا) ويقصد إجماع علماء البصرة وهذا الإجماع ليس بحجة إذ قد يقابله إجماع علماء الكوفة مثلاً فيجب أن نكون حذرين من هذه العبارات العامة التي ستجد لها ذكراً وشرحاً عند ابن هشام في هذا البحث .

(الإجماع) في شرح شذور الذهب :

إن قضايا الإجماع في (شرح شذور الذهب) من القلة بمكان بحيث لا تكاد تظفر بما يمثِّل الإجماع بحق إلا في النزر اليسير ، ويعود هذا إلى تعذُّر التحقُّق من مسائل الإجماع التي لا تزال بحاجة إلى من يجمعها ويتحقق من تحقُّق الإجماع فيها ، وسوفَ أضُمّ إليها في هذا البحث ما يُشعر بالكثرة ،وأضعه منزلة من منازل الإجماع .

وقد تبيّن لي أن ألفاظ الإجماع في شرح شذور الذهب جاءت على ست مراتب هي:

1.ما صُرِّح فيه بالإجماع مثل : (أَجْمَعَ) [1]،(بإجماع) [2] ،(بالإجماع) [3] ، (اتفق الفريقان) [4]،(مما لا خلاف فيه)[5] ، (باتفاق) [6] .

2.ما تُستخدم فيه لفظة (الجمهور) أو(الجماهيـــر) للدلالة على الكثرة نحو : (الجمهور) [7] ، (جماهير العلماء) [8] .

3.ما تستخدم فيه لفظة تدل على التكثير وهي أدنى مرتبة من الجمهور مثل:(أكثر النحويين) [9] .

4.ما يستخدم للدلالة على اتفاق فريق معين ، مثل : (باتفاق البصريين) [01]

5.ما تستخدم فيه لفظة (الجمهور) مضافة إلى مذهب بعينه ، مثل : (جمهور البصريين) [11] .

6.ما تستخدم فيه لفظة دالة على التكثير مختصة بمذهب معين،مثل:(أكثر البصريين)[21]

وسوف نوضح في هذا المبحث مسألتين :

---

[1] – ابن هشام " شذور الذهب " ص 13
[2] – المصدر نفسه ، ص 17 ، ص 100
[3] – المصدر نفسه ، ص 287
[4] – المصدر نفسه ، ص 423
[5] – المصدر نفسه ، ص 25
[6] – المصدر نفسه ، ص 260
[7] – المصدر نفسه ، ص 115
[8] _ المصدر نفسه ، ص 433 ، ص 118 ، ص 215 ، ص 262 ، ص 353
[9] _ المصدر نفسه ، ص 330
[01] _ المصدر نفسه ، ص 135
[11] _ المصدر نفسه ، ص 42
[21] _ المصدر نفسه ، ص 449

أولاً : ما صُرِّح فيه بالإجماع   **ثانياً** : لفظة (الجمهور) والمقصود منها

أولاً : ما صُرِّح فيه بالإجماع والمقصود منه :

من المسائل التي صُرِّح فيها بالإجماع ما يلي :

1.عدم جواز دخول (ال) على الفعل المضارع،ووصف قول الفرزدق:(ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومته) بأنه ضرورة قبيحة ثم قال : " قال الجرجانيّ ما معناه :

إن استعمال ذلك في النثر خطأ بإجماع " [1] .

ويقصد بالإجماع إجماع البصريين ، لأن الكوفيين يجيزون ذلك في الاختيار وإن كان قليلاً ، وتبعهم ابن مالك . ويبدو أن ابن هشام قد عَدَلَ عن موقفه هذا في (أوضح المسالك) عندما ظهر له ما يؤيد ما ذهبوا إليه ، فقد ذكر من علامات الاسم (ال) غير الموصولة ثم قال : " فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع كقوله :" ما أنت بالحكم الترضى حكومته " [2] ، فيلاحظ أنه استخدم (قَدْ) التي تدل على التقليل ، أي إن الأمر يجوز بقلة ، بينما في (شرح شذور الذهب) وصفه بأنه " ضرورة قبيحة " .

2.إعراب (أمس) بالحركات الظاهرة إذا قصد به يو ما من الأيام الماضية أو كُسِّر ، أو أضيف ، وذكر أنه يعرب " بإجماع " [1] ، ولعله يقصد بالإجماع هنا إجماع الفريقين من البصرة والكوفة،يقول الشيخ محمد محيي الدين:"وليس من العرب من يبنيه في هذه الحالة ".[2]

---

[1] _ المصدر نفسه ، ص 17

[2] _ ابن هشام _ أوضح المسالك ، ج1 ، ص 22

[1] _ ابن هشام _ شرح شذور الذهب ، ص 100

[2] _ المصدر نفسه ، ص 101

3.حرفية (لن) وذكر أنها " حرفٌ بالإجماع " [3] :

ويقصد الإجماع إجماع البصريين والكوفيين لأنهم لم يختلفوا في حرفيتها بل اختلفوا في أصلها هل هي مفردة أم مركبة ؟ وإذا كانت مركبة فما هو أصلها ؟ وغير ذلك مما هو مفصل في الكتب المختصة [4] .

4.جواز إعمال أي العاملين في باب التنازع :

يقول ابن هشام :" واتفق الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شئت ثم اختلفوا في المختار " [5] .

5.جواز الفصل بين كان ومعموليها (اسمها وخبرها) بمعمول خبرها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وقال :" هذا مما لا خلاف فيه " [6] .

ويقصد بـ (مما لا خلاف فيه) إجماع البصريين والكوفيين يفيد هذا ما ذكره في (أوضح المسالك) [1] : " ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو :" كان عندك ، أو في المسجد ، زيدٌ معتكفاً ، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً والكوفيين يجيزون مطلقاً " [2] .

ثانياً : لفظ (الجمهور) :

---

[3] – المصدر نفسه ، ص 287

[4] – ينظر : ابن هشام " أوضح المسالك " ج 4 ، ص 150

[5] – ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص 423

[6] – المصدر نفسه ، ص 25

[1] – ابن هشام _ أوضع المسالك _ ، ج 1 ، ص 248

[2] – استدل الشيخ محمد محي الدين بآية :" ولم يكن له كفواً أحد " ، وقال :" وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقاً " وواضح أن معمول الخبر في الآية جار ومجرور وهذا الوجه يجيزه البصريون كما تقدّم (ينظر أوضح المسالك) ج1 ، ص 248

من الواضح أن لفظة (الجمهور) إذا أضيفت إلى فريق معين فإنها تكفينا مؤونة البحث عن المراد منها،ومن أمثلة هذا ما ذكره ابن هشام من أن (جمهور البصريين) [3]، لا يجيزون العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض ، وفي موضع آخر ذكر عن المسألة نفسها أنها قول (أكثر البصريين) مما يدل أنه يقصد بالجمهور الأكثرية . ذلك فيما يتعلق بتحديد الجمهور المراد ، أما إذا أطلقت لفظة الجمهور دون تحديد ، فيجب أن نبحث عنها ، وسيتضح هذا من الأمثلة :-

1.في قولنا " يا زيدَ بنَ عمر " يجوز في (زيد) وجهان : بقاء الضم والفتح ، ويقول ابن هشام :" والمختار عند الجمهور الفتح " [4] ، ويقصد بالجمهور جمهور علماء البصرة الذين ذهبوا إلى هذا الرأي وخالفهم المبّرد [5] .

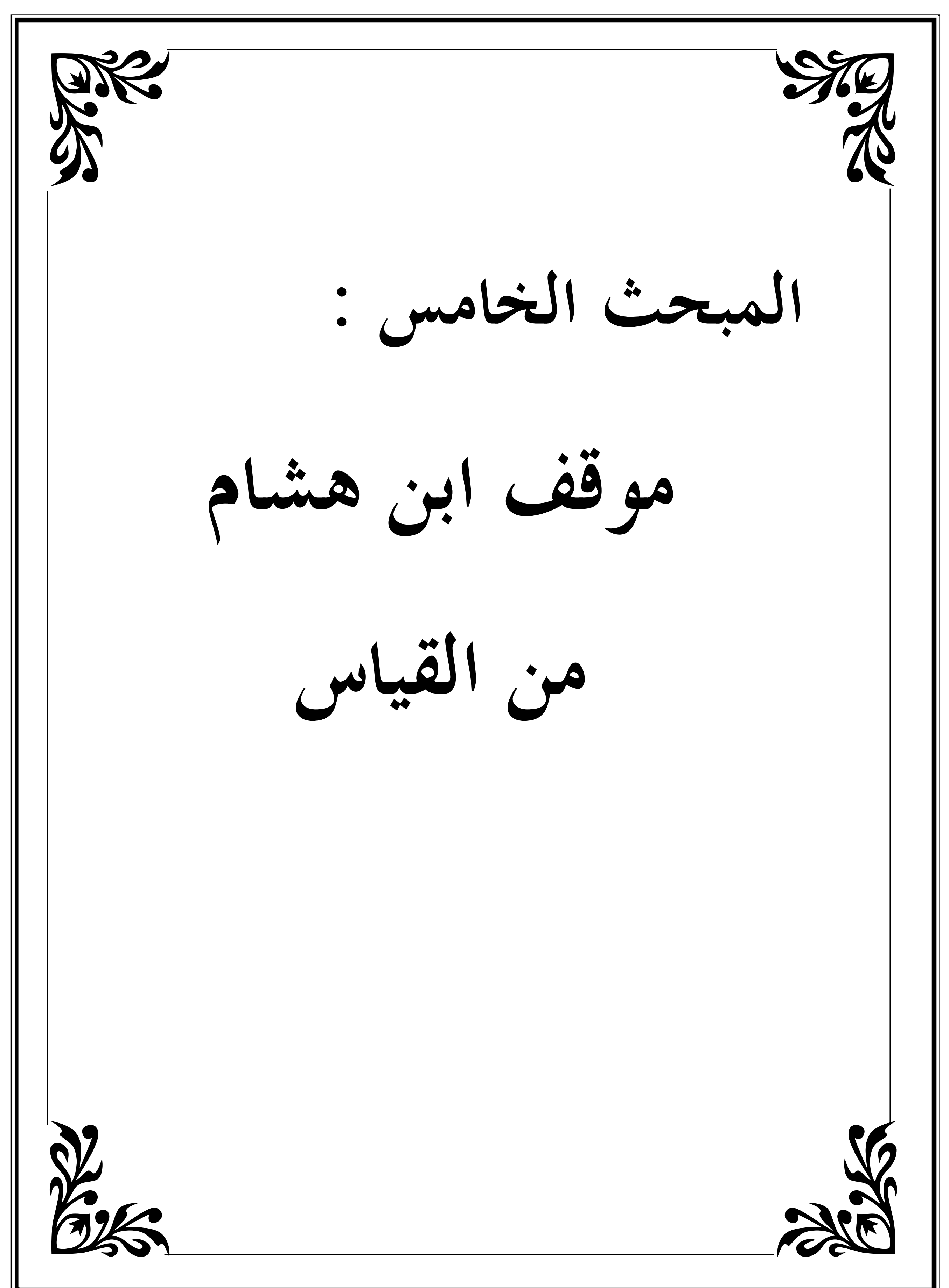
2.في نصب الاسم المشغول عنه في باب الاشتغال ، في مثل : (زيداً ضربتُه) ، يقول ابن هشام :" فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوباً"[4] ثم قال:"هذا رأي الجمهور"[5]. والمقصود بالجمهور (جمهور البصريين) لأن الكوفيين يجعلون الناصب هو (ضَرَب) ، ولكنهم يختلفون في كيفية النصب ؛ فالكسائيّ ينصب الاسم المتقدِّم بالفعل المذكور ، على اعتبار أنّ الضمير ملغى ، والفَرّاء يُعْمِل الفعل في الاسم المتقدم والضمير المتأخر ، وقد ردّ عليهما ابن هشام بقوله :" ورُدّ على الفرّاء بأن الفعل الذي يتعدّى لواحد يصير متعدياً لاثنين

---

[3] – شذور الذهب – ص 42 ، وقول البصريين مردود بقراءة :" الذي تساءلون به والأرحام " وقد سبق توضيحها في مبحث (القراءات) .
[4] – المصدر نفسه ، ص 115
[5] – المصدر نفسه ، ص 115
[4] – المصدر نفسه ، ص 215
[5] – المصدر نفسه ، ص 215

، وعلى الكسائي أنّ الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـــ (ضربتُ غلامه) فلا يستقيم إلغاؤه " [1] . ويتضح من هذا المثال إلى أن المقصود بالجمهور جمهور البصريين كما تقدّم .

[1] ــ المصدر نفسه ، ص 55



المبحث الخامس :

موقف ابن هشام

من القياس

المبحث الخامس :موقف ابن هشام من القياس

المطلب الأول :* " القياس " في علم أصول النحو :

يعرف القياس بأنه"حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [1]أو"هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي (إجراء حكم الأصل على الفرع "[2]. ويروى عن الكسائي قوله: " إنما النحو قياس يتبع "[3] .

يقول ابن الأنباري :"اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو،ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي (كتب زيدٌ) فيجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى يصح منه الكتابة نحو "(عمرو) و (بِشر) و (أزدشير)، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[4] .

وللقياس أربعة أركان هي :

---

[1] – السيوطي ، الاقتراح ،ص51.

[2] – عفاف حسانين ، في أدلة لنحو ،ص143(راجع كتاب سعيد الأفغاني (في أصول النحو).

[3] – الاقتراح للسيوطي،ص59.

[4] – المصدر السابق، ص59–ص60 .

الأصل : وهو المقيس عليه ، والفرع : وهو المقيس ، والحكم، والعلة . ومثال هذا رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بسبب الإسناد إلى كل منهما فالمقيس عليه :الفاعل ، والمقيس:نائب الفاعل،والعلة الجامعة :الإسناد، والحكم هو الرفع [1].

المطلب الثاني :* القياس في (شرح شذور الذهب).

لقد تبين من تتبعي لصور القياس في (شرح شذور الذهب) أنه جاء على ثلاث صور أو إن شئت ثلاثة معان هي :

أولاً : القياس بمعنى إنشاء تركيب ما قياساً على ما سمع من العرب .

ثانياً : القياس بمعنى مطابقة الكلام لقواعد النحو و الصرف أو للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب .

ثالثاً : حمل مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى .

أولاً : القياس بمعنى جواز إنشاء كلام جديد على ما سمع من العرب :

أمثلته كثيرة ولا حاجة إلى الإكثار من الأمثلة عليه لأن الكلام عليه يطول ، فعندما يذكر النحوي قاعدة ما فهذا إعلام منه بجواز القياس عليها في كل ماتنطبق عليه شروط القاعدة.

ومن أمثلة هذه القواعد ما يلي :

1- أن كل ما كان على وزن (فَعِل) يجوز فيه ثلاث لغات ،هي:

---

(1) - المصدر السابق،ص60 .

(فَعِل) و (فِعْل) و (فَعْل) فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي إتباع الأول للثاني في الكسر ، أي (فِعِل) [1].

2- قول ابن هشام " القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت ، كقولك في (وَعَدَ) (يَعِدُ) " [2].

3- قول ابن هشام:"يجوز قياساً مطرداً صوغ (فَعَالِ) هذا و (فَعَالِ) السابق - وهو الدال على الأمر-مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكون فعلاً ثلاثياً تاماً"[3] ويشير بهذا إلى ما يجوز أن يصاغ على وزن (فَعَالِ) سواء أكانت (فَعَالِ) اسم فعل أمر ، أم كانت اسماً لسب الأنثى مثل (لكاع) فيجوز فيما انطبقت عليه الشروط السابقة أن يصاغ على هذا الوزن.

4- ذكر ابن هشام أن اسم التفضيل وأفعال التعجب لا تنقاس إلا في " فعل ثلاثي مجرد لفظاً وتقديراً،تام ، متفاوت المعنى غير منفي ولا مبني للمجهول "[4]، وقال:" وما سمع مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه ، فمن ذلك قولهم " هو ألصُّ من فلانٍ" و " أقمنُ منه " ..." [5] .

فما سبق وغيره من القواعد الصريحة وغير الصريحة نستطيع أن نقيس عليها، فعلى هذا المعنى فباب القياس واسع جدّاً وعليه أيضاً تحمل مقولة " النحو كله قياس " .

ثانياً : القياس بمعنى مطابقة الكلام لطبيعة العربية في تراكيبها وأساليب استعمالها:

ومن أمثلة هذا النوع قولهم " هذا كثير في القياس " يعنون به مطابقته لقواعد النحو، ومن هذا النوع أيضاً بعض الإشارات إلى جواز القياس كأن يقولون " ولو قرئ كذا لجاز "

---

[1] - شذور الذهب، ابن هشام ،ص11.

[2] - المصدر السابق ، ص26.

[3] - المصدر السابق، ص93.

[4] - المصدر السابق، ص418.

[5] - المصدر السابق، ص419.

يعنون به جوازه حملاً على القياس على قواعد كلام العرب وإن كان غير مسموع، وإليك أمثلة من " شرح شذور الذهب " مثل هذا النوع :

1- ذكر ابن هشام أن في قول الشاعر (إلى بيت قعيدته لكاع) ضرورة قبيحة لأن (لكاعِ) لا يجوز أن تأتي إلا منادى، ثم قال:"ويحتمل أن التقدير "يقال لها : لكاعِ" فيكون جارياً على القياس "[1] ويقصد بقوله " جارياً على القياس " أن يكون منسجماً مع قواعد كلام العرب غير مخالف لها .

2.عند حديثه عن اللغات في (آمين) ذكر منها (آمين) بالمد دون إمالة ووصف هذه اللغة بأنها " أكثر اللغات استعمالاً ولكنْ فيها بعدٌ عن القياس إذ ليس في اللغة العربية اسم (فاعِيل)، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية : كقابيل،وهابيل ومن ثم زعم بعضهم أنه أعجمي"[2].

ويقصد بقوله " ولكن فيها بعد عن القياس " أنها لا تنسجم مع الموازين الصرفية المعروفة في اللغة العربية : ومن ثم فهي لا تنسجم مع قواعد النحو و الصرف فتسمع ولا يقاس عليها .

وقد ذكر ابن هشام أيضاً أنّ من اللغات في (آمين) (أمين) بدون مد وقال عنها : "أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها "[1] ويقصد بفصاحة القياس في

---

[1] – شرح شذور الذهب ،ص93.

[2] – المصدر السابق، ص116.

[1] – المصدر السابق، ص118.

كلمة (أمين) تمشيتها مع الموازين الصرفية فهي على وزن (فَعِيل) وهو وزن عربي معروف ، مع هذا فهي قليلة في الاستعمال حتى أن بعض النحاة أنكر ورود سماع بشأنها.

3. يقول ابن هشام في باب تنازع العاملين على معمول واحد : " فاختار الكوفيين إعمال الأول لتقدمه ، والبصريون إعمال المتأخر لمجاورته المعمول ، وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع "[2]ولعله رأى أن رأى البصريين أقرب إلى القياس لأن الأصل ألا يفصل بين المتلازمين بأجنبي فلو قلنا " جاء وقعدوا إخوتك "بإعمال الأول في الفاعل (إخوتك) لاتضح أنه قد فصل بين (جاء)وفاعلها بجملة (قعدوا) ومن جهة أخرى فقد نكون أجزنا عدد الضمير (واو الجماعة) على متأخر لفظاً ورتبة – والله أعلم –.

وقد ظهر من الأمثلة السابقة أن أقسام الكلام حسب الاطراد و الشذوذ – التي ذكرها ابن جني [ت، 392هــ] ونقلها عنه السيوطي (وقد ذكرها قبلهما أبو علي الفارسي [ت 377هــ] في المسائل العسكريات[3] – **يمكن أن نذكر عليها الأمثلة التالية:**

1.ما هو مطرد في القياس والاستعمال :

ويمثله إعمال العامل المتأخر عند تنازع العاملين ، وهو رأي البصريين ، وقد سبق ذكر قول ابن هشام بان هذا الرأي:"هو الصواب في القياس،الأكثر في السماع "[1].

2. ما هو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال :

---

[2] – المصدر السابق، ص423.

[3] – الاقتراح للسيوطي ، ص35.

[1] – شرح شذور الذهب ،ص423، وكذلك ما ورد ص43 في لغة النقص في (هن) .

فمثله كلمة(أمين) باعتبارها لغة من اللغات في (آمين) وهذه اللغة وصفها ابن هشام بأنها " أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها"[2].

3.ما هو مطرد في الاستعمال شاذ في القياس :

ومثله لغة (آمين) بالمد دون إمالة وقد وصفها ابن هشام بانها **:**" أكثر اللغات استعمالاً ولكن فيها بعد عن القياس"[3]) .

4.ما هو شاذ في القياس والاستعمال معاً :

ويمثلها إعمال (لكنّ) إذا خففت وهـو رأي يـونس والأخفش وقد رفض ابن هشام هذا الرأي ووصفه بأنه: " ليس بمسموع ولا يقتضيه القياس ، لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو "ولكنْ كانوا أنفسهم يظلمون [4]" [البقرة : 57].

ومن الأمثلة التي يمثل بها القياس الذي بمعنى مطابقة الكلام لقواعد النحو والصرف ما أشير إليه آنفاً وهو أن يذكر نصاً مسموعاً على وجه نحوي معين ثـم يقول " ولو قيل كذا لجاز" إشارة منه إلى جواز بالقياس على قواعد النحو ، ومن أمثلته ما يلي :

1.في قوله تعالى : **﴿ومنّا دون ذلك﴾** قال ابن هشام : " ولو جاءت القراءة برفع (دون) لكان ذلك جائزاً "[1].

---

(2) – المصدر السابق، ص118.

(3) – المصدر السابق،ص116.

(4) – المصدر السابق ، ص286- 287.

* يقصد باللغة ما يقابل اللهجة في الاستخدام الحديث وليس الأصوات التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

(1) – شذور الذهب ، ص81.

2.في قوله تعالى:﴿ **ولا يؤذن لهم فيعتذرون**﴾ – [المرسلات :26]– ذكر جواز أن تقرأ (فيعتذروا) بحذف النون [2] وعلل عدم ورود القراءة بذلك : " أن القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به ، والثاني : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي ، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب "[3] .

3. في قوله تعالى:﴿ **ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون**﴾[الحجر :56] قال ابن هشام : "ولو قرئ (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع لكن القراءة سنة متبعة "[4].

القياس بمعنى حمل مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى:

وأمثلة هذا كثيرة ولذلك سوف أشير إلى بعضها باختصار :

1.ذكر أن لغة النقص في(هن)مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياساً " لأن ما كان ناقصاً في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة "[1] ولعله يقيس (هن) في هذا على نحو (يد) فنقول (لعليٍّ يدٌ) و(يدُ عليٍّ) فبقيت على حالها في الإضافة وكذلك (هن) .

---

[2] – وحذف النون على النصب على معنى : " ولا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون" لا على معنى " لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم" ينظر في شرح شذور الذهب ، ص303و ص304.

[3] – شذور الذهب، ص304.

[4] – شذور الذهب، ص265.

[1] – شذور الذهب، ص43.

2.ذهب ابن هشام مذهب المبرد و الفارسي وابن مالك في جواز تصغير (أمس) وحجتهم في ذلك القياس ، يقول ابن هشام : " ويشهد لهم وقـــوع التكسير فإن التكسير والتصغير أخوان "[2] فقد قاس جواز التصغير لكلمة (أمس) على ما ورد من جمعها جمع تكسير

3.يقول ابن هشام :" أما ما يقع في عبارات بعض العلماء من قولهم (لا غيرُ) فلم تتكلم به العرب ، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس) أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة "[3] ويظهر في هذا النص تجويزه قياس (لا) على (ليس) مع عدم ورودها عن العرب في مثل هذا التركيب.

4. تجويزه الابتداء بالنكرة إن دلت على عموم أو خصوص وقد ذكر أمثلة لذلك وقال :" وعلى هذه الأمثلة قس ما أشبهها" .

وفي هذا المثال مثال لقياس مكتمل الأركان : فالمقيس عليه: المبتدأ المعرفة ، والمقيس : المبتدأ النكرة ، والعلة الجامعة : العموم أو الخصوص ، والحكم جواز الابتداء بالنكرة إنْ عمت أو خصت ، فمتى وجد في المبتدأ النكرة (الفرع) معنى العموم أو الخصوص (العلة) جاز أن نحمله على الأصل وهو (المبتدأ المعرفة) فيأخذ حكمه في جواز الابتداء به .

5.تجويز مجيء صاحب الحال نكرة بشرط " أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال "[1] فمعلوم أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة وتحمل النكرة على المعرفة إذا وجدت فيها صفة العموم أو الخصوص أو تأخرت عن الحال.

---

[2] – المصدر السابق ، ص101.

[3] – المصدر السابق،ص106.

[1] – المصدر السابق، ص254.

6.ذكر أن النصب بعد واو المعية قد " سمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة"[2] ويقصد بالخمسة : النفي والأمر ، و النهي ، والتمني ، والاستفهام ، والثلاثة التي قاسوها : العرض و التحضيض والدعاء ،ويقصد بقوله " قاسوها" القياس على فاء السببية التي سمعت فيها الحالات الثماني .

7.ذكر أنه " لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان ، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع "[3] بخلاف المعطوف عطف نسق لوجود حاجز بين الاسمين مبطل للمجاورة وهو حرف العطف فالمقيس عليه في هذا المثال النعت والتوكيد اللذان سمع فيهما الجر على المجاورة في نحو"هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" و " يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجات كلّهم " والمقيس عطف البيان ، والعلة : المجاورة بدون فاصل ، والحكم إلحاقه بالنعت و التوكيد لوجود العلة ، وأما العطف بالحرف فإن العلة فيه ممتنعة لوجود فاصل بين التابع و المتبوع وهو حرف العطف.

---

(2) – المصدر السابق، ص 310.

(3) – المصدر السابق ، ص332.

الفصل الثاني : منهج ابن هشام في " شرح شذور الذهب "

المبحث الأول : منهج ابن هشام في ترتيب المفردات النحوية .

المبحث الثاني : منهج ابن هشام في المصطلحات النحوية .

المبحث الثالث : منهج ابن هشام في مناقشة النحاة ونقدهم .

المبحث الرابع: التأويل النحوي عند ابن هشام .

المبحث الخامس : منهج ابن هشام في الإعراب .

المبحث السادس: توافر الأمثلة المتعددة في الشاهد الواحد عند ابن هشام .

المبحث السابع: المناقشة العقلية للمسائل النحوية عند ابن هشام.

المبحث الثامن : ذكر الأقسام المختلفة لحروف المعاني .

المبحث التاسع : الاستطراد عند ابن هشام .

المبحث العاشر : المسائل غير النحوية في (شرح شذور الذهب).

المبحث الأول : منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية :

يختلف علماء النحو فيما بينهم في تقسيم المسائل النحوية في كتبهم ، ويعود الاختلاف إلى نظرة كل منهم للنحو ، ونظرته إلى هدف كتابه ، فيذهب بعضهم إلى ترتيب مفردات النحو ترتيباً تراعى فيه الوحدة العضوية فيظهر النحو في شكل واحد يضم تحته مجموعة المسائل النحوية مرتباً بعضها مع بعض. كما نجد ابن هشام يختلف منهجه في ترتيب المسائل النحوية في شذور الذهب عن منهجه في قطر الندى مثلاً ، ويعود هذا إلى هدف المؤلف من الكتاب.

يمكن تقسيم ترتيب ابن هشام للمفردات النحوية إلى ثلاثة أقسام :

المقدمة النحوية : وتشمل : أقسام الكلام ، المعرب والمبني ،النكرة و المعرفة .

المتن : ويشمل : المرفوعات ، و المنصوبات ، و المجرورات ، و المجزومات .

الخاتمة : وتشمل : عمل الفعل ، التنازع ، الاشتغال ، التوابع ، موانع الصرف ، العدد.

أما أقسام الكلمة فقد قسمها ابن هشام إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، ورد على من أضاف ما أسماه بــ(الخالفة)[1] ،وذكر علامات كل من الاسم والفعل والحرف[2]. ثم عرف الكلام لغة واصطلاحاً [3].

أما عن المعرب و المبني : فقد ابتدأ بالمعرب و بين معنى الإعراب لغة واصطلاحاً[1]ثم ذكر أن أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم[2] . وذكر أن

---

(1) – شذور الذهب ، ص13.

(2) - المصدر نفسه ،ص14–ص26.

(3) - المصدر نفسه ،ص27–ص31.

(1) - المصدر نفسه ،ص34.

(2) - المصدر نفسه ،ص35.

هذا هو الأصل وقد خرج عن الأصل في الإعراب سبعة أبواب هي : ما لا ينصرف ، وجمع المؤنث السالم ، والأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأفعال الخمسة ، والفعل المضارع المعتل الآخر [53] ثم تكلم عن الإعراب التقديري[4] وقسمه إلى ثلاثة أقسام : ما تقدر فيه ثلاث حركات [5] وما تقدر فيه حركتان [6] وما تقدر فيه حركة واحدة [7] .

ثم تكلم عن البناء وقسمه إلى تسعة أقسام ، ويبدو أن ابن هشام كان معجباً بهذا التقسيم ، فقد قال [8]: " ولما فرغت من تفسيره(أي البناء) شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه ، وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام : الأول : المبني على السكون ، والثاني : المبني على السكون أو نائبه، والثالث: المبني على الفتح ، و الرابع : المبني على الفتح أو نائبه، والخامس : المبني على الكسر أو نائبه، والسادس : المبني على الكسر أونائبه ، والسابع: المبني على الضم ، والتاسع : المبني على الضم أو نائبه،والتاسع : ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما يبنى على السكون، و ما يبنى على الكسر ، وما يبنى على الضم.." .

ثم تكلم عن النكرة والمعرفة فعرف النكرة وبين أنّ علامتها قبولها (رُبّ) ، ثم تكلم عن المعرفة وبين أنها ستة أنواع: المضمر ، والعلم ،واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، والمحلى بـــ (أل) ، والمضاف إلى معرفة [1].

---

(3) - المصدر نفسه ،ص37-ص63.

(4) – المصدر نفسه ،ص63.

(5) – المصدر نفسه ،ص63.

(6) – المصدر نفسه ،ص66.

(7) – المصدر نفسه ،ص67.

(8) – المصدر نفسه ،ص68-ص69.

(1) – المصدر نفسه ،ص134-ص157.

ثم ذكر المرفوعات وبدأ بالفاعل [2]، ثم تابع الكلام عن البقية وهي : نائب الفاعل ، المبتدأ ، الخبر ، واسم كان وأخواتها ، اسم أفعال المقاربة ، اسم الحروف العاملة عمل ليس ، خبر إن وأخواتها ، خبر (لا) النافية للجنس ، المضارع غير المسبوق بناصب أو جازم .

ثم قسم المنصوبات إلى خمسة عشر : 1- المفعول به ، وأتبعه بما يعد منه من الأساليب كالاختصاص والإغراء ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، و المفعول معه ، والمنصوب بالصفة المشبهة نحو قولهم " زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ" فـ (وجه) ليس مفعولاً به لأن الفعل (حسنُ) لا يتعدى وكذلك الصفة المشبهة منه التي هي فرعه ، وليس تمييزاً لأنه معرفة وبعد هذا التوضيح قال ابن هشام : " وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به "، وسابع المنصوبات الحال ، وثامنها : التمييز ، والتاسع : المستثنى ، والعاشر : خبر كان ، والخمسة الباقية من المنصوبات هي : خبر كاد ،خبر الحروف النافية ، اسم إن وأخواتها،(وتكلم تحت هذا البند عن اقترانها بـــ (ما) الزائدة ، وتخفيف ذوات النون منها) ، واسم (لا) النافية للجنس والفعل المضارع إذا سبقه ناصب .

وقد قسم المجرورات إلى ثلاثة أقسام : المجرور بالحرف ، والمجرور بالإضافة،والمجرور بالمجاورة نحو قولهم "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ " ص 230 ، وبين أن الجر بالمجاورة شاذ .

أما المجزومات : فقد تكلم ابن هشام فيها عن جزم الفعل المضارع وبين أن الجوازم نوعان: ما يجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعلين. ثم تكلم عن مسائل تخص بأسلوب الشرط .

---

[2] – المصدر نفسه ،ص158.

أما الربع الأخير من الكتاب فقد خصصه ابن هشام للحديث عن المسائل التي لم يستطع إدراجها تحت أي نوع من الأنواع السابقة كالعدد و الممنوع من الصرف وما إلى ذلك ، وهو ما أسميته بـــ (الخاتمة) لأنه يصلح أن يكون خاتمة للكتاب حاول المؤلف أن يستدرك فيها ما فاته نتيجة للترتيب الذي سلكه في كتابه.

وفي هذه الخاتمة ابتدأ بذكر عمل الفعل، وقد قسم الفعل من حيث التعدي و اللزوم إلى سبعة أنواع : اللازم ، والمتعدي بحرف الجر ، وما يتعدى بنفسه دائماً إلى واحد ،وما يتعدى إلى الواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف نحو (شكر) و(نصح) ، " ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه و لا بالجار ". وقد مثل لهذا النوع بالفعلين فَغَرَ ، وشحا ، فتقول : (فغرفاه) و (شحاه) بمعنى فتحه . و(فغر فوه) و (شحا فوه) بمعنى انفتح ، وسادس هذه ما يتعدى إلى اثنين ، وسابعها : ما ينصب ثلاثة مفاعيل .

ثم تكلم عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل : وهي المصدر ، واسم الفاعل ، وصيغة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم الفعل اسم الفاعل والظرف والمجرور المعتمدان على" النفي و الاستفهام أو الاسم المخبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول" و المقصود بالمخبر عنه نحو " زيدٌ عندك أبوه " فالظرف اعتمد على (زيد) المخبر عنه ، والمقصود : بالاسم الموصوف نحو " مررت برجل فيه فضلٌ" فالمجرور اعتمد على اسم موصوف وهو رجل فقد وصف بجملة (فيه فضل) . والمقصود بالاسم الموصول نحو : (جاء الذي في الدار أخوه) . وآخر الأسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل . ثم تكلم ابن

هشام عن التنازع ، والاشتغال ،والتوابع : التوكيد ، والنعت ، وعطف البيان والبدل ، وعطف النسق .

وتكلم عن تابع المنادى وقد خصه بالحديث المستقل لأن له أحكاماً خاصة به من حيث رفعه ونصبه ، ثم تكلم عن موانع الصرف وقد سبق أن أشار إليها دون الخوض فيها ،وتكلم في آخر الكتاب عن العدد و أحكامه من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث مجيء تمييزه مجموعاً مجروراً،أو مفرداً مجروراً ، أو مفرداً منصوباً ، أو مفرداً منصوباً أو مجروراً وهو تمييز (كم) الاستفهامية المجرورة ، نحو : (بِكَمْ درهمٍ اشتريت) " والجر بـــ (من) مضمرة".

وذكر أن من الأعداد ما لا تحتاج إلى تمييز أصلاً وهما الواحد و الاثنان .

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه يشتت شمل المادة النحوية فحتى تقف على رؤية واضحة للفعل المضارع فإنك تضطر إلى أن تراجع المبني على السكون ، والمبني على الفتح ، والمرفوعات ، و المنصوبات و المجزومات . كما أن مثل (كان وأخواتها)، و(أفعال المقاربة والرجاء و الشروع) ، و (إن وأخواتها) و غيرها تحتاج إلى مراجعة في كل من باب المرفوعات،وباب المنصوبات . و الغريب أن ابن هشام كان يذكر في كل باب جزءاً من القضايا التي تخص ذلك الموضوع فعند كلامه عن (إن وأخواتها) في المنصوبات تكلم عن فتح همزة (إنّ) و كسرها وأكمل الحديث عنها في المرفوعات فتكلم عن اتصالها بـــ (ما) الزائدة ، وتخفيف ذي النون منها فيتضح أن ابن هشام لم يكن موفقاً في التقسيم و كان عليه أن يتبع تقسيماً آخر سوف يأتي توضيحه في الخاتمة .

المبحث الثاني : منهج ابن هشام في تفسير المصطلحات النحوية

المطلب الأول : التفسير اللغوي للمصطلحات النحوية عند ابن هشام:

لقد درج كثير من النحويين في مؤلفاتهم على أن يقفوا على المصطلحات النحوية تفسيراً وتوضيحا ٠، غير أن القليل منهم كان يفسر هذه المصطلحات تفسيرا ٠لغوياً ، و لا يخفى ما لهذا التفسير من فائدة لا تنكر، ذلك أن المعنى الاصطلاحي يعتمد في الأساس على المعنى اللغوي فإذا عرفنا المعنى اللغوي فهمنا المصطلح فهماً أدق ، كما أن معرفة المعنى

اللغوي تمكن الدارس من الموازنة بين مصطلحات المذاهب المختلفة،واختيار المصطلح الذي يوافقه مستنداً إلى أساس متين من الموازنة والترجيح. ونجد كتب الخلاف مليئة بأمثال هذه المصطلحات المختلفة ، مثل الخفض والجر – والصرف والإجراء و ضمير الفصل و العماد .. وغيرها؛ فالدارس المتمكن هو الذي يتَبَنّي مصطلحاً معيناً بالاستناد إلى قواعد ثابتة ومن هنا يعلم أن عصر تقديس المصطلح النحوي قد ولى ، وقد حل محله عصر البحث و التحقيق والترجيح ، فمثلاً يقف الدارس على مصطلح (ضمير الفصل) عند البصريين – ويوازن بينه وبين مصطلح (العماد) عند الكوفيين[1]، فيرى مثلاً – أن مصطلح البصريين أجدر بالاختيار ، فلو اخذنا قوله تعالى : " إن ترنِ أنا أقل منك مالاً وولداً " لوجدنا النحاة يمثلون به لضمير الفصل وهو (أنا) في الآية الكريمة وهذا الضمير بالفعل هو فصل بين المفعول الأول وهو الياء في (ترني) و المفعول الثاني وهو (أقل) و لكنه ليس عماداً بمعنى انه يعتمد عليه السامع للتفريق بين الخبر و الصفة .فأرى أن مصطلح الفصل أولى بالاختيار من مصطلح (العماد) . وإن كان بعض النحويين –كابن عقيل – يرون أنه سمي فصلاً لأنه يفصل بين الخبر و الصفة[1] غير أن المصطلح يحتمل ما ذكره ويحتمل الفصل المادي لا المعنوي كما وضحت سابقاً .

ولو انتقلنا من هذا الحديث العام إلى الدخول إلى شرح شذور الذهب لوجدنا ابن هشام قد أولى الموضوع شيئاً من الاهتمام ، وأنا لا أجزم بأنه عرف المصطلحات كلها تعريفاً لغوياً و لكن يمكنني أن أقرر وأنا مطمئن أنه عرف عدداً منها ليس باليسير كما سيتضح هذا من

---

[1] – انظر شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص 341 .

[1] – المرجع السابق ،ص341، وجامع الدروس العربية للغلاييني ، ج1،ص127.

الأمثلة، وهو بهذا قد فتح الطريق أمام الباحثين لاستكمال هذا المشوار الذي بدأه ، واستقصاء جميع المصطلحات النحوية.

وفيما يلي جملة من هذه المصطلحات تتناسب مع هذا المقام:

فقد ذكر أن الكلمة تطلق لغة على الجمل المفيدة ومثل لها بقوله تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) – المؤمنون (100)– يشير بهذا إلى قوله تعالى : " ربِّ أرجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت " [2].

وذكر أن الاسم يطلق لغة على العلامة ، والفعل يطلق على الحدث ، والحرف يطلق على الطرف واستدل بقوله تعالى:﴿**ومن الناس من يعبد الله على حرف**﴾ الحج(11) [3].

وذكر أن الكلام يطلق لغة على ثلاثة أمور هي التكليم و استدل عليه بقول الشاعر:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

والثاني:ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد واستدل عليه بقول الأخطل : (إن الكلام لفي الفؤاد ...) [1].

والثالث : ما تحصل به الفائدة و استدل عليه بآيات و أشعار [2]

وذكر [3] أن الإعراب يطلق لغة على الإبانة و استدل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام : " ...و الأيم تعرب عن نفسها " ، أي تبين رضاها بصريح النطق .

---

[2] – ابن هشام ، شذور الذهب ، ص 12

[3] – المصدر نفسه ، ص14.

[1] – المصدر نفسه ،ص28.

[2] – المصدر نفسه ، ص 27 – 31 .

[3] – المصدر نفسه ،ص33.

وذكر أن المضمر لغة هو المخفي من قولهم : (أضمرت الشيء) إذا سترته و أخفيته، أو من الضمور و الهزال [4].

وذكر أن التمييز يطلق لغة على فصل الشيء عن غيره ،واستدل بقوله تعالى:﴿و**امتازوا اليوم أيها المجرمون**﴾[يس:59] أي " انفصلوا عن المؤمنين " [5].

وبعد فإن جمع التفسيرات اللغوية للمصطلحات النحوية من كتاب (شرح شذور الذهب) يعد موضوعاً مستقلاً بحاجة إلى البحث والمراجعة . وأظنني فيما سبق ألقيت بعض الضوء على هذا الموضوع آملاً أن يجد اهتماماً من المختصين .

المطلب الثاني:التعريفات الاصطلاحية للمصطلحات النحوية عند ابن هشام :

من المعلوم أن التعريف الاصطلاحي لموضوع ما يعد المدخل الرئيس لذلك الموضوع ، وقد تختلف طريقة عرض التعريف من مؤلف لآخر ، فقد يرى البعض أن يذكره في بداية الحديث ، وقد يرى الآخرون تأخيره إلى نهاية الحديث حتى يشارك القارئ المؤلف في وضع القاعدة . و قد يرى البعض أن يبتدئ بتعريف تمهيدي لا يكون دقيقاً من الناحية العلمية ثم يختم حديثه بوضع التعريف النهائي الدقيق . غير أن الجميع يحرصون أن يكون تعريفهم جامعاً مانعاً.

ولا ريب أن ابن هشام قد عرض المصطلحات النحوية وفسّرها تفسيراً دقيقا،وتتبُّع جميع الأمثلةً أمر يطول ؛لأن جمع المصطلحات و تعريفها تعريفاً اصطلاحياً يعني وضع كتاب

---

[4] – المصدر نفسه ، ص 34

[5] – المصدر نفسه ، ص 254

في النحو بكل ما تعنيه كلمة (كتاب)، و لكنني هنا سوف اكتفي بمثالين من الكتاب مع العلم أن ابن هشام لم يدع مصطلحاً نحوياً ذكره في كتابه إلا أشبعه تفسيراً وتوضيحاً.

أما المثال الأول من تعريفاته فهو يوضح أنه كان يراعي الدقة المطلقة في تعريفاته فقد عرف الإعراب بأنه: " أثر ظاهر أو مقدار يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع " [1] وبعد أن شرع في توضيح هذا التعريف ذكر أن الكوفيين يعربون (امرءاً ، وابنماً) من مكانين وذلك لتغيّر حركة ما قبل الآخر تبعا ·لحركة الآخر . ومعنى هذا أن تعريف ابن هشام ناقص لعدم دخول هذين الاسمين فيه،ولكن كيف يغيب هذا الأمر عن عالم فطن كابن هشام ؟ إننا نجد ابن هشام يعرض لهذه المسألة فيقول: - والحديث عن رأي الكوفيين في امرئ، وابنم- : " وإذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب إدخالهما في الحد " [1].

مع أن هاتين الكلمتين (أمرأً وابنماً) لا يشبههما فيما ذكر أي اسم في العربية غير أن الدقة التي التزم بها ابن هشام فرضت عليه أن يشير إليهما و لو أنه سلم بقول الكوفيين لما توانى لحظة عن إدخالهما في الحد.

أما المثال الثاني فهو يوضح أن ابن هشام كان يلتزم في تعريفه أن يكون جامعاً مانعاً ، فقد عرف ابن هشام الحال اصطلاحاً بأنه : " وصف فضله مسوق لبيان هيئة صاحبه او تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله" [2].

---

[1] - شذور الذهب ، ص33.

[1] - المصدر نفسه ، ص 34

[2] - المصدر نفسه ، ص 244

ومن أجل تسهيل الدراسة يُقَسّمُ هذا التعريف إلى شطرين : الأول هو قوله: " وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه " و لو اكتفى ابن هشام بهذا لكان تعريفه مانعاً من أن يدخل أي مصطلح آخر في هذا الحد ، وتوضيح هذا هو ما ذكره في توضيح التعريف فقال : [3]

" فقولي (وصف) : جنس يدخل تحته الحال و الخبر و الصفة .

وقولي (فضلة): فصل مخرج للخبر نحو : (زيد قائم).

و قولي (مسوق لبيان هيئة ما هو له) مخرج لأمرين :

أحدهما: نعت الفضلة من نحو (رأيت رجلاً طويلاً) و(مررت برجل طويل) ، فإنه وإن كان وصفاً لفضلة، لكنه لم يسق لبيان الهيئة وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً.

والثاني : بعض أمثلة التمييز ، نحو " لله درّه فارساً " ، فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة و لكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه،وجاء بيان الهيئة ضمنا " .

فنلاحظ من خلال توضيحه للشطر الأول من التعريف ، أنه لا يدع مجالاً لأن يدخل أي مصطلح آخر في التعريف، ولا نتوهم أن قوله : (مسوق لبيان الهيئة) قد أخرج بعض أنواع التمييز وأن بقية أنواع التمييز لم تخرج من التعريف ، بل هي قد خرجت من أول لفظة في تعريف الحال بأنه:" وصف " لأن التمييز لا يأتي وصفاً إلا في حالات قليلة كما في المثال الذي ذكره ابن هشام.

---

(3) – شذور الذهب ، ص246.

ونلاحظ في كلمات التعريف أن أول كلمة قد فسحت المجال لأكبر عدد من المصطلحات لأن تدخل في الحد ثم أخذت تلك المصطلحات تتهاوى من غربال التعريف إلى أن تبقى الشيء المعرف وحده بحيث ينطبق التعريف عليه وحده دون غيره؛ فتحت كلمة (وصف) دخلت أربعة احتمالات هي : الحال ، الخبر،الصفة، بعض أنواع التمييز ، وبكلمة (مسوق لبيان الهيئة) بقي لدينا الاحتمال الوحيد و هو الشيء المعرف (الحال) .

وبهذا فقد كان تعريفه في الشطر الأول منه مانعاً ، أما ما ذكره بعد ذلك (أو تأكيده أو تأكيد عامله أو تأكيد مضمون الجملة قبله) فهذا يجعل التعريف جامعاً بحيث ينطبق على جميع أفراد المعرّف.

وما ذكره ابن هشام أن الوصف (جنس)، و الفضلة (فصل) دليل على اتكائه على التقسيمات المعروفة في علم المنطق . وما سبق غيضُ من فيض فقد راعى ابن هشام الدقة، وصفتي الجمع و المنع في جميع تعريفاته وقد كان ما سبق على سبيل المثال لا الحصر.

المبحث الثالث : منهج ابن هشام في مناقشة النحاة ونقدهم :

إن المطالع لــ (شرح شذور الذهب) يجد أن ابن هشام قد ضمنّ كتابه عدداً من أقوال العلماء ، فكان أحياناً ينقل عن العلماء وأحياناً أخرى يناقشهم وينقدهم ، وأحياناً يستدرك عليهم مراعياً ما يليق بهم من أدب واحترام.

ولذا فسوف يكون تقسيم هذا المبحث كالتالي :

1_ نقل ابن هشام عن العلماء.

2_ مناقشة ابن هشام للعلماء ونقدهم .

3_ الاستدراك على العلماء ببعض الآراء.

4_ التأدب مع العلماء.

المطلب الأول : نقل ابن هشام عن العلماء:-

قبل البحث في هذه القضية علينا أن نقرر ما الفائدة التي نجنيها في هذا البحث؟ إن تصريح العالم بأسماء من اخذ عنهم هو في واقع الأمر دليل على أمانته، و لعل تصريح العالم باسم من نقل عنه أسلوب التوثيق الذي كان متبعاً في عصر ابن هشام والعصور التي سبقته.

اتبع ابن هشام في كتابه أساليب مختلفة في توثيق ما نقله، فكان كثيراً ما يصرح بأقوال العلماء،كما هو الحال عند معظم المؤلفين في ذلك العصر، وكان أحياناً يكتفي بذكر الكتاب،وقد يجمع بين الأمرين فيذكر اسم المؤلف وكتابه، بل قد نجده أحياناً يصرح باسم الكتاب والمؤلف و الباب الذي ورد فيه الكلام، والأسلوب الأخير في التوثيق قريب جداً من أسلوب التوثيق الحديث. وكان إذا ذكر كلاماً بنصه ختمه بكلمة (انتهى) وهذا شبيه بالقوسين في التوثيق الحديث .

وينقسم أسلوبه في النقل إلى الأقسام التالية :-

1. التصريح باسم المؤلف.
2. التصريح باسم الكتاب.
3. التصريح باسم المؤلف وكتابه .
4. التصريح باسم المؤلف وكتابه والباب الذي ورد فيه الكلام .

1.التصريح بأسماء من نقل عنهم :

وهذا كثير جداً في كتابه، وشأنه في ذلك شأن سائر العلماء في عصره الذين كانوا يكتفون بذكر اسم العالم الذي يعزى إليه الرأي المنقول.

ومن الأمثلة على هذا النقل :

ما نقله عن النّضْر بن شميل من أن (كلا) قد تأتي بمعنى (إي) كما في قوله تعالى (كلا والقمر) – المدثر (32)–.

ونقل عن ابن الخباز أن دليل انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة (الاسم والفعل و الحرف) دليل عقلي، فقال : [1] " قال ابن الخباز : و لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى "[2].

ونقل [3] عن سيبويه أن لغة إعراب (أي) في جميع أحوالها لغة جيدة .

ونقل عن الجرمي فيما يخص اللغة السابقة (إعراب إي دائماً) في [4]قوله : " خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة – حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحدا ·يقول " اضرب أَيّهم أفضل". ثم قال ابن هشام معلقاً على هذا : " أي:كلهم ينصب ولا يضم " [5] .

وبقيت هنالك أمثلة كثيرة جداً لا داعي لذكرها لئلا يخرج البحث عن مساره الصحيح.

2– **التصريح باسم الكتاب فقط** : وذلك بأن يقال: يقول مؤلف كذا أو صاحب كذا :
ومن هذا [1] " وقال صاحب التحرير في شرح مسلم : وقد قال جماعة عن القصر لم يجئ على

---

(1) – شذور الذهب ،ص14.

(2) – يجدر التنبيه إلى أن الجليس النحوي أبا عبد الله الدنيوري قد أشار إلى هذه النقطة في كتابه : (ثمار الصناعة) تحقيق د.حنا جميل حداد ،ط1، وزارة الثقافة عمان ، سنة 1994م، ص35 وإذا علمنا ان الجليس النحوي قد توفى (491 هـ) وابن الخباز توفي سنة 639هـ كما ذكر صاحب (الوسيط في تاريخ النحو العربي) ،ط1،الرياض 1413هـ – 1992م ،ص210 إذا علمنا ذلك تقرر أن ابن الخباز مسبوق بما ذهب إليه.

(3) – المصدر نفسه ،ص 109.

(4) – المصدر نفسه ،ص 109.

(5) – المصدر نفسه ،ص 109.

(1) – المصدر نفسه ،ص 118.

العرب، وإن البيت إنما هو : " فآمين زاد الله ما بيننا بعــداً ". وورد في الصفحة السابقة نفسها: " وقال صاحب الإكمال : (عن اللغات في آمين) حكى الداودي تشديد الميم مع المد ، وقال : وهي لغة شاذة ، لم يعرفها غيره . انتهى " [1].

3- التصريح باسم الكتاب والمؤلف :

فقد ذكر عن الحسن، والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق من اللغات في (آمِين) (آمِّين) أي قاصدين نحوك وأنت أكرمُ من أن تخيب قاصداً ثم قال : " نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط " [2].

4-التصريح باسم الكتاب و المؤلف ، والباب الذي ورد فيه الكلام :

ومن الأمثلة على هذا كلامه عن فتح زاي الزرافة فقال : [3]

" وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاي ، وقال :فيها الفتح والضم،فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه : (مما تغلط فيه العامة) ، فقال في باب ما جاء مفتوحاً و العامة تضمّه ما نصه : " وهي الزرافة ، بفتح الزاي هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى ، مأخوذ من قولهم للجمع بين الناس زرافة بالفتح و هو الوجه ، والعامة تضمها .انتهى".

ونلاحظ في النص السابق أن توثيق ابن هشام شبيه بالتوثيق الحديث إلى حد كبير.

---

[1] – شذور الذهب ،ص118.

[2] – المصدر نفسه ،ص 118.

[3] – المصدر نفسه ،ص 249.

المطلب الثاني : مناقشة العلماء ونقدهم :

لقد كان ابن هشام أحياناً يذكر آراء النحويين في مسألة ما ويناقشها بغية الوصول إلى رأي راجح ،وكان أحياناً يوجه النقد العلمي إلى العلماء ، ويمكنني أن أقسم هذا الموضوع إلى قسمين هما :

1. اعتراض ابن هشام على أفراد بأعينهم .
2. اعتراض ابن هشام على مذهب نحوي معين .

أولاً : اعتراض ابن هشام على أفراد بأعينهم.

هنالك جملة من المسائل التي عارض فيها ابن هشام غيره من العلماء مثل معارضته لثعلب ، وابن السّراج ، والفراء ، و الزمخشري ، وأبي حيان ، وتوضيح هذا كما يلي : (ترتيب العلماء حسب ورودهم في الصفحات).

ابن السراج : وقد اعترض عليه ابن هشام وعلى ثعلب في [1] في عدهما (عسى) حرفاً وقد أكد أنها فعل بدليل قبولها تاء التأنيث في الآخر.

واعترض على ابن السراج أيضاً في موقع آخر [2] إذ أوجب مطابقة اسم التفضيل لما هو له وقد بين ابن هشام أن هذا أمر جائز لا واجب، واستدل على جواز عدم المطابقة بقوله تعالى : " إلا الذين هم أراذلنا " – هود (27) – وقوله : " وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها " – الأنعام (123) –.

---

(1) – شذور الذهب،ص21.

(2) – المصدر نفسه ،ص 418.

الفرّاء : وقد اعترض عليه [1] في عدِّه (نعْمَ) اسماً ، واستدل ابن هشام على فعليتها بقوله عليه الصلاة والسلام : (من توضأ يوم الجمعة فبها نعمتْ) فقد قبلت (نعم) تاء التأنيث مما يدل على أنها فعل.

واعترض عليه في [2] عده نون (أنْ) مبدلة من الألف .كما اعترض عليه أيضاً في تجويزه نحو : (الضارب زيد).

الزمخشري : واعترض عليه في[3] عدِّه (هات) و (تعال) من أسماء الأفعال. ورأى ابن هشام أنهما فعلان بدليل قبولهما ياء المخاطبة . ولو وازنا بين ما ذكره ابن هشام هنا وما ذكر فيما سبق[4] لوجدنا في الأمر تناقضاً. فقد ذكر أن ما لزم البناء على الفتح سبعة أنواع وقد عدّدها ولم يذكر منها بعض أفعال الأمر نحو (تعال). ولعله لم يذكر لقلتها وهو إنما يعني الكثرة وهو معذور من هذه الناحية – والله أعلم–.

واعترض على الزمخشري في موقع آخر في اعتباره (أخي) في قوله تعالى:﴿**رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي**﴾ [المائدة:35] اسماً معطوفاً على الضمير المستتر في (أملك) " لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر ، لا تقول : " أقوم زيدٌ" فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به "[1].

---

[1] – المصدر نفسه ،ص 21.

[2] – المصدر نفسه ،ص 286.

[3] – المصدر نفسه ،ص 22.

[4] – المصدر نفسه ،ص 71.

[1] – المصدر نفسه ،ص 41.

أبو حيان:ردّ ابن هشام عليه قوله عن ابن مالك أنه قد توهم في عدّه(حرى) من أفعال الرجاء فقال :[2] " وقد توهم أبو حيان أنه (يقصد ابن مالك) وَهِمَ فيها وإنما هي (حرى) بالتنوين اسماً لا فعلاً ، وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال اللغويون كالسرقسطي وابن طريف، وأنشدوا عليها شعراً وهو قول الأعشى :

إن يقل هُنّ من بني عبد شمس فحرى أن يكون ذاك ، وكانا

وقد دافع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد محقق شرح شذور الذهب عن أبي حيان، وبين أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأعشى وإن ثبت فهو بالتنوين وإن لم ينقل بالتنوين فلا يبعد أن يكون تنويناً على نية الوقف كما يقولون،ثم قال المحقق: " و الحاصيل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت "[3] .

وحقيقةً، فإن مناقشة ابن هشام للعلماء ورده عليهم أمرٌ ظاهر لا يمكن إنكاره . والحديث عن مناقشة العلماء عن طريق حصر المناقشات أمر يطول ويحتاج إلى بحث وسوف يكون للحديث بقية في الخاتمة لتتضح الصورة بجلاء، وكان ابن هشام غالباً يدعم حجته بآية أو حديث أو بيت شعر أو مسألة نحوية تعد في الغالب حصيلة أدلة مختلفة . فقد احتج على جواز عدم مطابقة اسم التفضيل لما هو له بآية قرآنية رداً على ابن السراج.

واحتج على فعلية (نِعم) بالحديث الشريف رداً على الفرّاء . واحتجاجه في الواقع في هذه المسألة يعود إلى قاعدة نحوية.

واحتج على أن (حرى) تستخدم فعلاً بالشعر العربي رداً على أبي حيان .

---

[2] – المصدر نفسه ،ص 286.

[3] – المصدر نفسه ، ص 269.

واستند في بعض ما سبق إلى قواعد نحوية كما في رده على الزمخشري .

وهكذا فإن ابن هشام لم يكن يرد على العلماء بهدف الإنقاص من قدر آرائهم، بل يناقشهم مناقشة علمية مستنداً إلى الأدلة المختلفة. و هذا هو دأب جميع العلماء الذين هدفهم الوصول إلى الحق.

ثانياً : اعتراض ابن هشام على مذهب نحوي معين .

لقد كان ابن هشام يتعرض أحيانا ·إلى ذكر آراء البصريين و الكوفيين ولم يكن هذا الأمر مطرداً في جميع الكتاب ، و السبب أن هذا الكتاب تعليمي ولا يصلح فيه ذكر الخلافات ومناقشتها.

وسوف أبتدئ في هذا الموضوع بذكر ما قاله الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية)[1]عن منهج ابن هشام في ترجيح الآراء : يقول[2]: " فهو (يعني ابن هشام) يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي ، مختاراً لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهراً قدرة فائقة في التوجيه و التعليل و التخريج ، وكثيراً ما يشف لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغني.

وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين .. وليس معنى ذلك أنه كان متعصباً لسيبويه وجمهور البصريين ، إنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية ،

---

[1] – شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ،1968م.
[2] – شذور الذهب ،ص244–ص349.

ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين و البغداديين حين يراها جديرة بالاتباع..".

وقد ضرب الدكتور شوقي ضيف على ما ذهب إليه عددا ·من الأمثلة سواءٌ أكان الأمر فيما يخص الكوفيين أم فيما يخص البصريين ،وكانت جميع الأمثلة مستقاة من كتابي (المغني) و (التصريح) . وسوف أحاول أن أوضح هذه المسألة من خلال (شرح شذور الذهب) ، فلقد كان ابن هشام يناصر البصريين كثيراً ، وقليلاً ما كان يأخذ برأي الكوفيين، حتى إن المصطلحات التي استخدمها كانت في معظمها بصرية، وقليلاً ما كان يشير إلى مصطلحات الكوفيين ، عندما ذكر أن البصريين يسمون (المضمر) (ضميراً) ،والكوفيين يسمونه(الكناية) و(المكنى) وسوف يتضح لنا من خلال الأمثلة التالية أنه كان يصرح بمخالفته للكوفيين ، فيقول مثلاً : (خلافا ·للكوفيين) أو (يقول البصريون و هو الحق) أو (يقول البصريون وهو الصواب) و ما إلى ذلك .

فلقد خالف الكوفيين في عدّهم كلمتي (امرئ ، وابنم) معربتين من مكانين وأيد رأي البصريين فقال[1]:"وقال البصريون وهو الصواب إنّ الحركة الأخيرة هي الإعراب ، وما قبلها إتباع لها " [2].

وعندما أعرب لام التعليل [3] قال : " وهي حرف جر والفعل منصوب بان المضمرة بعدها جوازاً لا بها نفسها خلافا ·للكوفيين ".

---

[1] – شذور الذهب، ص43.
[2] – المصدر نفسه ،ص 34.
[3] – المصدر نفسه ،ص 43.

وقال [4] : " ومذهب البصريين وهو الحق : ان التمييز لا يكون معرفة ".

وقال [5] في حديثه عن (كي) : " ويمتنع أن تكون مصدرية نحو (جئتك كي أنْ تكرمني) إذ لا يدخل الحرف المصدري على مثله، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً   لسانك كيما أن تضر وتمنعا

ولا يجوز في النثر خلافاً للكوفيين .

كما كان أحياناً يتبنى رأياً ما يقدم حجته الخاصة به فيما ذهب إليه، من هذا أنه ذهب إلى أن (ركضاً) في قولنا (جاء زيدٌ ركضاً) منصوبة على الحال وليست نائباً عن المفعول المطلق ، فقال [1] : النصب في نحو " جاء زيدٌ ركضاً " على الحال وتأويل ركضاً بركضاً لا على انه مصدر بفعل محذوف أي يركض ركضاً، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور ، خلافاً لزاعمي ذلك ".

وحجته فيما ذهب إليه بقوله تعالى : ﴿**ثمّ استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا آتينا طائعين**﴾[سورة فصلت:11] [2] فإن طائعين حال وهي في مقابلة طوعاً أو كرهاً مما يدل أن المقصود طائعين أو مكرهين.

---

[4] – المصدر نفسه ،ص 244.

[5] – المصدر نفسه ،ص 288–ص289.

[1] – شذور الذهب ص31.

[2] – لم يذكر ابن هشام الآية كاملة بل ذكر : " قالتا آتينا طائعين ".

وتكرر هذا الرأي أيضاً في [3]: في حديثه عن قوله تعالى : ﴿**و لا تمشِ في الأرض مرحاً**﴾ [سورة الإسراء:37] ، [سورة لقمان :18] ، فقال "وانتصاب (مرحاً) على الحال ، أي ذا مرح "[4].

المطلب الثالث : استدراك ابن هشام على العلماء.

لقد كان ابن هشام يشير إلى عدد من المسائل النحوية ويبين رأيه فيها منبهاً إلى أنها فاتت العلماء؛ فقد ذكر [5] أنه استدرك على جميع النحويين الذين سبقوه في مسألة الحال المؤكدة لصاحبها، فقال : " و المؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : " لآمن من في الأرض كلهم جميعاً " – سورة يونس (99)– و قولك (جاء الناس قاطبةً) أو كافةً أو طراً ، وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين".

وقد ذكر [1] أن همزة (إنّ) لا تكسر في جملة الحال أو بعد حيث إلا إذا وقعت في أول جملة الحال أو بعد (حيث) مباشرة فلا تكسر في نحو: " أقبل زيدٌ وعندي أنه ظافر " ولا في نحو: جلستُ حيثُ اعتقاد زيد أنه مكان حسن . ثم قال : " و لم أرَ أحداً من النحويين اشترط الأوليّة في مسألتي الحال ، و حيث و لا بد من ذلك " .

وهنالك عدد من الآراء لا أستطيع أن أجزم أنه لم يسبق فيها لعدم إشارته إلى هذا، غير أنها –وبدون شك– قضايا دقيقة :

---

[3] – المصدر نفسه ،ص 67.

[4] – ذكر ابن عقيل و الأشموني أن المصدر في نحو (جاء زيدٌ ركضاً) يعد عند جمهور البصريين حالاً مؤولاً بالوصف أي (راكضاً) ، وأن الكوفيين يعدونه حالاً منصوباً بالفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، فـــ (جاء ركضاً) في تأويل ركض ركضاً.

انظر شرح ابن عقيل ، للقاضي بهاء الدين بن عقيل ،ج1، المكتبة العصرية ، بيروت ،1415هـــ – 1995م ، ص 574.

[5] – المصدر نفسه ،ص 247.

[1] – المصدر نفسه ،ص 205.

ومنها [2] أن (مه) بمعنى (انكفِفْ) . ثم قال : " و لا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم ، لأن اكفف يتعدى ، ومه لا يتعدى ".

ومنها قول الشاعر [3]:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد نائباً فأجابوه

فقد وجهه بأن الضمير يعد رب نكرة لا معرفة

وقد ذكر محقق الكتاب [1] " أن الذي اختاره ابن هشام ليس مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وليس ما رجحه ابن مالك ".

المطلب الرابع : تأدب ابن هشام مع العلماء .

إن شأن العلماء عندما يناقشون غيرهم أن يلتزموا بما يليق بهم من أدب و احترام ، لأن الهدف هو إظهار الحق وليس الانتقاص من قدر الآخرين . وسوف أذكر مثالين من شرح شذور الذهب يبينان أن ابن هشام كان يتأدب مع العلماء.

فقد [62] ذكر ابن هشام أنّ من العرب من يستعمل كلمة (هَن) تامّة في حالة الإضافة ثم قال : " وهي لغة قليلة و لقلتها لم يطلع عليها الفرّاء ولا أبو القاسم الزجاجي ، فادّعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة ".

---

[2] – شذور الذهب ، ص116.

[3] – المصدر نفسه ،ص133.

[1] – المصدر نفسه ،ص133.

[2] – المصدر نفسه ،ص42–ص43.

ويقول عن ابن مالك : (ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو) ، فيظهر تأدبه عندما لا يخطئ ابن مالك بل يعده ساهياً .

وهكذا فينبغي أن يلتمس العالم لغيره أعذاراً فيما يذهبون إليه ، فلا يتوقع من أي عالم أن يبني رأياً دون أن يستند إلى دليل وبرهان .

المبحث الرابع : التأويل النحوي عند ابن هشام :

يقول ابن هشام في مقدمة (شرح شذور الذهب) : " و التزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه .. وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتــأويل "[1].

ويتضح من الكلام السابق أن للتأويل نصيباً وافراً في كتاب ابن هشام وخاصة تأويل الآيات ولذا فقد كان لزاماً التعرُّض لهذه المسألة بشيء من التفصيل.

من المعروف أن النحاة قعّدوا قواعدهم بالاستئناس بالآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة والحديث الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً، وما إلى ذلك، ووضعوا لذلك أصولاً وقواعد يعتمدون عليها في أثناء عملية التقعيد ، وإنه لمن المسلم به أن أي عالم مهما بلغت مرتبته لن يستطيع أن يضع قاعدة تندرج تحتها جميع الأصول المسموعة بل لا بد من وجود نصوص مسموعة تعارض القواعد المقررة، ومن هنا برزت مشكلة تنتظر حكماً هي تعارض بعض القواعد المقررة مع بعض النصوص المسموعة،وقد وجد بعض النحاة أن في التأويل حلاً لتلك المشكلة فهرعوا إليه وأخذوا يلوون أعناق النصوص القرآنية حتى تتناسب مع قواعدهم المقررة مع أن الصواب يقتضي خلاف هذا، فبدلاً من التأويل علينا أن ننظر في القاعدة المقررة ونجري ما يلزم عليها من تصحيح أو تعديل أو توسيع أو تغيير إن اقتضى الأمر وليس العكس.

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 10

وهذا هو المنهج الحقّ في مسألة التأويل . إذن فَلِم نفرد لابن هشام بنداً مستقلاً يخص التأويل ؟

يعود البحث في مسألة التأويل عند ابن هشام لعدة أسباب:

1-أن بعض ما يطلق عليه (التأويل) إذا أُنْعِمَ النظر فيه وُجد أنه أقرب إلى الحكم المباشر منه إلى التأويل ، كما نجد في البعض الآخر مما سمي بالتأويل جنوحاً إلى توسيع القاعدة كما في رأي ابن هشام في قوله تعالى : " إنه من يتقي ويصبر) [1]

2-أن التأويل قد يكون وسيلة لإظهار صورة النحو للمبتدئين بشكل مبسط ذي أحكام ثابتة وقواعد مطّردة . و ليس فيه شذوذ مطلقاً ، غير أن هذه النقطة تنطوي على خطر كبير، وهو أن بعض الطلبة قد يتسرع ويوجه سهام النقد إلى الآيات القرآنية بدلاً من التشكيك في القاعدة ولذا كان ينبغي أن نتناول هذه المسألة بحذر وأن ينبه الطالب إلى أن الآيات القرآنية هي الأصل الذي استمدت منه تلك القواعد، وأنه من الظلم أن نشكك في الأصل لتعارضه مع الفرع.

3-أن مناهج علمائنا الأجلاء في التأويل تعكس لنا قدراً عالياً من العبقرية و النبوغ وتبين لنا إلى أي مدى وصل عمق تفكيرهم واستنباطاتهم.

وفيما يلي توضيح مسألة التأويل عند ابن هشام من خلال التمثيل ، ولن أطلق للأمثلة العنان لأن هذه المسألة تشكل بحثاً مستقلاً بذاته ، ولما كان الغرض هنا مجرد التدليل على جنوح ابن هشام إلى التأويل فإني سأكتفي بعرض بعض الأمثلة :

---

(1) – يراجع في هذه المسألة ما ذكرته في هذا البحث لدى الحديث عن الشواهد القرآنية .

المثال الأول : قراءة ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ [طه : 63] فهذه القراءة تتعارض مع القاعدة المقررة وهي أن (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر،ولذا فحسب القاعدة فإن(هذان) ينبغي أن تنصب بالياء لأنها مثنى ، فلم وردت مرفوعة؟ ذكر ابن هشام في تخريج هذه الآية خمسة أوجه:

1-أنها جاءت على لغة بلحارث بن كعب وخثعم وغيرهما من القبائل العربية التي تستعمل المثنى بالألف دائماً [1].

2-أنّ (إنّ) هنا حرف جواب بمعنى نعم . و استدل بقول ابن الزبير (إنّ وراكبها)[2] جواباً لمن قال : " لعن الله ناقة حملتني إليك "[3].

3-أنّ (هذان) مرفوعة بالابتداء و(ساحران)خبرها و الجملة الاسمية في محل رفع خبر (إنّ) , واسم(إن) ضمير شأن محذوف .

4-أنه لما ثُنِّي (هذا) اجتمعت ألفان فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فمن حذف الألف من هذا قال:(هذين) في حالة النصب ،ومن قدر العكس قال (هذان) لأن الألف هنا هي ألف(هذا) فلا تتغير.

5-أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد – وهو(هذا)- جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه [1].

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 47

(2) – المصدر نفسه ، ص 48 – ص 49

(3) – أنظر تفصيل هذه القصة في كتاب العصر الإسلامي لشوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر 1977م ، ص291 ، ص 292.

(1) – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 49

ويتضح أن الرأيين الأوليين أبعد ما يكونان من التأويل فالأول هو توسيع للقاعدة المقررة لتصبح : (إذا كان اسم (إن) مثنى فإنه يجوز نصبه بالياء ، كما يجوز نصبه بفتحة مقدرة على الألف على لغة بعض العرب) و ينبغي ألاّ تعمم هذه القاعدة ، فأنا لم أذكرها مؤيداً ، بل ذكرتها لأدلل على أنها ليست بتأويل. أما سبب رفض هذه القاعدة فهو أن دعوى مجيء (هذان) في الآية على لغة بعض العرب مجرد احتمال، فقد يكون هنالك سبب آخر دعا إلى مجيئها بهذه الصورة ، ولا يجوز أن نبني قاعدة على احتمال وكما يقال : "إذا تطرق للدليل الاحتمال سقط به الاستدلال " .

وسبب تأييد نصب المثنى بالياء بعد (إنّ) هو ورود الكثير من الشواهد التي تمثل هذا ولا داعي لذكرها فهي معروفة لدى الجميع .

وأما الرأي الثاني فلا حاجة فيه إلى التأويل إذ يكون الجنوح إلى التأويل إذا تعارض النص المسموع مع القاعدة،فنحن إن اعتبرنا(إن) حرف جواب بمعنى (نعمْ)فلن يكون لدينا تعارض بين الآية و القاعدة .

وأما بقية الآراء فَيُشَمُّ منها رائحة التأويل ، ولا داعي لهذا التأويل ففي الرأي الثالث – مثلاً – إن سُلِّمَ بأن هنالك ضمير شأن محذوفاً فإننا سنجوز قولنا : (إنّ عليٌّ مجتهدٌ) على تقدير ضمير شأن محذوف وهذا مرفوض بداهة ، أما الرد على الرأيين الرابع و الخامس فهو بالقول لهم:لقد أحسنتم تأويل الآية ولكن كيف تخرجون القراءة الأخرى (عن هذين لساحران) ؟.

وفي المثال السابق اتضح أن الآراء التي ذكرها ابن هشام ليست كلها تأويلاً ، كما اتضح أن التأويل من أضعف الأدلة التي سرعان ما يتطرق إليها النقد ويسهل دفعها . ويجدر التنبيه إلى أن ابن هشام لم يناقش الآراء السابقة و لم يتبن رأياً منها، ولعل ترتيبه لها جاء حسب قوتها – و الله أعلم –.

والمثال الثاني للتأويل هو في قوله تعالى :﴿لكن الراسخون في العلم منهم المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾[النساء :162] 0

وذكر فيها وجهين :[1]

1–أن " المقيمين " نصب على المدح.

2–أن تكون "المقيمين" معطوفة على (ما) في قوله تعالى : (بما أنزل إليك) أي يؤمنون بما أنزل إليك (وهي الكتب) و بالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء.

والمثال الثالث للتأويل هو قوله تعالى : ﴿**إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئون و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون** ﴾ [المائدة :69]*.

ويبدو التأويل في هذه الآية أكثر تعقيداً مما سبق وقد ذكرفيها ابن هشام رأيين:

1–أن تكون (الذين هادوا) في محل رفع مبتدأ والخبر محذوفاً " والجملة في نية التأخير عما في حيز (إنّ) من اسمها وخبرها كأنه قيل : إن الذين آمنوا بألسنتهم من آمن

[1] – شذور الذهب ص54–ص55.

* لم يورد ابن هشام و لا المحقق هذه الآية كاملة بل ذكرت من بدايتها حتى قوله تعالى : (والصابئون) مع أننا نحتاج إلى تكملة الآية لتعلقها بتوجيه الآية كما سيتضح.

منهم – أي بقلبه – بالله إلى آخر الآية، ثم قيل:(و الذين هادوا و الصابئون و النصارى كذلك).[1]

2–كون " الذين هادوا " مبتدأ و خبرها هو (من آمن) وخبر إن محذوفاً دل عليه خبر المبتدأ ثم قال ابن هشام : (و الوجه الأول أجود ، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس) [3] ولا يخفى ما في التأويل السابق من تكلف نحن في غنى عنه، وكان الأجدر توسيع القاعدة بناءً على هذه الآية .

المبحث الخامس : منهج ابن هشام في (الإعراب) :

من المعروف و المجرّب أن الإعراب من خير الوسائل التي تعلم الطالب النحو، ولنأخذ إعراب : (أكرم المعلّمُ الفائزين) ، فإن :

---

[1] – شذور الذهب ، ص 54 – ص 55.

[3] – المصدر نفسه ، ص 55

أكرم : فعل ماضٍ مبني على الفتح.

المعلم : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

الفائزين : مفعول به منصوب و علامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم .

فمن خلال الإعراب السابق يستطيع الطالب أن يعرف عدداً من المسائل النحوية فيتعرف الطالب إلى الفعل الماضي ، والفاعل ، و المفعول به ، وجمع المذكر السالم .يتعرف إلى كل ذلك من خلال إعراب مثال واحد . ولأجل هذا الأمر كان ينبغي وخاصة في الكتب الابتدائية في النحو أن نكثر من الإعراب وأن نوليه جانباً كبيراً من الرعاية والاهتمام ، والإعراب كما ذكرت سابقاً غير مقصود لذاته[1] ولذا فإنه ينبغي أن نيسر الإعراب شريطة ألا يقودنا التيسير إلى ارتكاب أخطاء لغوية ، ولما كان ابن هشام يكثر من الإعراب في كتابه كان واجباً علينا أن ندرس منهجه في الإعراب حتى نستفيد منه في مجال النحو .

لقد تبين من تتبّع الإعراب في شرح شذور الذهب أن ابن هشام كان يركز على عدة مسائل في الإعراب أهمها ما يلي :

1-إعراب الآيات القرآنية بخاصة أكثر من غيرها من الشواهد.

2-الإشارة إلى ضرورة التادب في الإعراب في بعض الحالات .

3-ميله إلى تسهيل الإعراب من خلال توضيح كلامه في أثناء الإعراب.

4-إيراد أكثر من وجه صحيح محتمل .

---

[1] – وإن كان ثمة طرق تعلم الطالب النحو دون الحاجة إلى الإعراب فلا بأس بذلك ما دام أن الجميع يؤدي إلى نفس الهدف وإن كنت لا أرى ذلك ممكناً أو جائزاً لأنه يؤدي إلى إهمال تراث ضخم توصلت إليه آلاف العقول خلال مئات السنين وهذا أمر لا يستهان به.

أما النقطة الأولى فلا حاجة للتدليل عليها فقد ذكرت في بند (الاستشهاد بالآيات القرآنية) سابقاً ما يغني عن إعادة القول هنا وقد ضربت هناك عدداً من الأمثلة للآيات التي أعربها، وسوف أركز على ثلاث المسائل المتبقية .

المطلب الأول : التأدب في الإعراب عند ابن هشام :

إنّ ابن هشام لم يكن مقلداً لمن سبقوه في كل ما يجيئون به ، فإذا رأى أمراً فاتهم استدركه ومن هذا ما جاء في إعرابه قوله تعالى :﴿ربّنا أرنا اللذين أضلانا ﴾ فقال :" أرِ : فعل دعاء،ولا تقل فعل أمر تأدباً"،وهذه مسالة هامة يحب أن تتبع في الإعراب ويشبهها إعراب (لا) في نحو قوله تعالى: " ربنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا " ، فتعرب (لا) حرف دعاء وجزم" ولا تقل : حرف نهي تأدباً" [1] وقد كنت أظن أن ابن هشام كان قاصداً للتأدب في الإعراب في عندما أعرب لفظ الجلالة في قوله تعالى:﴿و لولا دفع الله الناس..﴾[البقرة :251]، فقال : (واسم الله مضاف إليه)[2] وهذه مسألة هامة فالله نفسه – والعياذ بالله – ليس مضافاً إليه بل لفظ الجلالة هو المضاف إليه، ونرى أن عبارة ابن هشام دقيقة عندما قال : (واسم الله) و الذي دعاني إلى الاعتقاد بأن ابن هشام لم يكن متعمداً ذكر (اسم) ما جاء في إعراب قوله تعالى:﴿يد الله فوق أيديهم ﴾[الفتح :10] ، إذ قال : "(والله) مضاف إليه " [1]وكان الأولى أن يقول : ولفظ الجلالة مضاف إليه . وربما لم ينتبه ابن هشام لهذا أو أن كلمة (اسم) قد سقطت سهواً من المخطوطة أو في أثناء الطبع والله تعالى أعلم .والحاصل أنه من التأدب في إعراب كلمة (الله) أن تقول فيها : " ولفظ الجلالة " كذا وكذا ويمكن أن يُقاس على هذا ما يرد في

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 209

[2] – المصدر نفسه ، ص 36

[1] المصدر نفسه ، ص 43

الصرف من اعتبار كلمة (غفّار) – مثلاً – في قولنا (الله غفّار) صيغة مبالغة ، ومن التأدب أن نقول : صيغة تعظيم تأدباً مع الله جلّ جلاله.

المطلب الثاني : تسهيل الإعراب لدى ابن هشام :

بما أن الإعراب وسيلة لتعلم النحو ، والنحو وسيلة لنطق الكلام وفهمه على الوجه الصحيح كان لا بد لنا من اتباع أسهل الطرق المؤدية إليهما ، وبهذا يعلم أن عبارات الإعراب ليست عبارات جامدة تحفظ وتكرر ولا يجوز أن يزاد عليها أو ينقص منها حرف وكأنها ألفاظ نتعبد بتلاوتها، بل إن في الأمر فسحة إذ يستطيع المعرب أن يزيد كلمة أو ينقص كلمة إذا اقتضى الأمر، ونمثل على هذا من(شرح شذور الذهب) ما جاء في إعراب (لم) الذي يعرب عادة (حرف نفي و جزم وقلب)وكأن هذا الإعراب يجمع في طياته لغزاً صعباً بينما نجد ابن هشام يضيف كلمات بسيطة على هذا الإعراب فتحل اللغز كاملاً فيقول " (لم) حرف جزم لنفي الفعل المضارع و قلبه ماضياً " [1].

وشبيه بما ذهب إليه ابن هشام في تسهيل الإعراب ، ما جاء في (الكامل) للمبرد عند كلامه على قول الشاعر:

ولكن لعمر الله ما طل مسلماً كغر الثنايا واضحات المراغم

إذ قال : " الكاف في قوله : (كغر) فاعلة بقوله (طلّ) " [1].

المطلب الثالث : إيراد ابن هشام أكثر من وجه إعرابي محتمل :

ونجد هذا الأمر في اكثر من موضع،منها ما ذكره[3]عندما تكلم عن قوله تعالى:﴿قال رجـــلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما﴾[المائدة :23] فذكر أن جملة (أنعم) تحتمل أن

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 24

[1] – المبرد – الكامل في اللغة للأدب ، ص 44

[3] – شذور الذهب ،ص44–ص45.

تكون خبرية فتكون معترضة بين القول و المقول ، ومثل هذا نجده في الصفحات 46، 45 ، 55.. وغيرها .

وأحياناً يشير ابن هشام إلى اكثر من وجه محتمل ولكن ليست جميع الوجوه صحيحة كما في قراءة:﴿إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾ [الإسراء :33] فقد أعرب أحدهما بأنها فاعل لفعل محذوف وتقدير الكلام (إن يبلغه)ثم قال :(وقيل: إن (أحدهما) بدل من الألف ،أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة وليسا بشيء) [12] و في قوله هذا نظر ليس هذا محل بيانه غير أن ما ذُكِرَ دليل على إيراده أكثر من وجه محتمل وبيانه الصحيح منها .

المبحث السادس :توافر الأمثلة المتعددة في البيت الواحد عند ابن هشام :

لقد أولى ابن هشام مسألة الأبيات الشعرية عناية هامة ، فقد كان يختار البيت الشعري بناءً على احتوائه على أمثلة متعددة على المسألة التي يريد أن يوضحها ، وقد كان يراعي هذا الأمر (وهو تكثيف الأمثلة) في الآيات القرآنية و الشعر وإن كانت في الآيات أكثر .

أما في الشعر فقد استدل على قبول الماضي لتاء التأنيث ، بقول الشاعر [1] :

ألمتْ فحيّت ثم قامت فودعت　　　　فلما تولت كادت النفس تزهق

ففي هذا البيت ستة أمثلة على دخول تاء التأنيث على الفعل الماضي .

ومن الأمثلة كذلك قول المتنبي :

---

(2) - المصدر نفسه ، ص53.

(1) – شذور الذهب ، ص20.

الخيل والليل والبيداء تعرفني   والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فقد مثل ابن هشام على دخول (أل) على الاسم ، وقد أشار ابن هشام إلى تكثيف الأمثلة فيه فقال [2]:"فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها"غير أن بيت المتنبي مثال لا شاهد .

أما في الآيات القرآنية فقد راعى في كثير منها أن تكون الأمثلة مكثفة فيها ، فقد استدل [1]على قبول المضارع لــ (لم) بقوله تعالى:﴿لم يلد ولم يولد.ولم يكن له كفواً أحد ﴾[الصمد : 4،3] ويلاحظ أن في الآية ثلاثة أمثلة على دخول (لم) على الفعل المضارع.

واستدل[22] على قبول فعل الأمر لياء المخاطبة بقوله تعالى:﴿فكلي واشربي وقري عيناً﴾ [مريم :26] ، وفي هذه الآية ثلاثة أمثلة على ذلك.

واستدل[33]على جر الممنوع من الصرف بالفتحة بدل الكسرة بقوله تعالى : ﴿يعملون له ما يشاء من محاريبَ وتماثيلَ﴾ [سبأ : 12]، وقوله:﴿ وأوحينا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ﴾[النساء:62]،ونلاحظ أن في الآية الأولى مثالين على جر الممنوع من الصرف بالفتحة، وفي الآية الثانية أربعة أمثلة .

---

[2] – المصدر نفسه ، ص16.
[1] –المصدر نفسه ، ص24.
[2] - المصدر نفسه ، ص26.
[3] - المصدر نفسه ، ص38.

واستدل[44] على نصب الأفعال الخمسة وجزمها بحذف النون بقوله تعالى : ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ [البقرة :24]،فقد استغنى بذكر هذه الآية عن إيراد مثالين أحدهما للنصب والآخر للجزم.

وهناك أمثلة أخرى لم أتطرق إليها ولكن المهم الانتباه إلى فهم الرجل وسعة إطلاعه فما سبق دليل على معرفته الواسعة بالقرآن الكريم . ودليل على اتقاد ذهنه فإن مجرد اختيار أمثال تلك الشواهد يتطلب فطنةً و انتباهاً كبيرين.

المبحث السابع : المناقشة العقلية عند ابن هشام :

كان ابن هشام في شرح شذور الذهب يستخدم أسلوب المناقشة العقلية،فيقول:"إن قلت .. قلتُ" وهكذا، ولا يخفى ما لهذا من فائدة لا تنكر ، فهو بهذا يبعد عن الطالب أي شك قد يفسد عليه فهمه ، فهو يتطرق إلى الاحتمالات المختلفة التي قد تثور في ذهن الطالب فيذكرها ويرد عليها، هذا فيما يخص الطالب. أما ما يخص العلماء فهو يورد مثل هذه المناقشات خوفاً من أن يعترض عليه أحدهم برأي ما، فهو يورد الاعتراضات المختلفة التي يمكن أن يوجهوها إليه فيرد عليها وهذا أسلوب علمي لطيف يدل على عقلية العالم المتفتحة.

ومن الأمثلة على استخدامه أسلوب المناقشة العقلية ما يلي:

---

(4) - المصدر نفسه ، ص61.

1- ما ورد:"فإن قلت :يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من (ذلك) فإنها دالة على المخاطب..

قلتُ: لا نسلم أنها دالة على المخاطب وإنما هي دالة على الخطاب"[1] .

2- ومن أمثلتها أيضاً :[2]" فإن قلت: فما تصنع في قوله تعالى:﴿إلا أن يعفون﴾ [البقرة: 267] فإن (أن) ناصبة والنون ثابتة معه؟ قلت: ليست الواو هنا واو الجماعة وإنما هي لام الكلمة .. وليست النون هي نون الرفع وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات " .

3- ورد[1]:" فإن قلت :فإن من أسماء الشرط (حيثما) وهي مبنية على الضم قلت : المبني على الضم حيثُ واسم الشرط إنما هو حيثما.."

4-ومنها أيضا ·ما ورد في نفس الصفحة السابقة: " فإن قلت : فهلا استثنيت من الموصولات(أيا)· أيضاً فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً؟قلت : قد علم مما قدمت أن " أياً " مبنية في هذه الحالة معربة فيما عداها فلم احتج إلى إعادته "

5-وآخر مثال أذكره على المناقشة العقلية عند ابن هشام،ما ورد[2] : " فإن قلت فإنك تقول : ربّه رجلاً، قال الشاعر :

ربّه فتية دعوت إلى ما   يورث المجد دائباً فأجابوا

---

[1] - الصحيح – والله أعلم- أن الكاف تدل على المخاطب لا الخطاب كقوله تعالى : **﴿ فذلكن الذي لمتنني فيه ﴾**

[2] - شذور الذهب، ص61-ص62.

[1] - المصدر نفسه ، ص124.

[2] - شذور الذهب، ص134.

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه(ربّ)٠، فبطل القول بأنها لا تدخل إلا على النكرات

قلت: لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة ، بل هو نكرة.." .

ويلاحظ في المثال الأخير أن المؤلف قد اختار رأياً لم يرجحه ابن مالك ولا هو مذهب جمهور البصريين[3]. وبهذا يعلم أن ابن هشام كان يتخذ آراءه الخاصة به،ولم يكن مقلداً لمن سبقوه بل كان يختار ما يراه صواباً وهذا دأب العلماء دائماً في البحث عن الحق وتحري الصواب.

المبحث الثامن : ذكر الأقسام المختلفة لحروف المعاني :

لم يكثر ابن هشام في (شرح شذور الذهب) من ذكر الأقسام المختلفة لحروف المعاني كما فعل في(مغني اللبيب) ، ذاك أن(شذور الذهب) وضع بأسلوب تعليمي فلم يناسبه التوسع وذكر الأوجه المختلفة التي يأتي عليها كل حرف من حروف المعاني .

وسوف أذكر على هذه القضية مثالين أوردهما ابن هشام من باب الاستطراد، إذ ذكر أقسام كل منهما عند إعرابهما،وهما (كلا) ، و(قد)، أما(كلا)، فقد ذكر ابن هشام أنها تأتي على ثلاثة أوجه هي: حرف ردع وزجر نحو قوله تعالى:﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾[المؤمنون : 100]، وبمعنى (ألا) كقوله تعالى:﴿كلا إن الإنسان ليطغى﴾[العلق : 6]، " إذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه "وقبل القسم نحو﴿ كلا والقمر ﴾ [المدثر :32] [1].

---

[3] – ينظر كلام محقق شرح شذور الذهب في هامش ص 133.

[1] – المصدر نفسه ، ص 12 – ص 13

وأما (قد) فقد ذكر ابن هشام أن لها أربعة معانٍ [2]:

1.حرف تحقيق:ويدخل على المضارع نحو:"قد نرى تقلب وجهك "–البقرة (14) – ويدخل على الماضي نحو﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾[التين :4].

2.حرف تقريب : وتختص بالماضي كقول المؤذن (قد قامت الصلاة).

3.حرف تقليل : ويختص بالمضارع نحو : (قد يعثر الجواد).

4.حرف توقع:ويختص بالماضي مثل قولك:(قد جاء) جواباً لمن سألك (هل جاء؟) وهو ينتظر الجواب.

وفي الوجه الأخير (حرف توقع) نظر ، لأن التوقع يلاحظ في السؤال لا في الجواب ، و(قد) في قولهم (قد فعل) تدل على التحقيق ، لأن الفعل حدث فعلاً فأنا أؤكد للسائل توقعه و الله تعالى أعلم .

ويلاحظ : أن المثالين السابقين على (كلا) و (قد) قد أشبعهما ابن هشام توضيحاً عند إعرابه لكل منهما. وسوف أذكر فيما يلي مثالاً لاهتمام ابن هشام بالتقسيمات المختلفة للحرف الواحد وأنوه إلى أن المثال لم يأت في معرض الإعراب كما سيتضح :

فقد ذكر ابن هشام [1] أن للام أربعة أقسام هي :

1.اللام التعليلية ، كقوله تعالى:﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾[النحل:44].

2.لام العاقبة ، كقوله تعالى:﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ [القصص :8].

---

[2] – المصدر نفسه ، ص 38 – 39

[1] – المصدر نفسه ، ص 296 – ص 297

3.اللام الزائدة : كقوله تعالى:﴿يريد الله ليبين لكم﴾[النساء :26] وأنبه هنا إلى أنه ينبغي التأدب في الإعراب، فلا نقول اللام زائدة بل نستعيض عن هذا بأي كلمة فيها تأدب ، وينبغي أن تستثير فينا مثل هذه المسائل البحث عن الأسرار البلاغية في مثل هذه الآيات بدلاً من أن نصف بعض الحروف بأنها زائدة ونريح أنفسنا من عناء البحث. كما أنبه إلى أنّ قول المعربين : (هذا الحرف زائد) لا يعني أنه زائد في النص القرآني والعياذ بالله . بل عندما يطلقون كلمة زائد فهم يقصدون أنه زائد حين نعرضه على أسلوب التركيب أو النظم أو القيادة العربية .

4. لام الجحود:كقوله تعالى:﴿وما كان الله ليطلعكم على الغيب﴾ [آل عمران: 179] ويتضح مما سبق أن جميع أنواع اللام التي ذكرها ابن هشام ينتصب الفعل المضارع بعدها إذن فليس إيراده لها من سبيل الاستطراد.

المبحث التاسع : الاستطراد عند ابن هشام :

ظاهرة الاستطراد موجودة في كثير من الكتب اللغوية ، ومن الخطأ أن نحدد للاستطراد فائدة بعينها، ففائدته مرتبطة بالمعنى الذي سيق له ، فأحياناً يكون لإبعاد الملل عن القارئ ، وقد يكون لربط المعلومات في ذهن القارئ وضم الفائدة إلى أمثالها لئلا تكون القواعد مشتتة في ذهنه.

وليس الاستطراد عيباً بل هو عامل مهم في العملية التربوية إذا أحسن استخدامه ، فعندما سئل الرسول عليه الصلاة والسلام عن جواز استخدام ماء البحر قال : " هو الطهورة ماؤه ، الحلّ ميتهُ "[1] فأراد أن يفيد القارئ بفائدة جديدة لم يكن يعرفها وهي أن ميتة البحر حلال أكلها.

وفيما يلي بعض صور الاستطراد عند ابن هشام مع ذكر الفوائد التي سيق من أجلها:

1.الاستطراد لإعطاء القارئ فائدة جديدة:

من هذا أنه استشهد بقوله تعالى:﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾[المؤمنون : 100]على المعنى اللغوي للكلمة ثم قال بعد ذلك [2] :- " وكلا في العربية على ثلاثة أوجه ، حرف ردع وزجر ،

---

[1] – رواه الشيخان ، أنظر أحمد عيسى عاشور،الفقه الميسر في العبادات،(لا معلومات عن النشر)، ص.11

[2] – شذور الذهب ، ص 12

وبمعنى (حقاً)، وبمعنى " إي" . فالحديث هنا عن التفسير اللغوي للكلمة لا عن أقسام (كلا) . ويتضح مما سبق حرص ابن هشام على ضم الفائدة إلى أخواتها.

2 _ الاستطراد لتمرين الطالب على الإعراب :

فقد استشهد بقوله تعالى:﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ ثم أفاض في إعراب ما ذكره (من الآية 11 سورة الحج) بل تعداه إلى إعراب بقية الآية التي لم يذكرها في الكتاب ، وبعد ذلك يتكلم عن بعض القراءات في الآية. ولو كان هذا الإعراب تحت بند نحوي كالمبتدأ فإنه لا يعد استطراداً أما وقد ورد عند الاستشهاد بآية على تفسير لغوي فإنه استطراد بلا شك.

وفائدة الاستطراد هنا لتمرين الطالب على الإعراب ، ومن المعلوم أن الإعراب خير وسيلة لتعليم الطالب النحو.

3– الاستطراد لربط المعلومات في ذهن القارئ وضم الفائدة إلى أخواتها:

ومثال هذا انه عندما ذكر أن الكلام قد يطلق على ما نطق به لسان الحال كقوله تعالى : ﴿قالتا أتينا طائعين ﴾ قال :[1] وفي الآية شاهد ثانٍ على إعطاء ما لا يعقل حكم صفة من يعقل "

4– الاستطراد لإبعاد الملل عن القارئ :

عندما ذكر أن الحركات الثلاث تقدر في الاسم المقصور لتعذر تحرك الألف ذكر بعضاً من الأبيات استطرف معناها وهي : [52]

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 31.

[2] - المصدر نفسه ، ص 65- ص 66.

سلم على المولى البهاء وصف له شوقي إليه و أنني مملوكه

أبـــــــــــداً يحركني إليه تشوقي جسمي به مشطورة منهوكه

لكن نحلت لبعده فكأنني ألــف وليس بممكن تحريكـــــــــــه

5- الاستطراد لبيان بعض أخطاء المعربين :

عندما تكلم عن الأفعال التي تبنى على حذف النون قال : " ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل: " فقولا له قولاً ليناً " – طه (44)- إن (قولا) مبني على حذف النون فأنكر ذلك عليه ، وهو قول مشهور بين الطلبة ، فخفاؤه على من يتصدى للإقراء غريب".

6- الاستطراد لتقوية الشاهد النحوي في ذهن القارئ :

فقد استشهد بقول الشاعر : [61]

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

على نصب الفعل المضارع بعد الواو التي بمعنى (مع)، ولكنه لم يذكر الشاهد في الحال بل ذكر قبله ثلاثة أبيات من القصيدة التي جاء فيها الشاهد حتى يعظم وقع الشاهد في نفس الطالب ، فيكون هذا أدعى إلى بقائه في الذهن وعدم نسيانه.

المبحث العاشر : تعرُّض ابن هشام لبعض المسائل غير النحوية في كتابه :

(1) - المصدر نفسه ، ص 312.

تعرّض ابن هشام في كتابه إلى بعض المسائل الصرفية ، والملاحظ انه كان يدمج المسائل الصرفية بالنحوية ولم يكن يبحث في المسائل الصرفية بحثاً مستقلاً لأن النحو والصرف قديماً كانا علماً واحداً يطلق عليه(العربية) . كما تعرض في بعض المواطن إلى بعض المسائل البلاغية و الصوتية ، وتوضيح هذا فيما يلي .

أولاً : من المسائل الصرفية :

1_ فقد ذكر ابن هشام [1]أن أصل (رمى) و (عفا) : (رَمَي) و (عَفَوَ) قلبت الياء و الواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . فسكون كل منهما عارض .

2_ وذكر في نفس الصفحة السابقة أن أصل لَتَسْمَعُنّ هو (لتسمعونَنّ) فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال ، ثم حذفت واو الجماعة لأنها التقت بساكن بعدها وهو النون.

3_ وذكر [2] أن اصل (اشتروا) و(دعوا) هو (اشتريوا) و(دعووا) التقت الياء والواو بساكن وهو واو الجماعة فحذفتا.

ويجدر التنبيه إلى أن المسألة الصرفية الأولى قد أوردها ابن هشام لدى حديثه عن بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد المباشرة على الفتح ، وأن نحو (تسمعُنّ) معرب لا مبني لأن نون التوكيد لم تباشره ، أما المسألة الثالثة:فقد استدل بها على ان الفعل الماضي في نحو اشتروا) مبني على ضم مقدر. وهذا التفصيل يؤيد ما ذكره آنفاً من أن ابن هشام كان يأتي المسألة الصرفية في معرض حديثه عن المسألة النحوية ، ولم يكن يخص المسألة الصرفية بالبحث المستقل.

---

(1) – شذور الذهب ، ص71.

(2) – المصدر نفسه ، ص 69–ص70.

ثانياً : من المسائل البلاغية في شرح شذور الذهب.

ذكر [1] أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

1.الخبر : وهو ما يحتمل التصديق والتكذيب [2].

2.الطلب : وهو ما لا يحتمل التصديق و التكذيب ، ويتأخر وجود معناه عن وجود لفظة نحو (قم) و (لا تأكل) .

3.الإنشاء :وهو ما لا يحتمل التصديق و التكذيب، ويقترن وجود معناه مع وجود لفظه نحو قولك لعبدك : (أنت حر) ولمن أوجب لك النكاح : (قبلت هذا النكاح).

ومعلوم أن أهل البلاغة يقسمون الكلام إلى قسمين فقط هما :

1.الخبر: وهو ما لا يحتمل الصدق أو الكذب (لذاته).

2.والإنشاء وهو ما لا يحتملهما وهو قسمان :

1_ طلبي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب:كالأمر ، والنهي ... إلخ.

2_ وغير طلبي لا يستدعي مطلوباً : كالتعجب والمدح[1] .

فنجد أنهم أدرجوا الطلب ضمن الإنشاء ،وقد تدارك ابن هشام هذا فقال [2]:" و هذا التقسيم تبعت فيه بعضهم و التحقيق خلافه وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط ، وأنّ الطلب

---

(1) – المصدر نفسه ، ص 32.

(2) – لم يورد ابن هشام كلمة (لذاته) وقد أوردتها لأن الكلام يحتمل التصديق و التكذيب من حيث كونه كلاماً اما إذا نسب إلى الله تعالى أو رسوله فإنه لا يحتمل إلا التصديق.

1– مصطفى أمين وعلى الجارم ،البلاغة الواضحة ، دار المعارف، مصر ، 1384هـ – 1964م، ص 170

(2) – شذور الذهب ، ص32.

من أقسام الإنشاء ، وان مدلول (قُمْ) حاصلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال ، وهو خارج عن مدلول اللفظ ".

ويظهر من الكلام السابق أن ابن هشام يعارض نفسه، إذ ما دام أن التحقيق خلاف تقسيمه ، فلم تبع فيه بعضهم؟ والجواب عن هذا – و الله اعلم – أن ابن هشام كان يراعي الجانب التعليمي في كتابه، فكان يؤثر ذكر القضايا التسهيليّة وإن كانت تخالف التحقيق ، وهذه المسألة بحد ذاتها نقطة منهجية ينبغي أن لا نهملها، فلا بأس أن نختار في النحو أبسط الطرق المؤدية إلى الهدف وإن كانت تخالف التحقيق ، ويمكن أن نقيس على هذا مسألة الابتداء بالنكرة ، فقد ذكر ابن هشام في شرح شذور الذهب أن البعض قد أوصلها إلى نيف وثلاثين " وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص و العموم " إذن فلا بأس بأن نفصل حالات الابتداء بالنكرة وإن كانت ترجع عند التحقيق إلى العموم و الخصوص.

ثالثاً : من المسائل الصوتية في شرح شذور الذهب .

من هذه المسائل ما ذكره من أن ما كان علي وزن (فَعِل) وكان الوسط فيه حرف حلق فإنه تجوز فيه أربع لغات هي (فَعِل ، فِعْل ، فَعْل ، فِعِل) وحروف الحلق كما هو معلوم هي الهمزة ، والهاء ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين)[1].

وذكر [2] أن الحروف التي توضع للضمير وهي (التاء،والكاف،والهاء) غالباً ما تكون مهموسة وعرّف الهمس بأنه (الصوت الخفي) . والذي ذكره ابن هشام في تعريف الهمس هو التعريف اللغوي ، أما الهمس اصطلاحاً فهو : " جري النفس عند النطق بحروفه "[3]. وحروف الهمس عشرة هي : (ت ، ث ، ح ، خ ، س ، ش ، ص، ف ، ك ، هـ) ويجمعها قولك : " فحثه شخص سكت " [4].

وبعد، فما ذُكِرَ عن تعرُّض ابن هشام للمسائل غير النحوية يمكن أن يُدْرَج في باب الاستطراد ، ذاك أن غرض المؤلف من كتابه هو توضيح القضايا النحوية كما يتضح من موضوعات الكتاب، ولا يخفى ما للاستطراد في مثل هذه الحالات من فائدة لا تنكر .

الفصل الثالث : منهج ابن هشام في الميزان:

إن عرض منهج ابن هشام ونقده لا يعني إظهار المساوئ ، بل المقصود التنبيه على مسائل غفل عنها سهواً ، وليس المقصود هنا تتبع أخطاء هذا العالم الفذ فإنه لا أسهل من

---

[1] – سعيد حسن سمور ، السلسبيل الشافي في أحكام التجويد الوافي ، تحق : احمد حسين علي ، ط4، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1410 هـ – 1989م ، ص32.

[2] – المصدر نفسه ، ص 132.

[3] – المصدر نفسه ، ص66.

[4] – المصدر نفسه ،ص 62.

الاعتراض ولا أصعب من التطبيق ، ويكفي ابن هشام أنه قد استطاع أن يقرب إلينا البعيد، ويفيدنا بكثير من تحقيقاته العظيمة، وأود هنا أن أنبه إلى مسائل ذكرها بعض الباحثين ، ومسائل أخرى لاحظتها من خلال البحث من شأنها أن تفيد قارئ (شرح شذور الذهب) .

أما المآخذ على ابن هشام ، فأولها ما جاء في مقدمة (شرح شذور الذهب) وهو قول ابن هشام:"...والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه،وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل،وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل.."والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام:هل التزم ابن هشام بما وعد به في المقدمة ؟ ذكر الدكتور علي فودة نيل أن الشواهد التي وردت في الأصل عددها (17) شاهداً ، ذكر منها ابن هشام (15) شاهداً في الشرح ولم يعرب أي شاهد بل أغفل ذكر شاهدين هما: (على حين يستصبين كل حليم) ، و(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده) [1] وقد ذكر ابن هشام في المتن أن في (وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده) شذوذين،ولعله قصد بالشذوذين أولاً:عدم اقتران خبر(عسى) بِــ(أن) والثاني : كــون فاعل (يبلغ) ليس ضميراً مستتراً يعود إلى اسم (عسى) .

وثمة مسألة أخرى ذكرها ابن هشام ولم يلتزم بها وهي تعزيز كل مسألة بآية، وإعراب ما يحتاج إلى إعراب منها، فإن ابن هشام لم يلتزم بما ذكره إلا في نحو العشرين شاهداً " ويقع معظمها في أوائل الكتاب،وهناك آيات تقرب من هذه عدداً كان يعرب موطن الشاهد منها فقط"[1]

---

[1] – علي فودة نيل ، ابن هشام الأنصاري ، ص81–ص82.

[1] – المرجع نفسه ، ص 82.

وتبقى هنالك مجموعة من الملاحظات نوجزها في النقاط التالية :

1- في استشهاده بالآيات القرآنية كان يذكر أحياناً جزءاً من الآية ثم يعرب كلمات من الآية ليست في الجزء الذي ذكره منها أو يفسرها، ولعله اعتمد في هذا على ثقافة قرّاء عصره، وإذا كان لابن هشام مسوغ في هذا، فإنه لا مسوغ للمحقق في العصر الحديث أنْ لا يذكر الآية كاملة فإنها بلا شك مهمة من مهامه،وقد تفطن لهذه المسألة مازن المبارك وغيره في تحقيق (مغني اللبيب) فأثرى هذا الأمر الكتاب كثيراً .

2.وفي استشهاد ابن هشام بالحديث الشريف نجد أن عدد الشواهد الحديثية قليل إذا ما وازناه بالشواهد القرآنية أو الشعرية ، وقد وجدت في كتابه ما يقارب ثلاثين حديثاً منها أحاديث استدل بها ابن هشام على مسائل معروفة .وقد لوحظ أنّ معظم الأحاديث لم يستدل بها على قضايا نحوية جديدة فإن القضايا التي أوردها قد استدل عليها بالقرآن الكريم أو الشعر العربي[2] ولمْ يطَالبْ بكل هذا إلا لأنه من أنصار الاستشهاد بالحديث فيُنْتَظرُ منه الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث ، وطرقَ قضايا نحوية جديدة بالاستئناس بالأحاديث النبوية الشريفة .

ومما يؤخذ عليه في الأحاديث تأويلها لتتفق مع ما يتمشى مع مذهبه النحوي كما أشير إلى ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام :**»لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن « .**

---

(2) المصدر نفسه ، ص 26

3- أما ما يخص الاستشهاد بالشعر العربي فقد وُجِد أنّ ابن هشام يستشهد بالأبيات التي لا يعرف قائلها مع أن المعروف عنه أنه لا مُتناقض في الاستشهاد بها كما ذكر السيوطي في الاقتراح .

4- أما ترتيب ابن هشام للأبواب النحوية فقد وجدنا انه شتت بذلك شمل الموضوعات النحوية فإذا أردت أن تتعرف إلى الفعل المضارع اضطررت أن تراجع مبحث المبني على السكون،والمبني على الفتح،والمرفوعات، والمنصوبات،والمجزومات ، وسبب هذا التشتيت هو المنهج الذي اختطه ابن هشام لنفسه ومن العجيب أن تجد أنه يجزئ الكلام عن الموضوع الواحد على عدد من الأبواب فيذكر في بعض الأبواب بعضاً من أحكام الموضوع، ويضع أحكاماً أخرى تخصه في باب آخر كما في باب (كان وأخواتها) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن هشام لم يكن موفقاً في هذا الترتيب ويرى الباحث أنه كان عليه أن يتبع ترتيباً آخر لا يؤدي إلى تشتيت شمل الموضوع الواحد، كأن يبدأ الكتاب بذكر أقسام الكلمة : الاسم والفعل و الحرف فيبين أن هذه الأقسام تشترك مع بعضها لتشكل جملاً ، وهذه الجمل تكون اسمية أو فعلية ، فالاسمية تتكون من مبتدأ وخبر ويكونان مرفوعين،وتدخل عليهما النواسخ فتغير في حركتيهما مثل(كان) وأخواتها و(إن) وأخواتها وغيرها ، ثم نوضح الجملة الفعلية التي تبتدئ بفعل ،والحديث عن الفعل يقودنا إلى ذكر أقسامه : الماضي ، و المضارع، و الأمر. و المضارع يشمل : رفع المضارع ، ونصبه، وجزمه ، وبناءه ثم نذكر الفاعل ونائب الفاعل. وقد يأخذ الفعل أحياناً مفعولاً به فنتكلم عن المفعول به أولاً وثانياً وثالثاً ولا داعي لأن نذكر (ظنّ) وأخواتها في النواسخ بل نؤجلها إلى الحديث عن

المضارع، و الأمر. و المضارع يشمل : رفع المضارع ، ونصبه، وجزمه ، وبناءه ثم نـذكر الفاعل ونائب الفاعل. وقد يأخذ الفعل أحياناً مفعولاً به فنتكلم عن المفعول به أولاً وثانياً وثالثـاً ولا داعي لأن نذكر (ظنَّ) وأخواتها في النواسخ بل نؤجلها إلى الحديث عـن المفعـول بـه مراعاة لعملها الإعرابي ،والحديث عن المفعول به يقودنا إلى الحديث عن المنصوبات جميعها .

ويتبقى لدينا المجرورات ، يليها التوابع .أما علامات الإعراب و البناء فإنه من الصعب أن نوضحها للطالب قبل أن نعرفه بالمرفوعات و المنصوبات وغيرها، لذا فيمكننا أن نجـزئ الحديث عنها في كل موضوع نحوي .ولنأخذ مثالاً المبتدأ فنقول يرفع بالضمة إذا كـان اسـماً مفرداً أو جمع تكسير أو جمعاً منتهياً بالألف والتاء ، أو ممنوعاً من الصرف . ويرفع بالواو إذا كان جمع مذكر سالماً، ويرفع بالألف إذا كان مثنى ويبنى على إحدى الحركات إذا كـان اسـم استفهام ...إلخ.

5- أما ما يخص موقفه من العلماء ، فيؤخذ عليه شدة انحرافه عـن علمـاء الكوفـة ومخالفته لهم ، كما أنه كان يتعقب عدداً من النحويين مثل أبي حيان الأندلسي وإلـيكم جـدولاً مختصراً يمثل أبرز النحاة الذين ظهرت لابن هشام مواقف منهم موضحاً طبيعة هذه المواقـف سواء أكانت نقلاً أم مخالفة أم موافقة واضعاً أرقام الصفحات التي وردت فيها حتى يفيد منها من يريد أن يطلع على القضية كاملة منبهاً إلى أن أرقام الصفحات المذكورة هي كمـا وردت فـي كتاب (شرح شذور الذهب) بتحقيق (إميل يعقوب) وإليكم الجدول :

الرقم	اسم العالم	المواقف	عدد النقول	توثيق النقول	عدد المخالفات	توثيق المخالفات	عدد الموافقات	توثيق الموافقات
1.	الكسائي	7	1	123	6	166،201،257،3103 42،30	–	–
2.	الفراء	9	3	68،104	6	39،61،152،201	–	–

				127		259،326		
.3	الزمخشري	9	1	104	8	40، 60، 153، 171،199، 229، 397 ،277	–	–
.4	أبو علي الفارسي	7	2	325،90	2	398 ،39	3	110،1471 99
.5	ابن مالك	7	–	–	3	357،375،385	4	110،199 243،266
.6	الأخفش	5	1	147	4	167،237 ،159 258	–	–
.7	المبرد	4	1	312	2	166–153،165	1	110

يتبين من الجدول السابق أنه كان دائم المخالفة للكسائي و الفراء اللذين يمثلان المذهب الكوفي ، كما تظهر مخالفته الواضحة للزمخشري و الأخفش ، أما المبرد فقد كان إلى مخالفته أقرب منه إلى موافقته ، أما ابن مالك وأبو علي الفارسي فكان أقرب إلى موافقتهما منه إلى مخالفتهما ، ومن هذا يتجلى موقف العلماء الذين لا يسلمون بكل ما يجيء به من سبقهم بل ينظرون ويمحصون وينتقون الأرجح ، غير أن الملاحظ أنه كان شديد المخالفة للكوفيين مع أن الحق قد يكون معهم وإن أردت دليلاً فانظر ما ذكرت سابقاً عن حديث " لا يزني الزاني ..." وما ذُكِرَ في مبحث الاستشهاد بالقرآن عند الحديث عن قراءة " ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون " فابن هشام لم يكن يقدم أدلة إلا ما قرره علماء البصرة من قواعد . مثل أن الفاعل لا يحذف ، وغير ذلك .وهذه في واقع الأمر ليست من الأدلة التي يحتج بها بل إن القواعد إذا لم تستند إلى أصول مسموعة فإنها تكون عرضة للهدم أو التعديل أو النقد.

ومما يؤخذ على ابن هشام تحامله على أبي حيان فقد أنكر على أبي حيان إنكاره كون (حرى) من أفعال الشروع فقال:"وأبو حيان هو الواهم"[1]ولكنه عندما يتحدث عن ابن مالك فإن

---

[1] – شذور الذهب ، ص 268.

عالمين لهما مكانة عالية في النحو العربي، ومنها أن ابن هشام كان تلميذاً لأبي حيان ولكن أبا حيان لم يثن عليه بل أثنى على ابن عقيل كما نقلت كتب التراجم فلعل هذا من أحد أسباب انحرافه عن أبي حيان[2].والأمر الجدير بالملاحظة هو أن ابن هشام وابن عقيل كانا متعاصرين، وكانا متقاربين في السن ،وتتلمذا على يد أبي حيان ، وقد شرح كل منهما ألفية ابن مالك،لكننا لا نجد لأحدهما ذكراً عند الآخر إلا إشارات عابرة في(مغنى اللبيب)أوردها ابن هشام بقوله (يقول عَصْريّ) أو ما أشبه، وهذا الأمر طريف وبحاجة إلى أن يبحث.

6- وآخر المآخذ على ابن هشام كثرة الاستطراد، فإن الاستطراد وإن كان له أحياناً فوائد لا تنكر إلا أن كثرته تؤدي إلى وضع عقبات في طريق فهم المقصود على النحو المراد، وربط بعض الكلام ببعضه الآخر ، وقد لاحظ العلماء هذه القضية فعمدوا إلى اختصار شرح شذور الذهب ومثال هذا ما قام به عبد الغني الدقر في كتابه (مختصر شرح شذور الذهب) ووضع الاستطرادات كما هي بكلام المؤلف في الهامش و المطالع لهذا الكتاب يتبين له حجم الاستطرادات بالنسبة إلى حجم الكتاب .

الإفادة من منهج ابن هشام في تيسير النحو

اتضح في هذا البحث أن ابن هشام قد ادخّر- بحكم تضلعه من قواعد النحو والصرف وخبرته الطويلة في هذا المجال-طائفة من الأساليب،بحيث يمكننا أن نعيد منها في تيسير النحو وعرضه بأسلوب قريب إلى النفوس،ومن هذه الأساليب :

---

[2] - عبد العال سالم مكرم ، ابن هشام الأنصاري ، ص11.

1.أنه كان يسلك أسلوباً تعليمياً في عرض الآية القرآنية ، مبتدئاً باختيار الشاهد القرآني، فتوضح معناه ، فإعرابه،أو ذكر الأوجه المختلفة في إعرابه ، ومع أن ابن هشام لم يلتزم بهذا كما وعد في مقدمته إلا أنه قد دلنا على الطريق التي نسلكها في هذا المجال.

2.ذِكْرُ عدد من الأبيات الشعرية،استطرافاً لمعناها ،وهذه الأبيات من شأنها أن تبعد الملل عن القارئ ، وتُعْظِمُ وقع القاعدة في نفس الطالب فتترسخ بأسلوب لا يجد النسيان إليه سبيلاً .

3.ذكر بعض الأبيات لمن لا يحتج به لا للاستشهاد بل للتمثيل على قضايا متفق عليها ، ولا يخفى ما في هذا من إفادة للطالب من خلال ربطه بأبيات قد ألفها، وقد تكون لغتها سهلة مفهومة على خلاف ما تلقاه في بعض الشواهد القديمة .

4.التفسير اللغوي للمصطلحات النحوية،وقد أتضحت أهمية هذا في مكانه .

5.تيسير الإعراب ، كأنْ يزيد كلمات من شأنها أن توضح الإعراب وتجعله

غير محتاج إلى مزيد من التفسير،ومن هذا إعراب (لم) بأنها:" حرف نفي ، لجزم المضارع ، وقلبه ماضياً " بدلاً من الإعراب المألوف " حرف نفي وجزم وقلب" .

6.تعديد الأمثلة في الشاهد الواحد ، بما يغني عن إيراد عدد من الشواهد المختلفة .

7.استخدام أسلوب المناقشة العقلية، فيفترض أن أمامه متلقياً يخاطبه ويحاوره، فيعمد إلى الاستفهامات التي قد تثور في ذهن القارئ فيذكرها ويرد عليها،وقد يذكر قضايا أخرى نسيها الطالب أو لم ينتبه إلى أهميتها ، فيذكره بها ، ويشبعها توضيحاً .

وأخيراً فإن هناك عدداً من القضايا التي أثارها ابن هشام وهي بحاجة إلى من يشبعها بحثاً ودراسة ، ومن هذه القضايا تفسير المصطلحات النحوية تفسيراً لغوياً بالرجوع إلى المعاجم المختصة بهذا الشأن ، ومن القضايا قضية : المسائل المتفق عليها عند جمهور النحاة فعلى الرغم من كثرة كتب الخلاف فإننا –حسب علمي– لا نعرف كتاباً جمع القضايا المتفق عليها ، ومع أن في هذا الأمر صعوبة من خلال مراجعة الكتب المتعددة مختلفة المذاهب إلا أن هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة لا مندوحة عنها .

الخاتمة

بعد أن انتهينا من سبر أغوار [شرح شذور الذهب] نخلص إلى تقرير النتائج التالية :

1–لقد تبين أن ابن هشام قد أولى الآيات القرآنية اهتماماً بالغاً فقد أكثر منها حتى بلغت عدة الشواهد القرآنية سبعمائة شاهد قرآني. وقد اعتنى بهذه الشواهد عناية فائقة فوضّح معانيها أو معاني الكلمات الغامضة فيها،وأعرب بعضاً من الآيات وذكر أوجه الإعراب المختلفة في بعضها ، كما اعتنى بالقراءات القرآنية،وكان يستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة أيضاً ،ثم

يذكر الآراء المختلفة في تخريج بعضها ، ويعتمد على بعض القراءات للاستدلال على قضايا معينة.

2- أما موقف ابن هشام من الأحاديث فقد كان يستشهد بها ولا أدلّ على هذا من إيراده بعض الشواهد منفردة غير معززة بغيرها من الشواهد،وقد كنا ننتظر من ابن هشام -لكونه من أنصار الاستشهاد بالحديث الشريف-أن يكثر من الأحاديث المستشهد بها ، وأن يطرق قضايا نحوية جديدة بالاستئناس بما تمليه الشواهد الحديثية ،غير أنه لم يكثر من الأحاديث ، وهذه الأحاديث جاء بعضها لتفسير ألفاظ لغوية ، وجاء بعضها للاستدلال على قضايا متفق عليها، وجاء بعضها معززاً بغيره من الشواهد القرآنية ، وكلام العرب شعراً ونثراً.

3- أما الشعر العربي فقد اكثر ابن هشام من الاحتجاج به وقد كان يورد الأبيات الشعرية لأربعة أغراض: الاستشهاد ، أو التمثيل أو لاستطراف معناها أو نقدها ،أما كلام العرب نثراً فلم يكثر ابن هشام منه مع انه يحتج به .

4-أما القضايا التي استدل عليها ابن هشام بالإجماع فقد كانت قليلة في مجموعها، وعندما يطلق ابن هشام لفظة الإجماع فقد يقصد بها إجماع البصريين والكوفيين وقد يقصد إجماع البصريين فقط ، فينبغي ألاّ نسلم بدعوى الإجماع مهما بلغت مرتبة العالم الذي صدر من هذا الحكم إلا بعد التحقق والتثبت.

5-ورد القياس في شرح شذور الذهب بثلاثة معان هي :

أ- القياس بمعنى محاكاة الكلام العربي في تركيبه وحركاته .

ب – القياس بمعنى مطابقة الكلام لطبيعة العربية في تراكيبها وأساليب استعمالها

ج– القياس بمعنى جواز إنشاء كلام جديد على منوال ما سمع من كلام العرب.

6– اتضح في هذا البحث أن منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية قد أدى إلى تشتيت المادة النحوية .

7–أما موقف ابن هشام من العلماء فقد اتبع في النقل عن العلماء سبلاً شتى ، ولعل هذا أسلوب التوثيق في ذلك العصر، كما كان يناقش العلماء ويستدرك عليهم ما فاتهم .

8– كان ابن هشام يفسر بعض المصطلحات النحوية تفسيراً لغوياً وفي هذا ما فيه من الفوائد التي لا تنكر ، كما كان ابن هشام يفرغ إلى التأويل إذا خالفت الآيات القرآنية قواعد النحو بدلاً من تصحيح القاعدة .

9–أما منهج ابن هشام في الإعراب فقد كان يختار في الإعراب أوضح العبارات التي تمثله ذاكراً الأوجه الإعرابية المختلفة مراعياً التأدب في إعرابه .

10–كان ابن هشام يكثر من الاستطراد في كتابه وهذا الأمر على الرغم من بعض فوائده إلا أنه قد يضع عقبات في طريق فهم الكتاب .

11–أما المسائل الصرفية فقد كان ابن هشام يدمج بينها وبين المسائل النحوية، بشكل محكم .

12– هناك عددٌ من المسائل المنهجية المختلفة الأخرى عند ابن هشام مثل :

أسلوب المناقشة العقلية ، وتكثيف الأمثلة المختلفة في الشاهد الواحد، وذكر الأقسام المختلفة لبعض حروف المعاني .

وأخيراً،فهذا آخر ما يسر الله تعالى كتابته في (منهج ابن هشام في شرح شذور الذهب) أسأل الله أن يجعله نافعاً ويبارك فيه ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبله مني بقبول حسن ، وأن يجعله من العلم الذي ينتفع به ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

" **وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين** "

قائمة المصادر والمراجع

I- <u>المصادر</u> :

1- الأشموني : علي بن محمد بن عيسى (ت : 900هـ) - شرح الأشموني ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت،1375 هـ/1955م .

2-ابن الجزري (ت : 833 هـ) - النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ،بيروت ،د .ت

3-ابن خالويه (ت : 370هـ) - مختصر في شواذ القرآن ، دار الهجرة ، (لا معلومات أخرى) .

4-الداني : أبو عمرو (ت: 444هـ) -التيسير في القراءات السبع ، ط1،دار الكتب العلمية ،بيروت ،1416هـ /1996 م .

5- الدينوري : ابو عبد الله (الجليس النحوي) - ثمار الصناعة ،تحقيق حنا حداد، وزارة الثقافة ،عمان ،1994م.

6- الرازي : محمد بن أبي بكر - مختار الصحاح ،دار عمار ،عمان ، 1417هـ/1996م.

7- السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : 911هـ) - الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية ،بيروت .

8- نفسه - الاقتراح في علم أصول النحو،مكتبة الصفا،القاهرة، 1420هـ/1999م.

9- نفسه – بغية الوعاة ،ط 2 ،تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ،دار الفكر ، بيروت ، 1399هـ/1979م .

10-نفسه – همع الهوامع ،تحقيق أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية ، بيروت، 1418هـ /1998م .

11-ابن عقيل عبد الله ابن عبد الرحمن بهاء الدين (ت :796هـ) - شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ،1415هـ/1995م.

12-المبرد : ابو العباس محمد بن يزيد (ت :286هـ) - الكامل في اللغة والأدب ، مؤسسة المعارف ، بيروت .

13 - ابن هشام : جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت :761 هـ) - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيــروت .

14- نفسه – شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار السعادة، مصر ، 1382 هـ / 1963 م .

15- نفسه - شرح شذور الذهب ، ط 1 ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417هـ / 1996م .

16- نفسه - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ط 1 ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، 1412 هـ / 1992م .

ب – المراجع :

1- إبراهيم مصطفى وآخرون-المعجم الوسيط، ط 2،دار المعارف، مصر ، 1980م .

2- أحمد عيسى عاشور - الفقه الميسر (لا معلومات عن النشر) .

3- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم - معجم القراءات القرآنية ، ط 3 ، عالم الكتب ، 1997 م .
4-حسن الشاعر-النحاة والحديث النبوي،وزارة الثقافة،ط 1،1400هـ/ 1980م.
5- خديجة الحديثي – موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، وزارة الثقافة ، العراق ، 1981م .
6- سامي عوض -ابن هشام النحوي،دار طلاس،دمشق ، ط 1 ،1987م .
7- سعيد الأفغاني- في أصول النحو ،المكتب الإسلامي،بيروت،1407هـ/ 1987م .
8- سعيد حسن سمور –السلسبيل الشافي ،ط 4،جمعية عمال المطابع، عمان ، 1410هـ / 1989م .
9- عبد السلام شعيب –منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني،ط1، الدار الجماهيرية ، ليبيا ، 1986م .
10-عبد السلام هارون –تهذيب سيرة ابن هشام،ط 5،دار البحوث العلمية ، 1397هـ / 1977م .
11- عبد الكريم الأسعد – الوسيط في تاريخ النحو العربي، ط 1،دار الشواف ، الرياض ، 1413هـ / 1992 م .
12 – عفاف حسانين – أدلة النحو ، ط 1 ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1996م .
13-علي فودة نيل – ابن هشام الأنصاري:آثاره ومذهبه النحوي، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، د . ت .
14- محمد الزحيلي - مرجع العلوم الإسلامية ، ط 2 ، دار المعرفة ، دمشق ، 1413هـ / 1993م .
15- محمد عبد العظيم الزرقاني - مناهل العرفان، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د. ت .
16-محمد فهد خاروف وزميله - الميسر في القراءات الأربعة عشر، ط1، دار ابن كثير ، دمشق ، 1416هـ / 1995م .
17-محمود أحمد نحلة – سور تأليف الكلام عند ابن هشام،ط 1،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994م .
18- محمود الفجال - الحديث الشريف في النحو العربي ، أضواء السلف ، الرياض ، 1417هـ / 1997 م .

19- مصطفى أمين وعلي الجارم - البلاغة الواضحة،دار المعارف، مصر ، 1384هـ / 1994م .
20 – مصطفى الغلاييني – جامع الدروس العربية ، ط 2،المكتبة العصرية ، بيروت ، 1393هـ / 1973م .

ج _ بحوث منشورة في الدوريات :

* عبد العال سالم مكرم ، ابن هشام المصري ومنهجه في دراسة النحو ، مجلة الآداب والتربية ، عدد (5) ، الكويت 1974م .